الدخيل في علوم القرآن... تأصيلٌ وتمثيل

إعداد الدكتور

ياسر أحمد مرسي محمد سطوحي

أستاذ التفسير وعلوم القرآن المساعد

كلية أصول الدين - القاهرة

جامعة الأزهر

الدخيل في علوم القرآن... تأصيلٌ وتمثيل

ياسر أحمد مرسي محمد سطوحي.
قسم التفسير وعلوم القرآن، كلية أصول الدين بالقـــاهرة، جامعـــة الأزهـــر، القاهرة، مصر.
البريد الإلكتروني: YasserSattouhi.2011@azhar.edu.eg

الملخص:

قُدِّر لعلوم القرآن أن يُصيبها ما أصاب غيرها من العلوم الشريفة– ابتلاءً من الله تعالى وامتحاناً لهذه الأمة– فتسربت إليها أفهامٌ سقيمة، وآراءُ غير مستقيمة، وتسللت إليها أفكارٌ دخيلة، وأقوالٌ عليلة، وتطرق إلى كتبها أباطيلُ يردُّها التمحيص والتحقيق، وأقوالٌ تحتاج إلى تحريرٍ وتدقيقٍ، وقد دفع إلى هذا قلوبٌ حاقدةٌ على الإسلام وأهله بهدف تشويه جماله والحطِّ من كماله تارةً، وغفلةٌ وسهوٌ مع حسن نيةٍ وعدم رويّةٍ من بعض الكاتبين الراغبين في الجمع والاستقصاء لكلِّ ما وجدوه تارةً أُخرى. وجاء هذا البحث ليُلقي الضوء على مصطلح الدخيل في علوم القرآن بهدف التأصيل والتقعيد له محرِّرًا مفهومه، ومُبيِّنًا أنواعه، وأسبابه، وآثاره، والواجب تجاهه، ومُمثِّلًا له ببعض الأقوال للوقوف على أسباب دخلها، وبيان كيفية ردِّها.وقد تكوَّن البحث من مقدمةٍ، ومبحثيْن، وخاتمة. أمَّا المبحث الأول، فعنوانه: الدخيل في علوم القرآن تعريفٌ وتأصيلٌ، وفيه خمسة مطالب. وأمَّا المبحث الثاني، فتضمَّن: الدخيل في علوم القرآن ... تطبيقٌ وتمثيلٌ، وفيه ثمانية مطالب. والخاتمة: فيها أهم ما توصل إليه هذا البحث من نتائج، وبعض المقترحات، وأهم المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

الكلمات المفتاحية: الدخيل؛ علوم؛ القرآن، تأصيل، تمثيل.

Intrusive Issues into the Sciences of the Quran Origination and Representation

Yasser Ahmed Morsi Mohamed Satouhi.

Assistant Professor of Interpretation and Quran Sciences in the Faculty of Fundamentals of Religion in Cairo.

Email: YasserSattouhi.2011@azhar.edu.eg

Abstract:

The sciences of the Quran were destined to be afflicted by what happened to other honorable sciences - as a test from Allah The Almighty and a test for this nation. Sick understandings leaked to them, opinions that were not straightforward, intrusive thoughts infiltrated into them. Falsehoods sneaked to their books and they need refutation through scrutiny and investigation. Sayings that need to be edited and scrutinized became a part of the books. All of this was prompted by hateful hearts against Islam and its people with the aim of distorting its beauty and degrading its perfection at times, and inattention and omission with goodwill and truthfulness from some authors wishing to collect and investigate everything they found at other times. This research comes to shed light on the term intrusive issues (Ad-Dakhil) in the sciences of the Quran with the aim of originating and setting rules for them. As well as clarifying the concept of intrusive issues, stating their types, their reasons and how to face them. The research, in addition, gives examples to illustrate how these issues intruded into the sciences of the Quran and how they could be refuted. The research consists of an introduction, two topics, and a

conclusion. As for the first topic, it is entitled “intrusive issues in the sciences of the Quran: definition and origination”, and it has five subtitles. As for the second topic, it reviews intrusive Issues in the sciences of the Quran with an application and representation, and it has eight subtitles. The conclusion contains the most important results of this research, some recommendations, the most important sources and references, and the index of topics.

Keywords: Intrusive Issues; Science; Quran, Origination, Representation.

مقدمة:

الحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على سيدنا محمدٍ خاتم النبيين وسيد المرسلين، وعلى آله وأصحابه وأتباعه إلى يوم الدين.

أمَّا بعد؛ فإنَّ القرآن الكريم مصدر العلوم ومنبعها، وشمس المعارف ومطلعها، تبلى الأيام ولا تبلى عجائبه، وينفد المداد قبل أن يُبَيِّن بعضَ ما فيه كاتبُه؛ لذا عُني العلماء سلفًا وخلفًا بكتاب ربهم، وجعلوا العلوم المتعلقة به والمستمدة منه محلَّ أنظارهم، ومحطَّ اهتمامهم، فرعوها حقَّ رعايتها، وقاموا بجمعها وكتابتها، وأفردوا كلَّ علمٍ منها بمؤلفاتٍ، ثم تسابقوا في استقصائها وإحصائها في مصنفاتٍ، ووُفِّقوا غاية التوفيق حين أطلقوا عليها مصطلح علوم القرآن بالجمع لا بالإفراد إشارةً منهم إلى أنَّ كلَّ علمٍ إنَّما هو مستقلٌّ قائمٌ بالذات، وقد كثرت تلك المؤلفات وهذه المصنفات وتفاوتت في مناهجها وحجومها، وتنوعت في طرائقها ورسومها، وتعددت باعتبار مسائلها وعلومها حتى بدت كالرياض النضرة، والبساتين الخضرة يحار الناظر بين زهورها وثمارها وورودها وألوانها.. بيد أنَّه قد قُدِّر لعلوم القرآن أن يُصيبها ما أصاب غيرها من العلوم الشريفة- ابتلاءً من الله تعالى وامتحانًا لهذه الأمة- فتسربت إليها أفهامٌ سقيمة، وآراءُ غير مستقيمة، وتسللت إليها أفكارٌ دخيلة، وأقوالٌ عليلة، وتطرَّق إلى كتبها أباطيلُ يردُّها التمحيص والتحقيق، وأقوالٌ تحتاج إلى تحريرٍ وتدقيقٍ، وقد دفع إلى هذا كلِّه أغراض سيئة، ونفوس مريضة، وقلوبٌ حاقدةٌ على الإسلام وأهله بهدف تشويه جماله والحطِّ من كماله تارةً، وغفلةٌ وسهوٌ لا ينفكُّ عنهما أحدٌ من البشر مع حسن نيةٍ وعدم رويَّةٍ من بعض الكاتبين الراغبين في الجمع والاستقصاء لكلِّ ما وجدوه تارةً أُخرى، ومصداقًا لقول ربي جلَّ جلاله في بيانه الإلهي: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾[الحجر: ٩] فقد

قيَّض الله تعالى لقرآنه المجيد في كلِّ عصرٍ ومصرٍ مَنْ يذود عن حياضه كيد الكائدين، وينفي عن علومه تأويل الجاهلين، ويدفع تحريف المبطلين، ويردُّ سهام الطاعنين، ويُصحِّح خطأ المخطئين، ويُنبِّه على سهو السَّاهين، وآية ذلك وبرهانه: جهود العلماء قديمًا وحديثًا في التصدي للدخيل في التفسير، وأخبارهم في ذلك منقولة، وأعمالهم بإذن الله مقبولة. وإتمامًا لتلك المساعي المشكورة، وإكمالًا لهذه الجهود المبذولة رأيتُ أنَّ تنقية علوم القرآن ممَّا علق بها من الآراء الشاذة، والأقوال المتعارضة مع الأصول المعتبرة في كثيرٍ من مسائلها وأنواعها هو بعين ذاته دخيلٌ يحتاج إلى تنبيهٍ وتنقيحٍ، ونقدٍ وتصحيحٍ، وتمحيصٍ وتأصيلٍ، وردٍّ وتفصيلٍ؛ فشرح الله صدري ويسر أمري، وقوَّى عزيمتي وأخذ بناصيتي إلى إخراج بحثي هذا الموسوم بـــ **(الدخيل في علوم القرآن ... تأصيلٌ وتمثيلٌ)** مشاركةً منِّي- بجهدٍ مقلٍّ- في الدفاع عن القرآن الكريم، وتطهير ساحة علومه الشريفة من الآراء الشاذة والأفكار المنكرة والأقوال الخاطئة التي تسللت إليها على حين غفلةٍ من أهلها فاغترَّ بها بعض الخاصة، ولقيت رواجًا وقبولًا عند جُلِّ العامة، وعلي الله قصد السبيل، وهو حسبي ونعم الوكيل.

أسباب اختياري هذا الموضوع:

وقد وقع اختياري على هذا الموضوع للأسباب الآتية:

(١) إثراء المكتبة القرآنية بدراسةٍ تأصيليةٍ لمصطلح الدخيل في علوم القرآن مع ذكر نماذج تطبيقية.

(٢) عدم وجود دراساتٍ سابقةٍ تناولت الموضوع بهذه المنهجيَّة العلميَّة.

(٣) الإسهام في خدمة علوم القرآن الكريم من خلال التأصيل والتمثيل لهذا الموضوع المهم.

(٤) تنمية الملكة العلمية من خلال استقراء مسائل علوم القرآن وفق منهجٍ علميٍّ رصينٍ، لبيان الأصيل منها والدخيل، ممَّا يكون له عظيم الأثر في إثراء شخصية الباحث العلمية.

(٥) التأكيد على أهمية المنهج النقدي في علوم القرآن الكريم من خلال رؤيةٍ منهجيَّةٍ علميَّةٍ؛ حرصًا على نقل العلم غضًا طريًا، لا تشوبه شائبةٌ، ولا يعتريه دخلٌ.

إشكالية البحث:

جاء البحث مُجيبًا على الأسئلة التالية:

هل تسلل الدخيل إلى مسائل علوم القرآن؟ وما ضابطه؟ وما أنواعه؟ وما الأسباب التي أدت إلى تسلله؟ وما الآثار المترتبة على وجوده؟ وما الواجب تجاهه؟ وما أشهر أمثلته؟ وما أدلة ردِّها؟

حدود البحث وأهدافه:

يقتصر هذا البحث ويهدف إلى:

(١) التأصيل العلميّ لمصطلح الدخيل في علوم القرآن من خلال تعريفه، وبيان أنواعه، وأسبابه، وآثاره السيئة، والواجب تجاهه.

(٢) التمثيل لبعض الأقوال الدخيلة في علوم القرآن للوقوف على أسباب دخلها، وبيان كيفية ردِّها، ويستدلُّ بتلك الأمثلة على غيرها.

الدراسات السابقة:

لم أقف – في حدود اطلاعي – بعد بحثٍ وتتبعٍ على أحدٍ أفرد موضوع (الدخيل في علوم القرآن) بالدراسة التأصيلية، وإن كان بعض العلماء المحققين قد درسوا بعض مسائل علوم القرآن وناقشوها وحكموا عليها بالردِّ، وقد بيَّنتُ ذلك في ثنايا البحث.

ملامح المنهج الذي اتبعتُه في البحث:

اتبعتُ في هذا البحث المنهج (الاستقرائي- والوصفي- والتحليلي- والنقدي) وذلك لتتبع مسائل علوم القرآن، واستخراج الآراء الشاذة والأقوال الخاطئة ثم دراستها ومناقشتها ونقدها بما يجلِّي للقارئ الكريم سبب الحكم عليها بالدخل، مع بيان ضابط الدخيل، وأنواعه، وآثاره، وذلك من خلال الإجراءات التالية:

١ – حرَّرتُ مفهوم الدخيل في علوم القرآن في اللغة والاصطلاح.

٢ – صنَّفتُ الدخيل في علوم القرآن إلى قسمين مع تعريف كلٍّ منهما، منوعًا كلَّ قسمٍ نوعين مع التمثيل.

٣ – تتبعتُ الأسباب التي أدت إلى تسلل الدخيل إلى علوم القرآن، مُبيِّنًا الآثار المترتبة على ذلك، والواجب المنوط بالعلماء نحوها.

٤- استعرضتُ مسائل علوم القرآن، وسجَّلتُ الأقوال الدخيلة والآراء الشاذة المردودة على سبيل الانتقاء والاختيار لا على سبيل الاستقصاء والاستيعاب خشية طول البحث.

٥ – وضعتُ عنوانًا لكلِّ قولٍ ثبت لديَّ دخله يُبيِّن محلّه، وذكرتُ قائله ومؤيّده من العلماء وما استند إليه في تمسكه به، ثم كررتُ عليه بما يبطله وفقًا لما أصَّلته من ضابط الدخيل في علوم القرآن.

٦ – إذا وجدتُ أحدًا من العلماء قد ردَّ القول الذي مثَّلتُ به للدخيل نبَّهتُ على ذلك وأوردتُه منسوبًا لمن ذكره مع الإفادة من أسباب ردِّه.

٧- عزوتُ الآيات القرآنية إلى سورها مع ذكر اسم السورة ورقم الآية.

٨- خرَّجتُ الأحاديث النبوية وأقوال الصحابة والتابعين من كتب السنة المعتمدة، فإن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفيتُ بذلك، وإلا بيَّنتُ درجته والحكم عليها.

٩- عزوتُ الآراء إلى قائليها مكتفيًا بذكر اسم الكتاب ومؤلفه – أول مرة، فإن تكرر ذكرتُ اسم الكتاب فقط- ورقم الجزء والصفحة اعتمادًا على ذكر جميع بياناته في فهرس المصادر والمراجع.

١١- بيَّنتُ معاني بعض الألفاظ الغامضة، وذلك بالرجوع إلى المعاجم المعتمدة، وكتب التعريفات، وذكرتُها في الهامش.

١٢ – علَّقتُ على المسائل التي تحتاج إلى تعليقٍ وتأصيلٍ علميٍّ ممَّا نقلتُه من أقوال العلماء، مع التنبيه على ما يحتاج إلى تنبيهٍ، وذلك في الهامش

١٣ – عرَّفتُ بالمصطلحات العلمية التي تحتاج إلى تعريفٍ في الهامش غالبًا.

١٤ – لم أُترجم إلا للأعلام المغمورة فقط، أمَّا المشهورة فشهرتُها تغني عن تعريفها.

١٥ – صنَّفتُ المصادر والمراجع حسب الفنون والعلوم مُرتبًا إياها داخل كلَّ فنٍّ حسب حروف المعجم، مُبتدئًا بذكر اسم المرجع ثم اسم مؤلفه، ثم مكان الطبعة ورقمها وتاريخها.

خطة البحث:

وقد قسمتُ البحث إلى مقدمةٍ، ومبحثيْن، وخاتمة.

أمَّا المقدمة ففيها بيان أسباب اختياري هذا الموضوع وأهدافه، وأهميته، والمنهج العلمي الذي سار عليه البحث، ورسم الخطة الفنية لهذا البحث.

وأمَّا المبحث الأول، فعنوانه: الدخيل في علوم القرآن تعريفٌ وتأصيلٌ، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: معنى الدخيل في علوم القرآن.

المطلب الثاني: أنواع الدخيل في علوم القرآن.

المطلب الثالث: أسباب تسلُّل الدخيل إلى علوم القرآن.

المطلب الرابع: الآثار السيئة لوجود الدخيل في علوم القرآن.

المطلب الخامس: الواجب تجاه الدخيل في علوم القرآن.

وأمَّا المبحث الثاني، فتضمَّن: الدخيل في علوم القرآن ... تطبيقٌ وتمثيلٌ، وفيه ثمانية مطالب:

المطلب الأول: القول بنزول شيءٍ من القرآن في السَّماء أو الفضاء.

المطلب الثاني: القول بنزول شيءٍ من القرآن مشيَّعًا.

المطلب الثالث: ترجيح القول بأولية نزول سورة الفاتحة أوليةً مطلقةً قياسًا على السنن الكونية.

المطلب الرابع: القول بتكرار نزول سورة الإخلاص.

المطلب الخامس: القول بوجود الموصول لفظًا المقطوع معنىً في القرآن الكريم.

المطلب السادس: القول بوجود ألفاظٍ غير عربيةٍ في القرآن.

المطلب السابع: عدُّ التكرير القاطع لوصل الكلام في الظاهر من أسباب الإجمال في القرآن.

المطلب الثامن: التوسع في عدِّ المنسوخ في القرآن.

وأمَّا الخاتمة ففيها أهم ما توصل إليه هذا البحث من نتائج، وبعض المقترحات، وأهم المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

وصلى الله وسلم على سيدنا محمدٍ وعلي آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول

الدخيل في علوم القرآن تعريفٌ وتأصيلٌ

المطلب الأول: معنى الدخيل في علوم القرآن:

للتعرَّف على معنى الدخيل في علوم القرآن لابدَّ من التعرف على معنى كلمة الدخيل على حدةٍ، والتعرف على معنى علوم القرآن على حدةٍ كذلك، ثم الكشف والبيان عن معناهما بعد الإضافة، وهاك البيان:

أولًا: معنى الدخيل:

تدور مادة هذه الكلمة في اللغة حول عدة معانٍ الموافق منها لما نحن بصدد الحديث عنه: ما دخل في غيره واختلط به وهو ليس منه؛ فالدخيل كلُّ ما ليس له أصلٌ ثابتٌ أو إن شئتَ فقل: هو المتسلل إلى غير أصله حسيًا كان أو معنويًا(١).

ثانيًا: معنى علوم القرآن:

المراد بعلوم القرآن هنا ذلك الفنُّ المدوَّن الذي يُعرَّف- بالاعتبار الاصطلاحي اللقبي- بأنَّه علمٌ يبحث فيه عن قضايا كلية تتعلق بالقرآن الكريم باعتبار خصائصه وألفاظه وتاريخه ومقاصده ومعانيه(٢).

---

(١) يُنظر: الصِّحاح للجوهري ٤/ ١٦٩٦، ولسان العرب لابن منظور ١١/ ٢٤٢، وتاج العروس للزبيدي ٢٨/ ٤٨٠ مادة (دخل).

(٢) أفدتُ هذا التعريف ممَّا سطرته أقلام الكاتبين المعاصرين في علوم القرآن، واخترتُ صياغته في هذه الصورة مراعيًا وجازته واختصاره -كما ترى- ليوافق شروط التعريف الصحيح فيسلم من الاعتراض ويخلو من العيوب، ثم اعلم أنَّ علوم القرآن مركبٌ إضافيٌّ يتألف من جزئين: المضاف (علوم)، والمضاف إليه (القرآن)، وللتعرف الصحيح على حدِّ هذا الفنِّ - كما هو معلومٌ - لابدَّ من الوقوف على معنى كلٍّ من=

ثالثًا: معنى الدخيل في علوم القرآن:

تتنوع مسائل علوم القرآن باعتبار استمدادها ومنبعها الذي خرجت منه إلى ثلاثة أقسام:

أولها: مسائل نقليةٌ محضةٌ، لا طريق إلى معرفتها والوقوف عليها إلا النقل من القرآن أو السنة أو أقوال الصحابة والتابعين وإجماعاتهم، ولا مجال فيها للرأي والاجتهاد البتة، وذلك مثل: نزول القرآن، وترتيب الآيات، وفضائل القرآن.

ثانيها: مسائل اجتهاديّةٌ محضةٌ وذلك مثل: علم المناسبات، ومحاور السور، وقواعد الجمع والتوفيق بين ما يُتوهم تعارضه أو تناقضه بين الآيات.

ثالثها: مسائل نقليةٌ اجتهاديةٌ؛ إذ أصل معرفتها النقل ثم دخلها الاجتهاد؛ ومن أمثلتها: المكي والمدني، والترجيح أو الجمع بين الروايات المنقولة المتعارضة في أسباب النزول، وتسمية السور(١).

ومن خلال ذلك يتجلَّى أنَّ استمداد مسائل علوم القرآن ومنابعها إمَّا النقل، وإمَّا الاجتهاد، ولا يخفى أنَّ النقل لابدَّ أن يكون صحيحًا صالحًا للاحتجاج به،

=طرفي هذا المركب على حدة، وذلك قبل أن يصير لقبًا له، ثم نتعرف عليه ثانيةً وأخيرًا بعد صيرورته علمًا ولقبًا له، لكنَّني اقتصرتُ على المعنى اللقبي لأنَّه المحتاج إليه هنا، ومن أراد الوقوف على التفصيل فليُراجع: مناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني ١٢/١- ٢٧، والبيان في مباحث من علوم القرآن للدكتور غزلان ص ٣٢- ٤٦، والمدخل لدراسة القرآن للدكتور محمد أبي شهبة ص ١٨- ٢٦، والإحسان في علوم القرآن لشيخنا العلامة الدكتور إبراهيم خليفة ص ٥-٨.

(١) فصَّلت الكلام عن أنواع علوم القرآن باعتبار استمدادها في بحثي التوقيف في علوم القرآن دراسة تأصيلية نقدية ص ٣٦٨٥ – ٣٦٩٠ بحث منشور في حولية كلية أصول الدين والدعوة بالمنوفية العدد الثالث والأربعون لعام ١٤٤٥هـ/ يونيو ٢٠٢٤م.

أمَّا الاجتهاد فلابدَّ وأن يكون موافقًا للضوابط العلمية والقواعد العقلية غيرَ مخالفٍ لأصلٍ دلَّ عليه القرآن أو بيَّنته السُّنَّة الصَّحيحة، فإنْ ثبتت مسألةٌ من علوم القرآن بنقلٍ غير صحيحٍ أو اجتهادٍ غير مقبولٍ فإنَّها تُعدُّ دخيلًا لا أصل له يُعتمد عليه ولا منبع صافٍ يُستقى منه؛ **فالدخيل في علوم القرآن** – إذن– هو: ما عُدَّ من مسائل علوم القرآن استنادًا إلى نقلٍ غير صالحٍ للحجيَّة أو اجتهادٍ غير مقبولٍ لمخالفته للأصول ومناقضته للمعقول. أو هو: ما جاء في علوم القرآن من أقوالٍ تستند إلى نقلٍ غير صالحٍ للحجيَّة أو مخالفة لظاهر القرآن والسنة الصحيحة أو مصادمًا للقواعد العلمية المعتبرة. أو قل بعبارةٍ ثالثةٍ: هو ما جاء في علوم القرآن ممَّا لا أصل له شرعًا ولا قبول له عقلًا. و(أو) في التعريف هنا ليست للشكِّ، وإنَّما هي للتنويع والتقسيم كما هو ظاهرٌ؛ ومن ثمَّ فلا مانع من استعمالها في التعريفات(١).

المطلب الثاني: أنواع الدخيل في علوم القرآن

يتجلَّى من التعريف السَّابق ومن كون (أو) فيه للتنويع والتقسيم أنَّ الدخيل في علوم القرآن ينقسم إلى قسميْن:

---

(١) اشترط المناطقة في التعريف بالحدِّ عدم إدخال (أو) التي للشكِّ، كقولك في تعريف البليد: (هو الذي لا يفهم أو لا يستقيم) على شبيل الشكِّ، أي: إمَّا هذا وإمَّا هذا. وأمَّا (أو) التي للتقسيم فيجوز إدخالها على معنى أنَّ المعرَّف قسمان، قسم كذا، وقسم كذا، فيكون التعريف في الحقيقة تعريفين لشيئين متخالفين. وهذا هو المراد هنا كما لا يخفى، ولا يُشترط هذا الشرط في التعريف بالرسم فيجوز إدخالها– أعني أو التي للشكِّ– كقولك في تعريف الإنسان: (هو الحيوان الضاحك أو القابل للعلم)، والفرق بين الحدِّ والرسم أنَّ الماهية يستحيل أن يكون لها فصلان على البدل، ويجوز أن يكون لها خاصتان، وهذا ما عناه العلَّامة الأخضري في سُلَّمه: ولا يجوز في الحدود ذكر أوْ * وجائزٌ في الرسم فادرِ ما رووا. يُنظر: إيضاح المبهم من معاني السلَّم للشيخ أحمد الدمنهوري ص ٤١، ٤٢.

القسم الأول دخيلٌ عن طريق النقل، وهو: ما جاء في علوم القرآن من أقوالٍ مستندةٍ إلى نقلٍ غير صالحٍ للحجيَّة، ووقع هذا القسم في نوعين:

الأول: ما جاء في علوم القرآن من أقوالٍ مستندةٍ إلى الأحاديث الموضوعة(١)، وقد تسلل الوضع إلى المسائل التالية من علوم القرآن:

(أ) **القراءات**(٢)؛ فقد وضع بعضهم قراءاتٍ لم يُقرأ بها ولا سند لها بهدف تأييد مذهب، ونصرة معتقدٍ؛ كما فعل بعض الشيعة حيث قرأ قوله تعالى: ﴿**فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ**﴾ [الشرح: ٧] بكسر الصاد في ﴿**فَانصَبْ**﴾ ليكون المعنى عندهم: إذا فرغت -أيُّها الرسول الكريم- من أداء الرسالة فانصِب عليًّا رضي الله عنه الخليفة بعدك، فتكون الآية - في زعمهم - نصٌّ على أنَّ الخلافة لعليٍّ رضي الله عنه بعد النبي ﷺ(٣)، وكما قرأ بعض المعتزلة قوله

---

(١) والحديث الموضوع هو "الحديث المختلق المصنوع المكذوب على رسول الله ﷺ أو على مَنْ بعده من الصحابة والتابعين، ولكنَّه إذا أُطلق ينصرف إلى الموضوع على النبي ﷺ؛ أمَّا الموضوع على غيره فيُقيَّد، فيُقال مثلًا: هذا موضوعٌ على ابن عباسٍ، أو موضوعٌ على مجاهد، وقد أجمع العلماء سلفًا وخلفًا على أنَّه تحرم رواية الحديث الموضوع في أي بابٍ من الأبواب مع العلم بوضعه، إلا مقترنًا ببيان أنَّه موضوعٌ مكذوبٌ، ومَنْ رواه من غير بيان وضعه مع علمه فقد باء بالإثم العظيم". يُنظر: الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير للدكتور محمد أبو شهبة ص ١٤، ١٧ بتصرفٍ وتلخيص. هذا وإنَّ للوضع نشأةً وأسبابًا وأماراتٍ يُعرف بها فلتُنظر مع تعريفه وبيان حكم روايته أيضًا: تدريب الراوي شرح تقريب النواوي للسيوطي ٣٢٣/١ – ٣٣٨.

(٢) قال ابن الجزري رحمه الله:" هي علمٌ بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة".أهـ منجد المقرئين ومرشد الطالبين ص: ٩.

(٣) ولا شكَّ أنَّ هذه القراءة باطلة لا أصل لها ولا سند، كما أنَّه لا دلالة فيها على تخصيص عليٍّ رضي الله عنه بالخلافة بعد النبي ﷺ كما لا يخفى؛ إذ يجوز للسني ان يُقدِّر فانصِب أبا بكر رضي الله عنه. يُنظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ٧٧٢/٤، وروح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ٣٩٢/١٥.

تعالى: ﴿**مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ**﴾ [الفلق: ٢] بتنوين شر وجعل (ما) نافية، والمعنى: من شرٍّ لم يخلقه الله تعالى بل خلقه فاعله، والذي حملهم على اختلاق هذه القراءة الباطلة هو اعتقادهم أنَّ الله لا يفعل القبيح لوجوب الصلاح والأصلح عليه، وأنَّ العباد هم الذين يخلقون أفعال أنفسهم، فمن ثمَّ حرَّف بعضهم الآية وقرأها بهذه القراءة التي لا سند لها(١).

(ب) أسباب النزول؛ حيث وجدت رواياتٌ مكذوبةٌ تتعلق بنزول بعض الآيات والسور(٢)، ومن أمثلتها: ما ذُكر في سبب نزول سورة النجم ... عن محمد بن مروان عن الكلبي عن أبي صالحٍ عن ابن عباسٍ قال: " لمَّا عُرج بالنبيﷺ إلى السَّماء السَّابعة وأراه الله من العجائب في كلِّ سماءٍ، فلمَّا أصبح جعل يُحدث الناس من عجائب ربَّه فكذَّبه من أهل مكة مَنْ كذَّبه وصدَّقه مَنْ صدَّقه، فعند ذلك انقضَّ نجمٌ من السَّماء. فقال النبي ﷺ: في دار مَنْ وقع هذا النجم فهو خليفتي من بعدي. قال فطلبوا ذلك النجم فوجدوه في دار علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فقال أهل مكة: ضلَّ محمد وغوى، وهوى إلى أهل بيته، ومال إلى ابن عمه علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فعند ذلك نزلت هذه السورة: ﴿**وَالنَّجْمِ إِذا هَوى (١) ما ضَلَّ صاحِبُكُمْ وَما غَوى (٢) وَما يَنْطِقُ عَنِ الْهَوى (٣) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحى**﴾ [النجم: ١ – ٤]"(٣).

---

(١) يُنظر: روح المعاني ١٥/٥١٩، ٥٢٠.

(٢) والمراد بأسباب النزول: تلك الحوادث التي نزلت آياتٌ من القرآن أيام وقوعها لبيان حكمها أو لحكايتها أو إنكارها. يُنظر: التحرير والتنوير ١/٤٦ بتصرفٍ. والروايات الواردة في أسباب النزول على ثلاثة أقسام: صحيحة، وضعيفة، وموضوعة.

(٣) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات ١/ ٣٧٢، وذكره الشوكاني في الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ص ٣٩٦.

قلتُ: ولا يرتاب أحدٌ في أنَّ هذا من وضع الشيعة لكونه في فضائل عليٍّ رضي الله عنه لا سيما وهو يتعلق بقضية النصِّ على خلافته، وأحد رواته وهو الكلبي شيعيٌّ(١).

(ج) فضائل القرآن؛ وذلك أنَّ بعضًا ممَّنْ ينتسبون للزهد والعبادة أرادوا أن يحملوا الناس على قراءة القرآن بعد انشغالهم بكتب الفقه والمغازي، فوضعوا أحاديث في فضائل السور، وقالوا: وضعناها حسبةً. وبئس ما فعلوا وما قالوا!(٢)، ومن أشهر أمثلة تلك الأحاديث: الحديث الطويل المُفترى على أُبيٍّ بن كعبٍ رضي الله عنه في فضائل سور القرآن سورةً سورةً(٣)، وقد نبَّه العلماء رحمهم الله على وضعه، وأجمعوا على ردِّه،

---

(١) لذا قال ابن الجوزي رحمه الله: "هذا حديثٌ موضوعٌ لا شكَّ فيه، وما أبرد الذي وضعه وما أبعد ما ذكر، وفي إسناده ظلماتٌ: منها: أبو صالح باذام وهو كذَّاب، وكذلك الكلبي، ومحمد بن مروان السدي، والمتهم به الكلبي. قال أبو حاتم ابن حبان: كان الكلبي من الذين يقولون: إنَّ عليًّا لم يمت، وإنَّه يرجع إلى الدنيا، وإنْ رأوا سحابةً، قالوا: أمير المؤمنين فيها، لا يحلُّ الاحتجاج به..... والعجب من تغفيل مَنْ وضع هذا الحديث كيف رتَّب ما لا يصحُّ في العقول من أنَّ النجم يقع في دارٍ ويثبت حتى يُرى، ومن بُلْهه أنَّه وضع هذا الحديث على ابن عباس وكان ابن عباس في زمن المعراج ابن سنتين فكيف يشهد تلك الحالة ويرويها؟!". أهـ الموضوعات ٣٧٣/١.

(٢) قال الإمام السيوطي رحمه الله:" وَمِنْ أَمْثِلَةِ مَا وُضِعَ حِسْبَةً: مَا رَوَاهُ الْحَاكِمُ بِسَنَدِهِ إِلَى أَبِي عَمَّارٍ الْمَرْوَزِيِّ، أَنَّهُ قِيلَ لِأَبِي عِصْمَةَ نُوحِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ: مِنْ أَيْنَ ذَلِكَ: عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي فَضَائِلِ الْقُرْآنِ سُورَةً سُورَةً، وَلَيْسَ عِنْدَ أَصْحَابِ عِكْرِمَةَ هَذَا؟ فَقَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ قَدْ أَعْرَضُوا عَنِ الْقُرْآنِ وَاشْتَغَلُوا بِفِقْهِ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَغَازِي ابْنِ إِسْحَاقَ، فَوَضَعْتُ هَذَا الْحَدِيثَ حِسْبَةً.... وَرَوَى ابْنُ حِبَّانَ فِي الضُّعَفَاءِ، عَنِ ابْنِ مَهْدِيٍّ، قَالَ: قُلْتُ لِمَيْسَرَةَ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ: مِنْ أَيْنَ جِئْتَ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ، مَنْ قَرَأَ كَذَا فَلَهُ كَذَا؟ قَالَ: وَضَعْتُهَا أُرَغِّبُ النَّاسَ فِيهَا".أهـ تدريب الراوي ٣٣٣/١.

(٣) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات ٢٣٩/١، ٢٤٠، وأورده السيوطي في اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ٢٠٧/١، ٢٠٨.

وعابوا على مَنْ ذكره من المفسرين كالثعلبي والواحدي والزمخشري والبيضاوي وغيرهم(١). ولا تظنَّنَّ أنَّ كلَّ ما ورد في فضائل السور والآيات موضوعٌ؛ فقد صحَّت في ذلك أحاديث لكنَّها قليلةٌ جدًّا بالنسبة لكثرة الوضع في هذا الباب، وقد بيَّن السيوطي القليل الذي صحَّ بقوله:" وَاعْلَمْ أَنَّ السُّوَرَ الَّتِي صَحَّتِ الْأَحَادِيثُ فِي فَضَائِلِهَا: الْفَاتِحَةُ، وَالزَّهْرَاوَانِ(٢)، وَالْأَنْعَامُ، وَالسَّبْعُ الطُّوَلُ(٣) مُجْمَلًا، وَالْكَهْفُ، وَيس، وَالدُّخَانُ، وَالْمُلْكُ، وَالزَّلْزَلَةُ، وَالنَّصْرُ، وَالْكَافِرُونَ، وَالْإِخْلَاصُ، وَالْمُعَوِّذَتَانِ، وَمَا عَدَاهَا لَمْ يَصِحَّ فِيهَا شَيْءٌ".أهـ(٤).

النوع الآخر: ما جاء في علوم القرآن من أقوالٍ مستندةٍ إلى الإسرائيليات، ولا يخفى أنَّ – تلك الروايات المروية عن أهل الكتابين: اليهود والنصارى– على ثلاثة أقسام: قسمٌ صدَّقه شرعنا فنقبله، وقسمٌ خالفه شرعنا فنردُّه، وقسمٌ سكت عنه شرعنا فنتوقف فيه، فلا نُصدِّقه ولا نُكذِّبه، والأولى أن نضرب عنه صفحًا؛ إذ غالبه ممَّا لا فائدة فيه تعود على المكلفين في أمر دينهم، وكثيرٌ منه مستبعدٌ في منطق العقل، ويغلب على الظنِّ كذبه(٥).

---

(١) يُنظر: معرفة أنواع علوم الحديث، المعروف بمقدمة ابن الصلاح ص: ١٠٠، ١٠١.

(٢) هما: البقرة وآل عمران، وسمِّيتا بذلك؛ لِنُورِهِمَا وَهِدَايَتِهِمَا وَعَظِيمِ أَجْرِهِمَا. يُنظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي ٨٩/٦.

(٣) والسبع الطُّول هي: البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة، والأنعام، والأعراف، ويونس؛ وإنَّما سُمِّيت طُولًا لكونَّها أطول من غيرها من السور. هذا قول سعيد بن جبير. يُنظر: جامع البيان للطبري ٩٧/١، وصحَّحه السيوطي في الإتقان ١/ ٢٢٠.

(٤) تدريب الراوي ٣٤١/١، ٣٤٢.

(٥) يُنظر تعريف الإسرائيليات، وكيف تسربت إلى تراثنا الإسلامي، وأقسامها، وحكم روايتها: الإسرائيليات في التفسير والحديث للذهبي ص ١٣ – ٥٤.

وقد أُدخل كثيرٌ من الإسرائيليات المردودة والمتوقف فيها في مسائل علوم القرآن التالية:

(أ) **قصص القرآن** حيث كان مجالًا فسيحًا وميدانًا واسعًا للروايات الإسرائيلية المنكرة المشتملة على أباطيل وأكاذيب في حقِّ الله تعالى لا تليق بذاته الأقدس، وفي حقِّ الملائكة الأطهار، وفي حقِّ الأنبياء والرسل الأخيار، بما يتنافَى مع العِصمة لهم، ونسبة القبائح والفضائح التي لا تليق بهم، ومن أمثلة ذلك: ما دُسَّ كذبًا وزورًا في قصة داود عليه السَّلام أنَّه كان له تسعٌ وتسعون امرأة ومع ذلك عشق امرأة قائد جيشه، فأرسله إلى معركةٍ ليقتل ويتزوج امرأته[١]، وهذا الكلام كما هو ظاهرٌ فيها قدحٌ بمقام نبوة داود عليه السَّلام، وخدشٌ للعصمة الواجبة له ولإخوانه من الأنبياء والمرسلين، ولا شكَّ أنَّها روايةٌ منكرةٌ مختلقةٌ مأخوذةٌ عن الإسرائيليات بهذا حكم عليها الحافظ ابن كثيرٍ رحمه الله[٢].

ومن أمثلة المسكوت عنه في شرعنا: ما أخرجه ابن جرير الطبري في صِفَة الطَّيْر عند تفسير قوله تعالى: ﴿**وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ**﴾ [الفيل: ٣] عن ابن عباس قال: " كَانَتْ طَيْرًا لَهَا خَرَاطِيمُ كَخَرَاطِيمِ الطَيْرِ وَأَكُفٌّ كَأَكُفِّ الْكِلَابِ"، وعن عكرمة قال:"لها رؤوس كرؤوس السِّبَاعِ".أهـ[٣] على الرغم من أنَّه أمرٌ لا

---

(١) أخرج هذه الرواية ابن جرير الطبري في تفسيره ١٨٢/٢١ – ١٨٦ عن السدي والحسن ووهب بن منبِّه، وكذا ابن أبي حاتم ٣٢٣٨/١٠، ٣٢٣٩ رقم (١٨٣٤٣، ١٨٣٤٤) عن ابن عباس وأنس، والثعلبي في الكشف والبيان ١٨٥/٨، ١٨٦ عن السدي والكلبي ومقاتل، وذكرها السيوطي في الدر المنثور ٧/ ١٥٦– ١٥٨ وعزاها للحكيم الترمذي في نوادر الأصول وابن جرير وابن أبي حاتم بسندٍ ضعيف عن أنس رضي الله عنه، ولابن جرير عن ابن عباس، ولعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر عن الحسن.

(٢) تفسير القرآن العظيم ٥١/٧.

(٣) يُنظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٦٠٧/٢٤.

فائدة منه تعود على المكلفين لا في دينهم ولا دنياهم، كما أنَّه لم يرد في سنةٍ صحيحةٍ مرفوعةٍ إلى المعصوم ﷺ وكلُّ ما قيل في صفة الطير الأبابيل إنَّما هي أقوالٌ للمفسِّرين يغلب على الظنِّ أنَّها مأخوذةٌ من أهل الكتاب، وما دام الأمر كذلك فينبغي الإعراض عنها، وإن كان إرسال طيرٍ بالصفات المذكورة غير بعيدٍ عن قدرة الله جل جلاله.

(ب) مبهمات القرآن، مع أنَّ الأصلُ فيما أُبهمَ في القرآن من أسماء الأعلامِ والأعداد والأزمنة والأمكنة وغيرِها أنَّه لا فائدةَ في تعيينه؛ لذا ضرب القرآن عن ذكره صفحًا، ولم يُعيِّنه لعدم جدوى الإفصاح عنه؛ لخلوه من الفائدة، وعدم تعلق التكليف به، كقوله تعالي: ﴿**فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُحْيِي اللهُ الْمَوْتَى وَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ**﴾ [البقرة: ٧٣] فليس في القرآن ما يدلُّ على تعيين ذلك البعض، ولا يضر الجهل بأي بعضٍ ضربوا القتيل، ولا ينفع العلم به مع الإقرار بأنَّ القوم كانوا مُخيَّرين في أبعاض البقرة، وأي بعضٍ ضربوا القتيل به بعد ذبحها، فإنَّهم ممتثلون الأمر، والإتيان بالمأمور به يدل على الخروج عن العُهْدة، ومع ذلك رُويت أقوال متعددة مستمدة من الإسرائيليات تعيِّن ذلك البعض(١)، واعلم أنَّ القرآن الكريم لم يهتم بتحديد أسماء الأشخاص والأماكن وغيرها من المبهمات؛ لأنَّه يقصد العبرة والعظة وبيان الحال والشأن، ولو كان في تعيينها فائدة ما أبهمها القرآن؛ فإنَّ ما يحتاجُ المسلمونَ إلى معرفتِه، قد بيَّنه الله تعالى وفصَّله في قرآنه المجيد أتمَّ بيان، وأحسن تفصيل؛ ومن ثمَّ قرَّر المحققون من العلماء أنَّه لا سبيل إلى تعيين أمثال هذه المبهمات إلا النقل الصَّحيح من

(١) يُنظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري ٢٣١/٢، ومفاتيح الغيب للرازي ١٣٤/٣، ولباب التأويل للخازن ٧٢/١، واللباب في علوم الكتاب لابن عادل ١٨٠/٢.

السُّنة وأقوال الصَّحابة والتابعين[١]، ونبَّهوا على ضرورة التقييد بالصِّحة؛ لأنَّ كثيرًا ممَّا ذُكر في تعيين المبهمات في القرآن لم يصحَّ فيه شيءٌ، بل معظمه مأخوذٌ من الإسرائيليات التي لا يُعتمد عليها، ولا يُلتفت إليها، ورحم الله شيخ شيوخنا الدكتور القيعي إذ يُقرِّر في كتابه (الأصلان في علوم القرآن) أنَّه لا يُعيَّن مبهمٌ إلا بنقلٍ صحيحٍ، ثم يعتمد في كثيرٍ من المبهمات التي مثَّل بها على الإسرائيليات والروايات الواهية، ثم يكتفي بعد صفحات اشتملت على ذلك بقوله: "وبعض الأسماء التي عُيِّنَتْ من هذه المبهمات لا يخلو إسنادها من نظر، خصوصًا المتعلق منها بما قبل الإسلام ".أهـ[٢]، وكان الأجدر به عليه الرحمة عدم إيرادها أصلًا، والاكتفاء بما صحَّ سنده دون تسويد كتابه بصفحات عديدة رَبَتْ على أربع عشرة صفحة مشتملة على ما لم يصح سنده، بل ما ليس له سندٌ أصلًا.

(ج) ومن مظانِّ تلك الإسرائيليات – كذلك– في مسائل علوم القرآن ما ذكره الإمام السيوطي في موضوع **(ما وقع في القرآن من الأسماء والألقاب والكنى)** فقد ضمَّنه رحمه الله كثيرًا من الإسرائيليات والأخبار المنكرة والباطلة وما لا أصل له[٣]؛ لذا تعقَّبه الشيخ عبد الله بن الصديق الغماري طيَّب الله ثراه فيما ذكره من الإسرائيليات في هذا النوع ونبَّه عليها[٤]، كما

---

(١) قال الإمام السيوطي طيب الله ثراه: "مرجع هذا العلم – يعني علم المبهمات – النقل المحض، ولا مجال للرأي فيه، وإنَّما يرجع القول فيه إلى قول النبي ﷺ وأصحابه الآخذين عنه، والتابعين الآخذين عن الصحابة".أهـ. مفحمات الأقران ص: ٨.

(٢) الأصلان في علوم القرآن ص ٣٢.

(٣) يُنظر: الإتقان في علوم القرآن (النوع التاسع والستون: فيما وقع في القرآن من الأسماء والكنى والألقاب) ٦٧/٤، ٩٢.

(٤) يُنظر: الإحسان في تعقيب الإتقان ضمن موسوعة الشيخ عبد الله بن الصديق ٤/ ١٣٤، ١٣٥.

حرَّر مسائل هذا الموضوع مُعرضًا عمَّا فيه من خرافات بني إسرائيل تاركًا إياها خلف ظهره: شيخنا العلامة الدكتور إبراهيم خليفة رحمه الله(١).

القسم الثاني دخيلٌ عن طريق الاجتهاد المردود، وهو: ما جاء في علوم القرآن من أقوالٍ مستندةٍ إلى اجتهادٍ غير مقبولٍ يُخالف الأصول ويُعارض المعقول، ووقع هذا القسم- كذلك- في نوعين:

النوع الأول: الاجتهاد المردود لمخالفته نصًّا قرآنيًّا أو حديثًا نبويًّا صالحًا للحُجيَّة:

إنَّ معيار قبول اجتهاد المجتهد في علوم القرآن أو أي علمٍ من العلوم يتوقف على صحة ما يتكأ عليه ويستند إليه في استنباط رأيه، كما يتوقف على كون المسألة ممَّا للاجتهاد فيها مجالٌ أو لا؛ فليست كلُّ مسألةٍ يصحُّ الاجتهاد فيها، فالمسائل التي لا تُعرف إلا بالنقل لا يجوز فيها الاجتهاد ولا القياس، وكذا المسائل التي ورد فيها نصٌ قرآنيٌّ أو نبويٌ ثابتٌ لا مجال فيها للاجتهاد؛ لأنَّه **(لا اجتهاد مع نصّ)** ومن ثمَّ فمَنْ أبدى رأيه في مسألةٍ لا تُعرف إلا بالنقل أو أعلن اجتهاده مخالفًا به نصًّا قرآنيًّا أو حديثًا نبويًّا صالحًا للاحتجاج به فاجتهاده عليه مردودٌ وباب التوفيق في وجه مسدودٌ، ويُعدُّ صنيعه هذا دخيلًا يجب أن يُطرح، ومن أمثلة ذلك: القول بنزول القرآن بالمعنى دون اللفظ مع وجود النصوص القرآنية الصَّريحة الدَّالة بوضوحٍ على أنَّ القرآن الكريم هو كلام الله المنزَّل على سيدنا محمد ﷺ بلفظه ومعناه، وكالزعم بأنَّ القرآن معجزٌ بالصَّرفة مع مناقضته آيات التحدي، وكمحاولة ترجيح القول بأولية نزول سورة الفاتحة أوليةً مطلقةً قياسًا على السنن الكونية رغم أنَّ حديث أمِّ المؤمنين عائشة رضي الله عنها في الصحيحيْن يقضي بأنَّ أول ما نزل من القرآن على الإطلاق صدر سورة العلق.

(١) يُنظر: الإحسان في علوم القرآن ص ٣٥٧ – ٣٥٩.

النوع الثاني: الاجتهاد المردود لمخالفته القواعد العقلية والأصول العلمية المتفق عليها:

من شروط الاجتهاد أن يكون المجتهد أهلًا له: عليمًا بقواعد الاستنباط من النصوص، مُلمًّا بقانون التعارض بين الأدلة والأقوال، يعرف متى يجب الجمع والتوفيق بينها؟ ومتى يجب الترجيح؟ وما طرق الترجيح؟ وما ضوابطه؟ محيطًا بالقواعد العلمية الضابطة للفهم والمعينة على حسن الاستنباط التي وضعها العلماء لضبط عملية الاجتهاد بأصولٍ تُميِّز المقبول منه من المردود، وتفرق بين الصَّواب منه والخطأ؛ فإن اجتهد مجتهدٌ بعيدًا عن تلك القواعد أو مخالفًا لهذه الأصول والقوانين رُدَّ عليه اجتهاده، وعُدَّ رأيه دخيلًا، ومن أمثلة ذلك: عدم مراعاة قواعد الترجيح بين الأقوال القاضية بأنَّ الجمع بين الدليلين لا يكون إلا عند التساوي في الصحة، أمَّا إذا كان أحدهما ضعيفًا والآخر صحيحًا فيُعتمد الصحيح ويُترك الضعيف، والغفلة عن هذه القاعدة أنتجت لنا القول بتكرار نزول بعض الآيات والسور، وكالغفلة عن قاعدة (لا اجتهاد مع النص) أخرجت لنا التوسع في عدِّ الكلمات الغير العربية في القرآن مع صدوع النصِّ الحكيم بقول الله تعالى: ﴿**بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ**﴾ [الشعراء: ١٩٥]، وكالغفلة عن قاعدة (لا يُقال بالنسخ إلا عند تعذر الجمع بوجود التعارض الحقيقي بين الدليلين، فإن أمكن الجمع فلا نسخ) أدَّت إلى التوسع في عدد المنسوخ في القرآن رغم أنَّ المتأمل فيما قيل بنسخه يتجلّى له إمكان الجمع إلا في مواضع لا تزيد على كف اليد الواحدة أو أقل[١].

تنبيهان لابُدَّ منهما:

الأول: لم أعدَّ ما جاء في علوم القرآن من أقوالٍ مستندةٍ إلى الأحاديث الضعيفة من صور الدخيل عن طريق النقل؛ للأسباب التالية: **أولًا:** لأنَّ الحديث

(١) ستأتي دراسة هذه الأقوال ومناقشتها بما يُبيِّن دخلها تفصيلًا في المبحث الثاني إن شاء الله.

الضعيف أنواعٌ؛ فمنه مَا يرتقي إلى الحسن لغيره بشواهده ومتابعاته، وبالتالي فلا يُعدُّ دخيلًا، ومنه مَا لا يرتقي وحالتئذٍ نتعامل معه على أنَّه رأيٌ واجتهادٌ من قائله، ومن ثمَّ نُحاكمه إلى القواعد والأصول فإن وافقها كان اجتهادًا مقبولًا، وإن لم يُوافقها كان دخيلًا عن طريق الاجتهاد المردود، وستقف على أمثلة ذلك عند مناقشة القول بنزول شيءٍ من القرآن مشيعًا، وترجيح القول بأولية نزول سورة الفاتحة على الإطلاق، والقول بتكرار نزول سورة الإخلاص.

ثانيًا: ضرورة التنبيه على عدم التسوية بين الضعيف والموضوع؛ فشتان شتان بينهما يدلك على ذلك موقف العلماء من كلٍّ منهما، فقد اختلفوا في حكم الاحتجاج بالضعيف والعمل به لاحتمال أن يكون راويه قد حفظه وأداه على وجهه الصحيح بينما أجمعوا على حرمة رواية الموضوع دون بيان وضعه، واتفقوا على وجوب طرحه وردِّه(١).

---

(١) حاصل مذاهب العلماء في حكم الضعيف ثلاثةٌ: المذهب الأول: يعمل به مطلقًا أي في الحلال والحرام والفرض والواجب بشرط ألَّا يُوجد غيره، وألَّا يكون شديد الضعف، وألَّا يكون له معارضٌ، ووجهة نظر أصحاب هذا المذهب أنَّ الحديث الضعيف لمَّا كان محتملًا للإصابة ولم يعارضه شيء فإنَّ هذا يقوي جانب الإصابة في روايته فيعمل به.
والمذهب الثاني: يستحب العمل به في فضائل الأعمال من المستحبات والمكروهات، بشروطٍ ثلاثة: الأول: أن يكون الضعف غير شديد، فيخرج من انفرد من الكذابين والمتهمين بالكذب ومن فحش غلطه. الثاني: أن يكون مندرجًا تحت أصلٍ عامٍّ، فيخرج ما يخترع بحيث لا يكون له أصلٌ أصلًا. الثالث: ألا يعتقد عند العمل به ثبوته، لئلا ينسب إلى النبي ﷺ ما لم يقله.
المذهب الثالث: لا يُعمل به مطلقًا، لا في فضائل الأعمال ولا في الحلال والحرام.
وأوسط هذه المذاهب هو أعدلها وأقواها، وذلك لأنَّ تلك الشروط التي وضعها العلماء للعمل به جعلت الضعيف الذي نبحث فيه لم يحكم بكذبه، لكن لم يترجح فيه جانب الإصابة، إنَّما بقي محتملًا، وهذا الاحتمال قد تقوى بعدم وجود معارضٍ له وبانضوائه ضمن أصل شرعي معمول به، مما يجعل العمل به مستحبًا ومقبولًا، رعايةً لذلك. يُنظر: منهج النقد في الحديث للدكتور نور الدين عتر ص ٢٩١ – ٢٩٤ بتصرفٍ وتلخيصٍ.

ثالثًا: لأنَّ تضعيف الحديث وتصحيحه أمرٌ اجتهاديٌّ نسبيٌّ؛ فقد يكون الحديث ضعيفًا عند قومٍ صحيحًا لدى آخرين، إمَّا لكون روايه ضعيفًا عند منْ ضعَّف، ثقةً عند مَنْ صحَّح؛ إذ معرفة الرجال علمٌ واسعٌ، وللعلماء بالرجال وأحوالهم في ذلك من الإجماع والاختلاف مثل ما لغيرهم من سائر أهل العلم في علومهم، وإمَّا لكون بعضهم اشترط في خبر الواحد العدل شروطًا يُخالف بها غيره(١)، والله أعلم.

الآخر: أكثر الدخيل في علوم القرآن من الأقوال الشاذة والآراء المردودة هي من الدخيل عن طريق الاجتهاد وإبداء الرأي المخالف للأصول والمناقض للعقول؛ لذا أفردت المبحث الثاني لدراسة ومناقشة وتفصيل بعض تلك الأقوال وهذه الآراء.

المطلب الثالث: أسباب تسلُّل الدخيل إلى علوم القرآن:

ثمَّت أسبابٌ أدَّت إلى وجود الدخيل بنوعيه في علوم القرآن، هاك بيانها:

السبب الأول: الجمع دون تحريرٍ وتحقيقٍ:

إنَّ رغبة الكاتبين في التوسع والزيادة لأنواع علوم القرآن تسببت في جمع بعضهم الأقوال دون تحريرها وتدقيقها، واستقصائهم الآراء وحكايتها دون تمحيصها وتحقيقها، فاستوعبوا كلَّ ما قيل في المسألة أو الموضوع المتعلق بالقرآن، فما وجدوه كتبوه، وما وقعت عليه أعينهم دوَّنوه دون تفرقةٍ بين المقبول والمردود، والصحيح والعليل، والغثِّ والسمين، والأصيل والدخيل؛ ومن ثمَّ وجدنا مَنْ وثق بالإسرائيليات فردَّدها مع أنَّها تسرَّبت إلى تراثنا عن طريق أهل الكتاب، فشوَّهت جماله وبهاءه، وكدَّرت جلاله وصفاءه، وأحدثت أثرًا سيئًا وخطرًا بالغًا أدَّى إلى عواقب وخيمةٍ، ونتائج سيئةٍ(٢)، كما وجدنا مَنْ اغترَّ

(١) يُنظر: قواعد في علوم الحديث للعلامة ظفر أحمد العثماني التهانوي ص ٤٩، ٥٠.

(٢) تُنظر الآثار السيئة للإسرائيليات: الإسرائيليات في التفسير والحديث للذهبي ص٢٩ – ٣٤.

بالأحاديث المختلقة الموضوعة، ونقل الروايات الواهية المصنوعة دون التنبه لوضعها وكذبها، أو النظر في سندها ومتنها، كما قرأنا الأقوال الشاذة المتعارضة مع الأصول، والنقول المتناقضة مع مسلمات العقول، وقد مثَّلتُ للوضع والإسرائيليات فيما مضى، وستقف على مزيدٍ من الأمثلة التطبيقية في المبحث الثاني من هذا البحث إن شاء الله لتتبيَّن صدق ما أقول، ونسأل الله تعالى القبول.

السبب الثاني: عدم وضع تعريفٍ جامعٍ مانعٍ لمصطلح علوم القرآن:

إنَّ أكثر الكاتبين المتقدمين – إن لم يكونوا كلُّهم– لم يذكروا تعريفًا لعلوم القرآن، ولم يُحدِّدوا مرادهم من هذا المصطلح، ومَنْ يكُ في شكٍّ ممَّا أقول فهاك فنون أفنان ابن الجوزي، وبرهان الزركشي، وإتقان السيوطي.. فأين هو تعريف مصطلح علوم القرآن بين صفحاتها؟! لكنَّنا عرفنا من استقراء كتبهم وتتبع مناهجهم والكشف عن غرضهم في الجمع والزيادة أنَّهم وقفوا بعلوم القرآن عند المعنى الإضافي المشير إلى كلِّ المعارف والعلوم المتصلة بالقرآن أو الموصلة إليه أو التي تدور حوله أو تُستمد منه، وهذا هو سرُّ جمعهم لفظ «علوم»، فاستعملوا هذا المصطلح بمعناه اللغوي وتابعهم على ذلك أكثر المتأخرين؛ ومن هنا فُتح الباب على مصراعيه لإدخال مسائل وموضوعات ليست من علوم القرآن ولا تمتُّ إليها بصلةٍ، وقد لفت الأنظار إلى هذا الأمر علامة الشام الدكتور نور الدين عتر طيَّب الله ثراه فبعد أنْ عرَّف علوم القرآن في الاصطلاح باعتباره اسمًا لعلمٍ واحدٍ فقال:" هو المباحث الكلية التي تتعلق بالقرآن الكريم من ناحية نزوله، وترتيبه وجمعه، وكتابته، وتفسيره، وإعجازه وناسخه ومنسوخه، وغير ذلك". علَّق في الهامش قائلًا: "ومن هنا ندرك الخطأ الواضح الذي وقع فيه من عرَّف علوم القرآن فقال: «هي جميع المعلومات والبحوث التي تتعلق بالقرآن ...» فقد خلط بين المعنى اللغوي وهو يدل على علوم كثيرة،

والمعنى الاصطلاحي وهو علم واحد، ألا ترى إلى قوله «هي». وهكذا استمر الخطأ".أهـــ[1].

السبب الثالث: الاجتهاد الخاطئ مع حسن القصد وسلامة النية:

من الأسباب- كذلك- التي أدَّت إلى تسلل الدخيل إلى علوم القرآن: الاجتهاد الخاطئ الناتج عن نقص أداةٍ من أدواته أو فقد شرطٍ من شروطه، فترتب على هذا النقص وذاك الفقد زللٌ دفع إليه شيءٌ من التسرع والعجلة تارةً وشيءٌ من السهو والغفلة التي لا ينفكُّ عنها أحدٌ من بني آدم تاراتٍ أُخرى دون أن يكون هذا الفهم الخاطئ ناشئًا عن سوء قصدٍ أو خبث نيةٍ، غاية الأمر أنَّ صاحبه اجتهد فأخطأ، وحسبك دليلًا على ذلك: ما سبق بيانه آنفًا أنَّ بعض الزهاد والعباد وضعوا أحاديث في فضائل السور ترغيبًا للناس في قراءة القرآن، محتسبين الأجر عند الله تعالى، ظانِّين أنَّ الغاية تبرر الوسيلة، وقد فاتهم أنَّ في الصحيح الثابت عن رسول الله ﷺ أتمَّ الغناء، وأنَّه لا فرق بين الكذب على رسول الله ﷺ والكذب له، فكلاهما يُدخل صاحبه في عداد الكذَّابين، ومن ذلك -أيضًا- ردُّ الزمخشري قراءة ابن عامر ببناء الفعل﴿**زَيَّنَ**﴾ للمفعول، ورفع القتل، ونصب الأولاد، وجرّ الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما بغير الظرف في قوله تعالى: ﴿**وَكَذلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكاؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شاءَ اللَّهُ ما فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَما يَفْتَرُونَ**﴾ [الأنعام: ١٣٧][2]، والذي حمله على هذا الفعل الشنيع ظنُّه

---

(١) علوم القرآن الكريم ص ٧، ٨.

(٢) حيث قال: "وأمَّا قراءة ابن عامر: قتل أولادهم شركائهم برفع القتل ونصب الأولاد وجرّ الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما بغير الظرف، فشيءٌ لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر، لكان سمجًا مردودًا، فكيف به في الكلام المنثور؟! فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته؟! والذي حمله على ذلك أنْ رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوبًا بالياء، ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء- لأنَّ الأولاد شركاؤهم في أموالهم- لوجد في ذلك مندوحةً عن هذا الارتكاب".أهـ الكشاف ٢/٧٠.

أنَّ القراءات باجتهاد القراء واختيارهم غافلًا عن أنَّها توقيفية تُتلقى بالتواتر عن رسول الله ﷺ؛ لهذا عَذَرَه ابن المنير السكندري بالجهل قائلًا:" ولولا عذر أنَّ المنكر ليس من أهل الشأنين، أعني علم القراءة وعلم الأصول، ولا يُعدُّ من ذوى الفنَّين المذكورين لخيف عليه الخروج من ربقة الدين".أهـ(١).

ومن هذا الوادي أيضًا: الغفلة أثناء الاجتهاد وإبداء الرأي عن القواعد العقلية، والسهو عن الضوابط المنهجية، وعدم مراعاة الأصول العلمية المتفق عليها لدى المحققين من العلماء فقد أفضى كلُّ ذلك إلى حشد أقوالٍ وظهور آراء لا قيمة لها ولا وزن في منطق العقل وأصول العلم، وتدوينها على أنَّها مسلماتٍ مع أنَّها لا تساوي المداد الذي كُتبت به، وقد سبق التمثيل لذلك بما يُغني عن إعادته هنا.

السبب الرابع: التعصب للرأي والانتصار للمذهب:

أوقع البعض في التفوه بأقوالٍ والتمسك بآراء تُعدُّ من الدخيل في علوم القرآن: تعصبه لفكره، وانتصاره لمذهبه، وتمسكه برأيه؛ فلأجل اتباع هواه لا يتورع أن يُدخل في كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ ما ليس منهما تأييدًا للمذهب، ونصرةً للمعتقد، وهذا من أكبر المزالق التي تزلُّ بها القدم، ويتعثَّر فيها القلم، ومن أمثلته: ليُّ الشيعة والمعتزلة ألسنتهم في نطق بعض كلمات القرآن لتتمشى ومذهبهم وتتلاقى ورأيهم زاعمين أنَّ ذلك هو القراءة المتبعة كما سبق بيانه، وكردِّ ابن عطية قراءة حمزة بجر الأرحام في قوله تعالى: ﴿**وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا**﴾ [النساء: ١] انتصارًا لمذهب نحاة البصرة الذين لا يجوِّزون عطف الظاهر على الضمير المجرور إلا بإعادة حرف الجر(٢)، وقد أعماه تعصبه وساقه هواه إلى الغفلة عن عاقبة هذا الأمر الخطير وهو أنَّ ردَّ القراءة المتواترة "بمثابة الردِّ على رسول الله ﷺ

(١) الانتصاف من الكشاف على هامشه ٦٩/٢.

(٢) يُنظر: المحرر الوجيز ٤/٢، ٥.

والتكذيب بالقرآن الذي أنزله الله عليه"[1]، وأنَّ القرآن حاكمٌ على اللغة وليست اللغة حاكمةً على القرآن.

السبب الخامس: التقليد والمتابعة دون تبصرٍ:

إنَّ متابعة جميع أقوال السابقين وتقبلها على أنَّها حقائق مسلَّمة دون إنعام النظر أو إعمال الفكر فيما تستند إليه أو تعتمد عليه من أدلةٍ، وتقليدهم في إيراد الآراء الشاذة والأقوال الباطلة دون نقدٍ أو حذفٍ أدَّى إلى نقل الدخيل ونشره وبقائه جيلًا بعد جيلٍ، ولا أدلَّ على ذلك من نقل المفسرين للإسرائيليات وتقليد بعضهم بعضًا في ذكرها، ومن الأمثلة على ذلك أيضًا: تقليد شيخ أشياخنا الدكتور القيعي الإمام السيوطي رحمهما الله في مسألة القول بالقرآن السمائي وتمثيله لذلك بأواخر سورة البقرة دون تحقيق الأدلة وتدقيقها، وتقليده الأستاذ الإمام محمد عبده في ترجيح أولية سورة الفاتحة في النزول أوليةً مطلقةً، وجنوحه – تبعًا للشيخ محمد عبده– إلى القياس مع وجود النصِّ الصَّحيح الصَّريح كما سيأتي بيانه[2].

المطلب الرابع: الآثار السيئة لوجود الدخيل في علوم القرآن:

ممَّا لا ريب فيه أنَّ الدخيل في علوم القرآن قد أحدث آثارًا سيئةً يمكن إجمال أهمِّها فيما يلي:

أولا: الطعن في القرآن وإثارة الشبهات حوله:

لقد اتخذ أعداء الإسلام من المستشرقين وأذنابهم التابعين لهم من الآراء الشاذة والروايات الساقطة المودعة في كتب علوم القرآن مادةً خصبةً للطعن في

---

(١) يُنظر: منهج ابن عطية في تفسير القرآن الكريم، ص ١٦٧، والدخيل في تفسير القرآن الكريم ٩٦/٢.

(٢) ستأتي دراسة هذه الأقوال ومناقشتها بما يُبيِّن دخلها تفصيلًا في المبحث الثاني إن شاء الله.

القرآن الكريم وإثارة الشكوك حول مصدريته، مطبقين المثل العربي (من فمك أدينك)، ومصداق ذلك: ما ذكره الشيخ الغماري رحمه الله قائلًا:" وقد أخبرني صديقنا ومجيزنا العلامة المرحوم الشيخ محمد زاهد الكوثري أنَّه كان يُدرِّس علوم القرآن لطلبة التفسير بجامعة استنبول بالآستانة، وكان يُعنى بالاطلاع على ما يكتبه المستشرقون ليردَّ عليه ويُنبِّه إليه الطلبة، فكان يجد كثيرًا من مطاعنهم يستندون فيها إلى تلك الآراء الشاذة والروايات الساقطة في كتاب الإتقان".أهـ(١) يعني الإتقان في علوم القرآن للسيوطي.

وما سطره قلم الدكتور أبي شهبة طيَّب الله ثراه إذ يقول:" لا ينفك أعداء الإسلام عن تلمس المطاعن في القرآن الكريم؛ لأنَّهم يعلمون أنَّه أصل الدين، ومنبع الصراط المستقيم، فالتشكيك فيه إضعاف للدين وصرف للمسلمين عن الطريق الذي لا عوج فيه ولا أمت، ومعظم هذه المطاعن مبنيةٌ على رواياتٍ واهيةٍ ومختلفةٍ، اشتملت عليها بعض الكتب الإسلامية، وعلى شبهٍ أوردها بعض الكاتبين في علوم القرآن وفي أصول الفقه، وأجابوا عنها، ولم يَدُر بخَلَدِهم أنَّها ذريعةٌ للطعن في القرآن الكريم.....وقد تلقف هذه الشبه، وتلك الروايات، ولا سيما الواهية الباطلة منها، المستشرقون والقسس فأضافوا إليها ما شاءت لهم نفوسهم الحاقدة على الإسلام والمسلمين أن يضيفوه ممَّا هو من بنات الخيال والأوهام، ومن صنع الأحقاد...والذي سهَّل لهم هذا التجني بعض علمائنا غفر الله لهم بما ذكروه في كتبهم بحسن نية ".أهـ(٢).

ولا يفوتني في هذا المقام التأكيد على أنَّه ليس كلٌّ ما ورد في الكتب يُسلَّم بصحته ويُقبل على علته؛ فقد جمعت الكتب الصحيح والعليل، والمقبول والمردود، والأصيل والدخيل، ويُعذر الكاتبون فيما ذكروا فيه الإسناد وَفْق قاعدة

(١) الإحسان في تعقيب الإتقان ضمن موسوعة الشيخ عبد الله بن الصديق ٤/ ١٠١.
(٢) المدخل لدراسة القرآن الكريم ص ٢٨٣.

(مَنْ أسند لك فقد حمَّلك) أمَّا مَنْ حذف الإسناد فقد تعهد بالصِّحة فكان من الواجب بيان درجة ما يذكر من صحةٍ أو ضعف وقبولٍ أو ردٍّ، ولعلَّ مَنْ حذف الإسناد دون بيان حكمه على الآراء قد قدَّر في نفسه أنَّ قراء كتابه لديهم قدرةٌ على تمييز الصَّحيح من السَّاقط والقوي من الضعيف، أو ظنَّ أنَّ شيوخ العلم سيبينون ويشرحون للطلاب؛ لأنَّ العلم لا يُؤخذ إلا بالتلقي كما هو معلومٌ، وأمثال هذه الآراء وتلك الأقوال لا يخفى أمرها وحالها على العلماء، والله أعلم.

ثانيًا: فقد الثقة في كتب علوم القرآن ومؤلفيها:

من أخطر آثار الدخيل في كتب علوم القرآن أنَّه قذف الشكَّ حول مصداقية هذه الكتب ودقة مؤلفيها في قلوب القراء المطلعين على ما فيها من الآراء المتعارضة والأقوال المتناقضة مع صريح المعقول وصحيح المنقول، وحسبك دليلًا على ذلك صنيع الشيخ الكوثري رحمه الله فبعد رؤيته استناد المستشرقين في الطعن على القرآن إلى كتاب الإتقان للسيوطي طعن في علم السيوطي واتَّهمه بأنَّه لا يُحسن إلا علم العربية دون سائر العلوم(١)، ومع تقدير وإجلالي لغيرة الشيخ الكوثري وغضبه من صنيع السيوطي أرى أنَّ هذا منه تحاملٌ وإجحافٌ ومبالغةٌ شديدةٌ ضد السيوطي، فالسيوطي عليه الرحمة مع تفوقه في علم العربية برع في سائر العلوم الأُخرى، ومؤلفاته خير شاهدٍ على سعة اطلاعه، وكثرة بحثه، ودقة فهمه، وغزارة علمه، وإنْ كنتُ أعيب عليه ما عابه الشيخ الكوثري من ذكره للأحاديث الواهية أو الأقوال الساقطة دون التنبيه على زيفها وبطلانها، لكنَّ النسيان والخطأ من طبيعة البشر، وقديمًا قالوا: لكلِّ جوادٍ كبوة، ولكلِّ عالمٍ زلة، وقالوا: كفى المرء نبلًا أن تُعدَّ معايبه، وسبحان من تنزَّه عن السَّهو والغفلة!

(١) الإحسان في تعقيب الإتقان ضمن موسوعة الشيخ عبد الله بن الصديق ٤/ ١٠٢ بتصرفٍ وزيادةٍ.

ثالثًا: ترويج الأقوال الخاطئة وقبولها على أنَّها مُسلَّمات:

إنَّ البسطاء الذين لا دراية لهم بقواعد العلم وأصول الفهم سيتلقون الآراء الخاطئة بالقبول والتسليم لمجرد ذكرها في كتابٍ من كتب العلم لأنَّهم يحسبون أنَّ كلَّ ما يُذكر في الكتب إنَّما هو تنزيلٌ من حكيمٍ حميدٍ لا يقبل مناقشةً ولا ردًا، ولا يعتريه غلطٌ ولا ريبٌ لا سيما إذا كان الكتاب منسوبًا لعالمٍ مشهورٍ، وحينئذٍ لو حاولت تصحيح معلومةٍ خاطئةٍ موجودةٍ في الكتاب أو لفت الأنظار إلى رأيٍ ضعيفٍ انتصر له المؤلف لردَّ عليك بملء فيه قائلًا هل أنت أعلم من صاحب الكتاب؟! ومن ثمَّ تنقلب الحقائق وتختل الموازين وتعم البلبلة التي لا نهاية لها؛ فيصبح الخطأ صوابًا، والصواب خطأً، والحق باطلًا، والباطل حقًا، والصدق كذبًا، والكذب صدقًا، ولا يخفى ما في ذلك من الإضرار بالقرَّاء وضياع أمانة العلم، والله المستعان.

المطلب الخامس: الواجب تجاه الدخيل في علوم القرآن:

لا يرتاب ذو مسكة من عقلٍ ودينٍ أنَّه لا بُدِّ من التصدِّي لهذا الدخيل الذي تسلل إلى علوم القرآن وغيرها من خلال تنقيتها من الأقوال الشاذة والآراء الضعيفة التي لا تستند إلى دليلٍ ولا تعتمد على برهان، ولا تقوم على قدمٍ ولا ساقٍ، كما لا يشك أحدٌ أنَّ هذا نوعٌ من الجهاد في سبيل الدفاع عن كتاب الله تعالى ورسالة رسوله ﷺ، ولا يتمُّ ذلك إلا **بالتنقية والتنقيح** عن طريق تتبع تلك الأقوال الدخيلة ونقدها وبيان زيفها والتنبيه على خللها في ضوء القواعد العلمية المحررة والضوابط المنهجية المعتبرة، وحبذا لو قام بها إمامٌ مطلعٌ وناقدٌ متبصرٌ، وأرى أن تبرز هذه الجهود من خلال الأعمال التالية:

أولًا: تحقيق أشهر كتب علوم القرآن- لا سيما البرهان والإتقان- تحقيقًا علميًا دقيقًا يتناول التحرير لكلِّ مسألةٍ، والتعليق على كلِّ قولٍ، والتأصيل لكلِّ رأيٍّ بما يجلِّي للقارئ الصحيح والعليل والأصيل والدخيل.

ثانيًا: إفراد الآراء الدخيلة في علوم القرآن بمؤلفاتٍ مستقلةٍ على غرار إفراد الأحاديث الموضوعة بالتصنيف مع التأصيل والتقعيد لمصطلح الدخيل في علوم القرآن وبيان أسباب الدخل؛ تيسيرًا على الباحثين والمثقفين والعامة الوصول إلى تلك الآراء لنبذها وراء ظهورهم، وتسهيلًا عليهم الوقوف على أسباب دخلها وبطلانها، ولعلَّ بحثي هذا بإذن الله تعالى يكون لبنةً وبذرةً في تلك الجهود، أسأل الله من فضله العظيم!

ثالثًا: إعادة صياغة موضوعات علوم القرآن وكتابة مباحثه من جديدٍ صياغةً محرَّرةً تُعنى بتحقيق المسائل مع الاقتصار على الرأي السالم من المعارضة والقول الخالي من النقد، دون التعرض للخلاف وذكر الآراء المردودة أو المرجوحة، كما تهتم بتقسيم الموضوعات وتبويبها حسب التعلق بينها، مع جمع الشوارد وضم النظائر، وترتيب المعلومات داخل الموضوع الواحد ترتيبًا منطقيًا متسلسلًا، كلُّ ذلك بأسلوبٍ واضحٍ سهل العبارة قريب الفهم يقرؤه الخاصة والعامة دون تعقيدٍ أو لبسٍ.

رابعًا: العناية بجمع القواعد العامة الكلية التي تندرج تحتها مسائل علوم القرآن الجزئية والفرعية، وإفرادها بالتصنيف؛ فبإحكام القواعد الأصلية يُسدُّ الباب في وجه الآراء الدخيلة بسهولةٍ ويسرٍ.

وغنيٌ عن البيان أنَّ هذه الأعمال الجليلة- أعني التنقية والتنقيح عن طريق التحقيق والتعليق أو التأليف والتصنيف- تحفظ العلم وتصونه وتنقله إلى الأجيال عبر الدهور على أكمل الوجوه وأصوبها. وجديرٌ بالذكر في هذا المقام الإشارة إلى أنَّ الله تعالى- وله الحمد والمنَّة- قد وفَّق بعض العلماء الأجلاء جزاهم الله خير الجزاء فقاموا بنصيبٍ ليس بقليلٍ من هذا العمل الجليل، فتتبعوا بعض المسائل وتنالوا بعض الموضوعات بتحريرٍ وتحقيقٍ وتأصيلٍ وتدقيقٍ مع تنبيهٍ على بطلان بعض الآراء والأقوال وتزييفها تارةً، وحذفها عند صياغة

الموضوع وطرح المسألة في مؤلَّفٍ جديدٍ تارةً أخرى، وأذكر من هؤلاء المحققين على سبيل المثال لا الحصر:

١ – الشيخ عبد الله بن الصديق الغماري في كتابه (الإحسان في تعقيب الإتقان) حيث أسهم في التحرير والتنقية لكتاب الإتقان بجهدٍ يُذكر فيشكر، ونبَّه على بعض ما فيه من رواياتٍ واهيةٍ موضوعةٍ، وأقوالٍ ساقطةٍ مرفوعةٍ غفل السيوطي عن محصها وفحصها.

٢ – الدكتور محمد أبو شهبة الذي استدرك على السيوطي عدم تنبيهه على الروايات الزائفة المدسوسة التي أودعها كتابه الإتقان، ورأى أنَّه كان من الأولى والأجدر به وهو مَنْ هو في علم الحديث تنزيه كتابه عن ذكرها، ومن ثمَّ صرَّح بأنَّ الكتاب على نفاسته يحتاج إلى التحقيق والتعليق، حتى يسلم من هذه العيوب المعدودة، وقد نبَّه رحمه الله على بعض تلك العيوب، وفنَّد بعض هذه الروايات في كتابه النفيس (المدخل لدراسة القرآن الكريم).

٣ – شيخنا العلامة الدكتور إبراهيم خليفة في سفريه القيمين (منة المنان)، و(الإحسان) حيث حقَّق ودقَّق، ونقد وعلَّق على مسائل تناقلها الكاتبون في علوم القرآن وردَّدوها على أنَّ لها مستندًا من نقلٍ أو عقلٍ فأبان – بقلمه المطواع وعقله المنصاع مع إطالة النفس وتحرير الأدلة– مناقضتها لأصول النقل ومخالفتها لقواعد العقل.

وما زالت جهود العلماء في هذا الميدان مستمرةً كلٌّ يُدلي بدلوه، ويُسابق إلى خدمة كتاب ربِّه، وفي ذلك فليتنافس المتنافسون، جزاهم الله تعالى عن العلم وأهله خير الجزاء.

المبحث الثاني

الدخيل في علوم القرآن ... تطبيقٌ وتمثيلٌ

المطلب الأول: القول بنزول شيءٍ من القرآن في السَّماء أو الفضاء:

ذكر الإمام السُّيوطي في النوع السَّادس من أنواع علوم القرآن في كتابه الإتقان (الأرضي والسَّمائي)، ولم يُحدِّد لنا مراده بالسَّمائي خاصةً، ولعلَّه أراد به – كما يُفهم من الأثر الذي نقله عن ابن العربي[1]– ما نزل في الفضاء بين السماء والأرض، وصرَّح السيوطي بمصدره في عدِّ هذا النوع من علوم القرآن وهو ما وقف عليه من كلام الإمام ابن العربي أنَّ من القرآن سمائيًا وأرضيًا اعتمادًا على ما قاله هبة الله المفسر[2]:" نَزَلَ الْقُرْآنُ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ إِلَا سِتَّ آيَاتٍ نَزَلَتْ لَا فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ" هي: قوله تعالى: ﴿**وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ (١٦٤) وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ (١٦٥) وَإِنَّا لَنَحْنُ الْمُسَبِّحُونَ**﴾ [الصافات: ١٦٤ – ١٦٦]، وقوله تعالى: ﴿**وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ**﴾ [الزخرف: ٤٥]، والآيتان الأخيرتان من سورة البقرة[3].

---

(١) هو أبو بكر محمد بن عبد الله بن أحمد المعروف بابن العربي المعافري الأندلسي الحافظ المشهور، ولد في شعبان سنة ثمان وستين وأربعمائة، من مؤلفاته: أحكام القرآن، وشرح الموطأ، وشرح الترمذي، مات في ربيع الآخر سنة ثلاث وأربعين وخمسمائة. تُنظر ترجمته: وفيات الأعيان لابن خلِّكان ٢٩٦/٤، وتاريخ الإسلام للذهبي ٨٣٤/١١، وطبقات المفسرين للسيوطي ص ١٠٥.

(٢) هو هبة الله بن سلامة بن نصر بن عليّ أبو القاسم الضّرير المقرئ النحويّ المفسر البغداديّ، صنّف: «التفسير»، و«الناسخ والمنسوخ»، و «المسائل المنثورة في النحو»، مات ببغداد في رجب سنة عشر وأربعمائة. تُنظر ترجمته: معجم الأدباء لياقوت ٢٧٧١/٦، وتاريخ الإسلام للذهبي ١٥٩/٩، وطبقات المفسرين للسيوطي ص١٢٣.

(٣) يُنظر: الناسخ والمنسوخ لابن العربي ١٦/٢، والإتقان في علوم القرآن (النوع السادس: الأرضي والسمائي) ٩٠/١.

وأيَّد السيوطيَ في القول بوجود هذا النوع وعدِّه من علوم القرآن: ابنُ عقيلة المكي مردِّدًا كلامه بتمامه(١)، وكذا شيخ أشياخنا الدكتور محمد عبد المنعم القيعي حيث ذهب عليه الرحمة إلى أنَّ أكثر القرآن نزل على النبي ﷺ وهو على الأرض، وبعضه نزل فوق السماوات ليلة الإسراء والمعراج، ومثَّل لهذا البعض بأواخر سورة البقرة من قوله: ﴿**آمَنَ الرَّسُولُ**﴾ إلى آخر السورة(٢).

قلتُ: الأصل أنَّ القرآن كلَّه نزل على النبي ﷺ وهو في الأرض؛ لأنَّ هذا هو المدلول الحقيقي لكلمة النزول في لغة العرب: الهبوط من أعلى إلى أسفل(٣)، ولا يُسلَّم القول بنزول شيءٍ من القرآن في السماء كما يرى الدكتور القيعي أو الفضاء بين السماء والأرض كما يرى السيوطي تبعًا لابن العربي؛ وذلك لأنَّ هذه المسألة من المسائل التي لا تُعرف إلا بنقلٍ ثابتٍ صحيحٍ مرفوعٍ إلى النبيﷺ أو أحد أصحابه الكرام عليهم الرضوان على أقل تقديرٍ، وهو ما لا يُوجد هنا؛ إذ ما نقله السيوطي وابن عقيلة من أمثلة هذا النوع – أعني السَّمائي– عن ابن العربي لا مستند لهما فيها ولا معتمد، وقد صرَّح السيوطي نفسه بذلك

---

(١) يُنظر: الزيادة والإحسان في علوم القرآن (النوع الثامن عشر: علم الأرضي والسمائي) ٢٦٠/١.

(٢) يُنظر: الأصلان في علوم القرآن ص ١١.

(٣) يُنظر: المفردات ص ٧٩٩، ٨٠٠، ولسان العرب ٦٥٦/١١، ٦٥٧ مادة (نزل). قال شيخنا العلامة الدكتور إبراهيم خليفة عليه الرحمة: " ليس للنزول معنى حقيقي لغةً سوى مدلولٍ واحدٍ هو الهبوط من علْوٍ إلى سُفْلٍ، قلنا بذلك؛ لأنَّه المتبادر من هذه المادة عند إطلاق لفظ النزول مصدرًا أو فعلًا منفردًا أي دون أن يكون في تركيبٍ ينسب فيه النزول إلى شيء، والتبادر أقوى أمارات الحقيقة – كما يقولون – فمن ثَمَّ قال ابن فارس في مقاييس اللغة [٤١٧/٥ مادة نزل]: " النُّونُ وَالزَّاءُ وَاللَّامُ كَلِمَةٌ صَحِيحَةٌ تَدُلُّ عَلَى هُبُوطِ شَيْءٍ وَوُقُوعِهِ".أهـــ. منة المنان في علوم القرآن ٦/٢.

حيث قال: "أَمَّا الْآيَاتُ الْمُتَقَدِّمَةُ فَلَمْ أَقِفْ عَلَى مُسْتَنَدٍ لِمَا ذَكَرَهُ فِيهَا إِلَّا آخِرَ الْبَقَرَةِ". أهـ(١). وما دام الأمر كذلك؛ فلا يصحُّ التعويل على أقوالٍ غير مسندةٍ في مسائل لا يُسلَّم القول فيها إلا بالمنقول الثابت.

فإن قيل: استثنى السُّيوطي رحمه الله آخر سورة البقرة، واقتصر عليه الدكتور القيعي واستدلَّا له بما أخرجه مسلم في صحيحه عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، قَالَ: «لَمَّا أُسْرِيَ بِرَسُولِ اللهِ ﷺ انْتُهِيَ بِهِ إِلَى سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى، وَهِيَ فِي السَّمَاءِ السَّادِسَةِ.... قَالَ: " فَأُعْطِيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ثَلَاثًا: أُعْطِيَ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ، وَأُعْطِيَ خَوَاتِيمَ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، وَغُفِرَ لِمَنْ لَمْ يُشْرِكْ بِاللهِ مِنْ أُمَّتِهِ شَيْئًا، الْمُقْحِمَاتُ»(٢)، وبما ذكره الهذلي(٣) في الكامل أنَّ ﴿**آمَنَ الرَّسُولُ**﴾ نزلت بقاب قوسين(٤). **ألا يدل ذلك على أنَّ من القرآن ما نزل في الفضاء أو السماء؟**

قلتُ: لا؛ وذلك لأنَّ ما ذكره أبو القاسم الهذلي قولٌ غير مُسندٍ؛ فلا يصلح مستندًا يُعتمد عليه في المسألة، أمَّا رواية مسلم فإنَّها تخالف ما ذكره السيوطي وابن العربي من النزول بين السماء والأرض، وتُخالف -كذلك- ما صرَّح به القيعي من النزول فوق السماوات؛ إذ فيها أنَّ الإعطاء عند سدرة المنتهى، وهي

---

(١) الإتقان في علوم القرآن (النوع السادس: الأرضي والسمائي) ١/٩٠.

(٢) صحيح مسلم – كتاب الإيمان – باب في ذكر سدرة المنتهى ١/١٥٧ رقم (١٧٣).
والمقحمات: الذُّنوب العِظام الَّتِي تُقْحِم أصحابَها فِي النَّارِ: أَيْ تُلْقِيهم فيهَا. يُنظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٤/١٩ مادة (قحم).

(٣) هو يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سوادة المغربي، أبو القاسم الهذلي المقرئ، من مؤلفات: الكامل في القراءات، مات سنة خمس وستين وأربعمائة. تُنظر ترجمته: معرفة القراء الكبار للذهبي ص٢٤٢، غاية النهاية في طبقات القراء ٢/ ٣٩٧.

(٤) الكامل في القراءات لأبي القاسم الهُذَلي ص ١١٣.

في السماء السادسة أو السابعة[١]. أضف إلى ذلك أنَّه لا تصريح فيها بنزول خواتيم البقرة عند سدرة المنتهى ليلة المعراج؛ لأنَّ لفظ الحديث «فَأُعْطِيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ثَلَاثًا»، وهو لا يدل على نزولها بإنزال الوحي بها عليه ﷺ على ما هو المعنى المعروف لكلمة النزول في لغة العرب واستعمال القرآن لها، فيحتمل – احتمالًا راجحًا عندي والله أعلم– أنَّ المراد بإعطائها عند سدرة المنتهى هو إعلام النبي ﷺ باختصاصه وأمته بها إكرامًا له في تلك الليلة الشريفة، وممَّا يشهد لهذا الاحتمال: أنَّه ﷺ أُعطي الصلوات الخمس – بلفظ هذا الحديث– وفُرضت عليه على الرغم من أنَّه لم ينزل في شأنها قرآنٌ تلك الليلة، وممَّا يقوي هذا الاحتمال – أيضًا– أنَّ سورة البقرة مدنيةٌ كلُّها باتفاقٍ[٢]، وليلة المعراج كانت بمكة قبل الهجرة[٣]. زد على ذلك: أنَّه يلزم من القول بنزول خواتيم سورة البقرة عند سدرة المنتهى اختصاصها دون غيرها من آيات القرآن بإيحائها عن طريق تكليم الله تعالى مباشرةً لنبيه ﷺ دون واسطة جبريل عليه السَّلام، ولا

---

(١) قال الإمام النووي رحمه الله: " قَوْلُهُ (انْتَهَى بِهِ إِلَى سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى وَهِيَ فِي السَّمَاءِ السَّادِسَةِ) كَذَا هُوَ فِي جَمِيعِ الْأُصُولِ السَّادِسَةِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الرِّوَايَاتِ الْأُخَرِ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ أَنَّهَا فَوْقَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ. قَالَ الْقَاضِي [يعني عياض]: كَوْنُهَا فِي السَّابِعَةِ هُوَ الْأَصَحُّ، وَقَوْلُ الْأَكْثَرِينَ، وَهُوَ الَّذِي يَقْتَضِيهِ الْمَعْنَى وَتَسْمِيَتُهَا بِالْمُنْتَهَى. قُلْتُ: وَيُمْكِنُ أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَهُمَا فَيَكُونُ أَصْلُهَا فِي السَّادِسَةِ، وَمُعْظَمُهَا فِي السَّابِعَةِ؛ فَقَدْ عُلِمَ أَنَّهَا فِي نِهَايَةٍ مِنَ الْعِظَمِ، وَقَدْ قَالَ الْخَلِيلُ رَحِمَهُ اللَّهُ: هِيَ سدرة في السماء السابعة قد أظلت السماوات وَالْجَنَّةَ". أهـ المنهاج بشرح صحيح مسلم بن الحجاج ٢/٣.

(٢) قال أبو المظفر السَّمعاني عليه الرحمة: " اعلم أنَّ سورة البقرة مدنيةٌ باتفاق الأئمة ". أهـ تفسير القرآن ٤٠/١، ويُنظر: أسباب النزول للواحدي ص٢١، ومصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور للبقاعي ٥/٢،

(٣) أفدتُ في بيان رجحان هذا الاحتمال من المدخل لدراسة القرآن للدكتور محمد أبي شهبة ص ٦٤، ٦٥.

قائل بهذا رغم توافر الدواعي على نقله نقلًا مستفيضًا مشتملًا على التصريح بذلك الاختصاص، بل الإجماع على أنَّ القرآن لم ينزل منه شيءٌ إلا عن طريق أمين الوحي جبريل عليه السَّلام استنادًا إلى قوله تعالى: ﴿**وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ (١٩٢) نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ (١٩٣) عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ**﴾ [الشعراء: ١٩٢ – ١٩٤] وهذا هو الأصل الثابت بالدليل القاطع، ولا يُعدل عن الأصل إلى غيره إلا بدليل، وقد سبق البيان بأنَّه لا دليل يسلم من النظر ويخلو من النقد يصلح للاستدلال به على المطلوب، ومن ثَمَّ لا يصحُّ عدُّ هذا النوع – السَّمائي– من علوم القرآن، والله أعلم.

المطلب الثاني: القول بنزول شيءٍ من القرآن مشيَّعًا:

ذكر الإمام الزركشي في معرض حديثه عن (المكي والمدني) أنَّ من القرآن ما نزل مشيَّعًا، ومثَّل له بخمسة أمثلةٍ هي: (سورة الأنعام – فاتحة الكتاب – آية الكرسي – سورة يونس – آية ﴿**وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ**﴾ [الزخرف: ٤٥])[١] .

وتابعه الإمام السُّيوطي إلا أنَّه أفرده بنوعٍ مستقلٍّ من أنواع علوم القرآن هو النوع الرابع عشر في الإتقان، وذكره في مقابل ما نزل مفردًا، وعنون له بقوله: (ما نزل مشيعًا وما نزل مفردًا)، ومراده بالمشيع: ما نزل به مع جبريل ملائكةٌ يحتفُّون به، وبالمفرد: ما نزل به جبريل وحده، وقد صرَّح طيَّب الله ثراه بمصدره في القول بهذا النوع حيث قال:" قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ[٢]،

(١) يُنظر: البرهان في علوم القرآن (النوع التاسع: معرفة المكي والمدني) ١٩٩/١.

(٢) هو الحسن بن محمد بن حبيب بن أيوب، أبو القاسم النيسابوري الواعظ المفسر إمام عصره في معاني القرآن وعلومه، صنف في القراءات، والتفسير، والآداب، وعقلاء المجانين، مات في ذي الحجة سنة ست وأربعمائة. تُنظر ترجمته: تاريخ الإسلام للذهبي ١٠٥/٩، وطبقات المفسرين للسيوطي ص ٤٥، ٤٦، والأعلام للزركلي ٢١٣/٢.

وَتَبِعَهُ ابْنُ النَّقِيبِ[١]: مِنَ الْقُرْآنِ مَا نَزَلَ مُشَيَّعًا"، وعدَّا له الأمثلة الخمسة الآنفة الآنفة مع ذكر سورة يس مكان سورة يونس، ثم زاد السُّيوطي مثالين هما: خواتيم سورة البقرة وسورة الكهف[٢]. وقلَّد السيوطيَ في صنيعه مردِّدًا كلامه بنصِّه الإمام ابن عقيلة[٣].

قلتُ: يُعتبر هذا القول من الدخيل في علوم القرآن؛ وذلك لما يلي:

أولًا: لا دليل ولا مستند يصحُّ التعويل عليه ولا الاستناد إليه في القول بوجود هذا النوع في القرآن الكريم؛ إذ كلُّ ما ورد في ذلك: **إمَّا أقوالٌ لا مستند لها ولا معتمد بل هي أقوالٌ غير مسندة**؛ كالقول بنزول الفاتحة ويونس ويس وآية الزخرف مشيَّعةً، فقد أفاد السيوطي أنَّ هذه الثلاثة لم يقف على حديثٍ فيها بذلك ولا أثرٍ[٤]، وهو كما قال، وأنت خبيرٌ بأنَّ هذه المسألة من المسائل التي لا تُعرف إلا بالنقل الصحيح، ولا يُقبل فيها إلا المنقول الثابت. **وإمَّا أقوالٌ مستندة إلى روايات لا تسلم من النقد ولا تخلو من النظر**؛ كالقول بنزول سورة الأنعام يُشيعها سبعون ألف ملك، فهو لا يصحُّ

---

(١) هو محمد بن سليمان بن الحسن بن الحسين، جمال الدين، أبو عبد الله البلخي الأصل، المقدسي الحنفي، المفسر، المعروف بابن النقيب، أحد الأئمة؛ ولد سنة إحدى عشرة وستمائة، صنف تفسيرًا حافلًا جمع فيه أسباب النزول والقراءات والإعراب واللغات والحقائق وعلم الباطن، وتوفي سنة ثمان وتسعين وستمائة. تُنظر ترجمته: تاريخ الإسلام للذهبي ٨٨١/١٥، وطبقات المفسرين للسيوطي ص١٠١.

(٢) يُنظر: التنبيه على فضل علوم القرآن لابن حبيب النيسابوري ص٣١١، والإتقان في علوم القرآن (النوع الرابع عشر: ما نزل مشيعًا وما نزل مفردًا) ١٣٨/١، ١٣٩.

(٣) يُنظر: الزيادة والإحسان في علوم القرآن (النوع الثامن والعشرون: علم ما نزل مفردًا وما نزل مشيَّعًا) ٣٥٢/١- ٣٥٤.

(٤) يُنظر: الإتقان في علوم القرآن (النوع الرابع عشر: ما نزل مشيعًا وما نزل مفردًا) ١٣٨/١، ١٣٩.

البتة[1]؛ إذ كلٌّ طرقه ضعيفةٌ أو منقطعةٌ[2]، وكالقول بأنَّ آية الكرسي وجميع آيات سورة البقرة نزل مع كل آية منها ثمانون ملكًا، أخرجه أحمد في المسند

---

(١) ولذلك قال الحافظ أبو عمرو بن الصلاح عليه الرحمة:" وَلم نر لَهُ إِسْنَادًا صَحِيحًا، وَقد رُوي مَا يُخَالِفهُ؛ فرُوي أَنَّهَا لم تنزل جملَةً وَاحِدَةً بل نزلت آيَات مِنْهَا بِالْمَدِينَةِ اخْتلفُوا فِي عَددهَا، فَقِيلَ: ثَلَاثٌ وَقِيلَ: سِتٌّ وَقِيلَ: غَيْرُ ذَلِكَ". أهـ فتاويه ص ٢٤٩، وقال العلامة الألوسي طيَّب الله ثراه بعد ذكره جملةً من الأحاديث والآثار في ذلك:" إلى غير ذلك من الأخبار، وغالبها في هذا المطلب ضعيفٌ وبعضها موضوعٌ كما لا يخفى على مَنْ نقَّر عنها".أهـ روح المعاني ٧٢/٤.

(٢) حيث أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٢١٥/١٢) رقم (١٢٩٣٠)، وأبو عبيد في فضائل القرآن ص ١٢٨، وكذا ابن الضريس في فضائل القرآن ص ٩٤ رقم (١٩٦) كلهم من طريق علي بن زيد عن يوسف بن مهران عن ابن عباس موقوفًا، وهو ضعيفٌ؛ لضعف علي بن زيد بن جدعان" قال عنه ابن سعد: فيه ضعف ولا يحتج به، وقال صالح بن أحمد عن أبيه: ليس بالقوي، وقال أحمد: ليس بشيء، وقال حنبل عن أحمد: ضعيف الحديث، وقال معاوية بن صالح عن يحيى: ضعيف، وقال عثمان الدارمي عن يحيى: ليس بذاك القوي، وقال بن أبي خيثمة عن يحيى: ضعيف في كل شيء، وفي رواية عنه: ليس بذاك، وفي رواية الدوري: ليس بحجة وقال مرة ليس بشيء". أهـ تُنظر ترجمته: تهذيب التهذيب ٣٢٢/٧ – ٣٢٤، وأخرجه – أيضًا– الطبراني في الصغير (١٤٥/١) رقم (٢٢٠) من طريق يوسف بن عطية الصفار عن ابن عون عن نافع عن ابن عمر، وقال:" لم يروه عن ابن عون إلا يوسف بن عطية تفرد به إسماعيل بن عمرو".أهـ، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٠/٧) رقم (١٠٩٩١)، وقال:" رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي الصَّغِيرِ، وَفِيهِ يُوسُفُ بْنُ عَطِيَّةَ الصَّفَّارُ وَهُوَ ضَعِيفٌ بل متروكٌ".أهـ، وأخرجه – كذلك– الطبراني في المعجم الأوسط (٢٩٢/٦) رقم (٦٤٤٧) من حديث أنس، وقال:" لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي سُهَيْلٍ نَافِعِ بْنِ مَالِكٍ إِلَّا عُمَرُ بْنُ طَلْحَةَ، وَلَا عَنْ عُمَرَ بْنِ طَلْحَةَ إِلَّا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، تَفَرَّدَ بِهِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّالِمِيُّ". أهـ، وأورده الهيثمي في المجمع (٢٠/٧) رقم (١٠٩٩٢)، وقال:" رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ عَنْ شَيْخِهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُرْسٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ السَّالِمِيِّ، وَلَمْ أَعْرِفْهُمَا، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ ثِقَاتٌ". أهـ، وأخرجه الحاكم في المستدرك –كتاب التفسير (٣٤٤/٢) رقم (٣٢٢٦) من حديث جابر، وقال:" هذا حديث صحيح على شرط مسلم «فإنَّ إسماعيل=

=هذا هو السُّدِّي، ولم يخرجه البخاري"، وتعقَّبه الذهبي بقوله:" لا والله لم يدرك جعفر السُّدِّيَ، وأظنُّ هذا موضوعًا".أهـــ، وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٨٠/٤) رقم (٢٢١١) من حديث عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِب، وقال: "وَهَذَا إِنْ صَحَّ إِسْنَادُهُ فَكَأَنَّهُ خَرَجَ مِنْ كُلِّ سَمَاءٍ سَبْعُونَ مَلَكًا، وَالْبَاقِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ الَّذِينَ هُمْ فَوْقَ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ، وَفِي إِسْنَادِهِ مَنْ لَا يُعْرَفُ، وَاللهُ أَعْلَمُ". أهـــ.

فإن قيل: هذه الشواهد يُقوِّي بعضها بعضًا؛ فيرتقي هذا الخبر إلى الحسن لغيره كما صرَّح بذلك السيوطي رحمه الله في الإتقان ١٣٧/١. قلتُ: لا؛ وذلك لأنَّه ليس كلُّ ضعيفٍ يرتقي، وإنَّما الذي يرتقي هو " الحديث الذي فيه ضعفٌ غير شديدٍ كأنْ يكون راويه ضعيفًا لا ينزل عن رتبة مَنْ يعتبر به، أو مدلسًا لم يصرِّح بالسَّماع، أو كان سنده منقطعًا، وكلُّ ذلك مشروطٌ بأمرين: ألا أن يكون الحديث شاذًا، وأن يُروى من وجهٍ آخر مثله أو أقوى منه بلفظه أو بمعناه" [أفدتُه من عبارة الدكتور نور الدين عتر رحمه الله في منهج النقد في الحديث ص ٢٧٠]، وفي ذلك يقول الإمام ابن الصَّلاح عليه الرحمة:" لَيْسَ كُلُّ ضَعْفٍ فِي الْحَدِيثِ يَزُولُ بِمَجِيئِهِ مِنْ وُجُوهٍ، بَلْ ذَلِكَ يَتَفَاوَتُ: فَمِنْهُ ضَعْفٌ يُزِيلُهُ ذَلِكَ بِأَنْ يَكُونَ ضَعْفُهُ نَاشِئًا مِنْ ضَعْفِ حِفْظِ رَاوِيهِ، مَعَ كَوْنِهِ مِنْ أَهْلِ الصِّدْقِ وَالدِّيَانَةِ، فَإِذَا رَأَيْنَا مَا رَوَاهُ قَدْ جَاءَ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ عَرَفْنَا أَنَّهُ مِمَّا قَدْ حَفِظَهُ، وَلَمْ يَخْتَلَّ فِيهِ ضَبْطُهُ لَهُ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ ضَعْفُهُ مِنْ حَيْثُ الْإِرْسَالُ زَالَ بِنَحْوِ ذَلِكَ، كَمَا فِي الْمُرْسَلِ الَّذِي يُرْسِلُهُ إِمَامٌ حَافِظٌ، إِذْ فِيهِ ضَعْفٌ قَلِيلٌ، يَزُولُ بِرِوَايَتِهِ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ، وَمِنْ ذَلِكَ ضَعْفٌ لَا يَزُولُ بِنَحْوِ ذَلِكَ، لِقُوَّةِ الضَّعْفِ وَتَقَاعُدِ هَذَا الْجَابِرِ عَنْ جَبْرِهِ وَمُقَاوَمَتِهِ، وَذَلِكَ كَالضَّعْفِ الَّذِي يَنْشَأُ مِنْ كَوْنِ الرَّاوِي مُتَّهَمًا بِالْكَذِبِ، أَوْ كَوْنِ الْحَدِيثِ شَاذًّا. وَهَذِهِ جُمْلَةٌ تَفَاصِيلُهَا تُدْرَكُ بِالْمُبَاشَرَةِ وَالْبَحْثِ، فَاعْلَمْ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ مِنَ النَّفَائِسِ الْعَزِيزَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ". أهـــ معرفة أنواع علوم الحديث المشهور بمقدمة ابن الصلاح ص ٣٤، وبالنظر في حديث نزول سورة الأنعام مشيعةً نجد أنَّه شديد الضعف جدًّا وفي أكثر طرقه مَنْ لا يُعتبر به بل في بعضها متروكٌ، أضف إلى ذلك شذوذه بمخالفته الأصل الذي دلَّ عليه القرآن وأجمعت عليه الأمة من أنَّ النازل بالقرآن هو جبريل عليه السَّلام وحده، وأنت خبيرٌ بأنَّه لا يمكن أبدًا في منطق العقل أن نخالف ما دلَّ عليه القرآن وأجمعت عليه الأمة استنادًا إلى تلك الطرق الشديدة الضعف، كما أنَّ من مقتضيات ردِّ الخبر وطرحه أن يخالف نصَّ الكتاب أو السنة المتواترة أو الإجماع أو موجبات العقول فيُعلم حينئذٍ أنَّه لا أصل له [يُنظر: الفقيه والمتفقه للخطيبُ البغدادي ٣٥٤/١، واللمع في أصول الفقه لأبي إسحاق الشيرازي ص ٨٢]؛ ومن ثمَّ فإنَّ في حكم السيوطي بارتقاء هذا الحديث إلى الحسن لغيره نظرًا، والله أعلم.

قال:" حَدَّثَنَا عَارِمٌ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ"، وقال محققه:" إسناده ضعيف لجهالة الرجل وأبيه، وسُمِّي في الرواية التالية بأبي عثمان، ولا يعرف"(١)، وكالقول بأنَّ خواتيم سورة البقرة جاء بها جبريل ومعه من الملائكة ما شاء الله، أخرجه سعيد بن منصور في سننه عن الضَّحاك بن مزاحم(٢)، وسنده ضعيفٌ جدًّا لإعضاله(٣)؛ فالضحاك "ليس بتابعي، ولم يثبت له سماع من أحد من الصحابة، وروايته عن ابن عباس وأبي هريرة وجميع من روى عنه من الصحابة في ذلك كله نظر"(٤)، وبذلك يكون قد سقط التابعي والصحابي من الإسناد، وكالقول بأنَّ سورة الكهف شيَّعها سبعون ألف ملك، أخرجه ابن الضريس في فضائله قال: أخبرنا يزيد بن عبد العزيز الطيالسي حدثنا إسماعيل بن عياش عن إسماعيل بن رافع قال: بلغنا أن رسول الله ﷺ قال: "ألا أخبركم بسورة ملء عظمتها ما بين السماء والأرض شيعها سبعون ألف ملك سورة الكهف"(٥)، وهذا الإسناد ضعيفٌ جدًّا؛ لضعف إسماعيل بن رافع(٦)، وإعضاله؛ فإنَّ إسماعيل بن رافع ليس بتابعي، وبذلك يكون قد سقط التابعي والصحابي من الإسناد،

---

(١) المسند (٤١٧/٣٣) رقم (٢٠٣٠٠).

(٢) يُنظر: التفسير من سنن سعيد بن منصور ١٠٢٠/٣ هامش رقم (١).

(٣) المعضل هو: ما سقط من إسناده اثنان فصاعدًا، ومنه ما يرسله تابع التابعي. يُنظر: الموقظة في علم مصطلح الحديث للذهبي ص ٤٠، واختصار علوم الحديث لابن كثير ص ٥١.

(٤) تُنظر ترجمته: تهذيب التهذيب لابن حجر ٤٥٣/٤، ٤٥٤.

(٥) فضائل القرآن لابن الضريس ص ٩٦ رقم (٢٠٣).

(٦) " قال عنه أحمد: ضعيف، وقال في رواية عنه: منكر الحديث، وقال ابن معين: ضعيف، وقال في رواية الدوري عنه: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: منكر الحديث، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال مرة: ضعيف ومرة ليس بشيء ومرة ليس بثقة، وقال ابن خراش والدارقطني: متروك".أهـ تُنظر ترجمته: تهذيب التهذيب لابن حجر ٢٩٤/١ – ٢٩٦.

ولأنَّ إسماعيل بن عياش الحمصي: ثقة في روايته عن الشاميين، مخلط في غيرهم(١)، وقد روى هنا عن شيخه إسماعيل بن رافع المدني.

ثانيًا: القول بوجود هذا النوع يُخالف الأصل المستند إلى الدليل القاطع أنَّ القرآن كلَّه نزل به أمين الوحي جبريل عليه السَّلام وحده؛ قال تعالى: ﴿**قُلْ مَنْ كانَ عَدُوًّا لِجبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ مُصَدِّقاً لِما بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدىً وَبُشْرى لِلْمُؤْمِنِينَ**﴾ [البقرة: ٩٧]، وقال سبحانه: ﴿**قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ لِيُثَبِّتَ الَّذِينَ آمَنُوا وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ**﴾ [النحل: ١٠٢]، وقال تعالى: ﴿**وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ (١٩٢) نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ (١٩٣) عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ**﴾ [الشعراء: ١٩٢ – ١٩٤]، ولا يُعدل عن هذا الأصل إلا بدليل، ولا دليل يصحُّ كما سبق البيان.

ثالثًا: اشتمال هذا النوع على غرابةٍ عن المألوف والمشهور عند أهل العلم، وجماهير المسلمين من أنَّ الموكل بوحي الله تعالى إلى أنبيائه ورسله هو جبريل عليه السَّلام وحده؛ ولهذا قال أبو القاسم البلخي عليه الرحمة:" والمسلمون مجمعون على أنَّ الذي كان ينزل على رسول الله ﷺ جبريل عليه السَّلام". أهـ(٢).

---

(١) "قال محمد بن عثمان بن أبي شيبة عنه: ثقة فيما روى عن الشاميين، وأما روايته عن أهل الحجاز فإنَّ كتابه ضاع فخلط في حفظه عنهم، وقال مضر بن محمد الأسدي عنه: إذا حدث عن الشاميين وذكر الخبر فحديثه مستقيم، وإذا حدث عن الحجازيين والعراقيين خلط ما شئت، وقال أبو بكر المروذي سألته – يعني أحمد– فحسن روايته عن الشاميين، وقال هو فيهم أحسن حالا ممَّا روى عن المدنيين وغيرهم، وقال أبو داود عنه: ما حدث عن مشائخهم. قلت: الشاميين؟ قال: "نعم، فأما ما حدث عن غيرهم فعنده مناكير".أهـ تُنظر ترجمته: تهذيب التهذيب ٣٢١/١ – ٣٢٥.

(٢) قبول الأخبار ومعرفة الرجال ١٣٤/١.

رابعًا: ما الفائدة من هذا التشييع من الملائكة؟!

فإن قيل: الفائدة من هذا التشييع الحفظ والحماية والحراسة مخافة أن يتشبه الشيطان على صورة الملك، كما أفاده الأثر الذي أخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم عن سعيد بن جبير قال: ما جاء جبريل بالقرآن إلى النبي ﷺ إلا ومعه أربعةٌ من الملائكة حفظة[1]، والأثر الذي أخرجه ابن جرير عن الضحاك قال: كان النبي ﷺ إذا بُعث إليه الملك بُعث ملائكة يحرسونه من بين يديه ومن خلفه مخافة أن يتشبه الشيطان على صورة الملك[2].

قلتُ: كلا الأثريْن لا يُعتمد عليهما في أمثال هذه المقامات الجليلة؛ أمَّا الأثر الأول عن سعيد بن جبير فمرسلٌ، وأمَّا أثر الضَّحاك فضعيف جدًّا لإعضاله، وقد سبق الكلام عنه آنفًا.

وعلى فرض التسليم بصحة هذيْن الأثريْن يُردُّ عليهما بما يلي:

* إنَّ جبريل عليه السَّلام وحده قادرٌ على حفظ وحماية وحراسة ما كلَّفه الله تعالى به على أكمل وجهٍ دون حاجته إلى ملائكةٍ يحرسون ما معه من الوحي ويحمونه، ولِم لا؟! وقد وصفه ربه في القرآن المجيد بقوله تعالى: ﴿**عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى**﴾ [النجم: ٥]، وبقوله سبحانه: ﴿**إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ (١٩) ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ**﴾ [التكوير: ١٩، ٢٠].

* كما أنَّ احتمال أن يتشبه الشيطان على صورة الملك أثناء تبليغه الوحي الشريف إلى الرسول ﷺ بعيدٌ جدًّا؛ لمخالفته قول الله تعالى عن الوحي الشريف: ﴿**لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ**﴾

---

(١) جامع البيان للطبري (٦٧٣/٢٣)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (١٠/ ٣٣٧٨) رقم (١٩٠٠٤).

(٢) جامع البيان للطبري (٦٧٢/٢٣).

[فصلت: ٤٢]، وقوله تعالى: ﴿**إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ (٦) وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ (٧) لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلَى وَيُقْذَفُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ (٨) دُحُورًا وَلَهُمْ عَذَابٌ وَاصِبٌ (٩) إِلَّا مَنْ خَطِفَ الْخَطْفَةَ فَأَتْبَعَهُ شِهَابٌ ثَاقِبٌ**﴾ [الصافات: ٦ – ١٠].

* زد على ذلك أنَّه يلزم على التسليم بهذه الفائدة: نزول القرآن كلِّه مُشيعًا؛ لأنَّ الحماية والحراسة مخافة تشبه الشيطان بالملك تسري على سائر آيات القرآن وسوره، ولا قائل بذلك حتى عند القائلين بأنَّ من القرآن ما نزل مُشيعًا.

وإن قيل: الفائدة من التشييع: التعظيم والتكريم والتشريف.

قلتُ: آيات القرآن كلُّها عظيمةٌ وكريمةٌ وشريفة، فلِم اختصت بعض السور والآيات دون بعض؟! ولا نسلم بهذا التخصيص إلا بدليلٍ، وإلا كان تخصيصًا بلا دليلٍ، وهو لا يجوز، ولا دليل يصحُّ كما سبق البيان.

خامسًا: اضطراب السُّيوطي رحمه الله وتناقضه عند حديثه عن هذا النوع حيث إنَّه قرر أنَّ سائر القرآن قد نزل به جبريل عليه السَّلام مفردًا بلا تشييع، وأنَّ المشيع منه أمثلةٌ معدودةٌ ومحدودةٌ، ثم نقل الأثريْن السابقيْن المفيديْن أنَّ التشييع يعمُّ سائر القرآن الكريم!! كما عدَّ ممَّا نزل مشيعًا آية الكرسي وخواتيم سورة البقرة ثم نقل عن مسند أحمد ما يفيد أنَّ جميع آيات سورة البقرة نزل مع كل آية منها ثمانون ملكًا!!

ومن ثمَّ فلا يصحُّ عدُّ هذا النوع – ما نزل مشيعًا– من علوم القرآن من وجهة نظري؛ إذ لم يثبت وجوده بالنقل الصحيح، كما أنَّه لا فائدة تترتب على القول به، بل هو معارضٌ لما دلَّ عليه القرآن والسنة وأجمع عليه جماهير المسلمين من هذه الأمة من أنَّ الموكل بنزول القرآن إلى سيدنا محمد ﷺ هو جبريل عليه السَّلام وحده، ورحم الله شيخ أشياخنا الأستاذ الدكتور/ محمد عبد

المنعم القيعي؛ إذ قرَّر في كتابه الأصلان في علوم القرآن أنَّ "القرآن كلَّه نزل به أمين الوحي جبريل، وهو قادرٌ على حماية ما بيده، وتوصيله إلى النبي ﷺ، وما من خبرٍ فيه نزول ملائكةٍ مع جبريل بسورةٍ من السُّور إلا فيه علةٌ قادحةٌ في سنده أو في متنه"(١).

المطلب الثالث: ترجيح القول بأولية نزول سورة الفاتحة أوليةً مطلقةً قياسًا على السنن الكونية:

رجَّح الأستاذ الإمام محمد عبده طيَّب الله ثراه أولية نزول سورة الفاتحة قياسًا على السنن الكونية في الأرض والسماء بقوله:" والرَّاجح عندي أنَّها أول ما نزل من القرآن على الإطلاق... ولا أستثني من ذلك قوله تعالى: ﴿**اِقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (١) خَلَقَ الْإِنْسانَ مِنْ عَلَقٍ (٢) اِقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ (٣) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (٤) عَلَّمَ الْإِنْسانَ ما لَمْ يَعْلَمْ**﴾ [العلق: ١-٥] ومن آية ذلك: أنَّ السنة الإلهية في هذا الكون -سواء أكان كون إيجاد أو كون تشريع - أن يُظهر سبحانه الشيء مجملًا ثم يتبعه التفصيل بعد ذلك تدريجًا، وما مثل الهدايات الإلهية إلا مثل البذرة والشجرة العظيمة .... والفاتحة مشتملة على مجمل ما في القرآن، وكلٌّ ما فيه تفصيلٌ للأصول التي وضعت فيها".أهـ(٢). وتَبِعَه في ذلك دون أن يعزوه له الدكتور القيعي رحمه الله، فبعد أن ذكر في أول ما نزل من القرآن على الإطلاق ثلاثة أقوالٍ: أولها: صدر سورة العلق، وثانيها: سورة المدثر، وثالثها: سورة الفاتحة. قال:" وإذا وَازَنَّا بين هذه الأقوال الثلاثة لم نجد فيها حديثًا صحيحًا سالمًا من المعارضة، مقطوعًا برفعه إلى النبي ﷺ وبعد عدم وجود النقل المطمئن -فيما نعلم- يكون الترجيح بالاستنباط، فالسنن الإلهية

(١) الأصلان في علوم القرآن ص ١١.

(٢) الأعمال الكاملة للإمام الشيخ محمد عبده ٤/٢٣،٢٢.

في آيات الكتاب كالسنن الكونية في الأرض والسماء، والثمرة تنبت من نواةٍ بها خصائص الثمرة، وسورة الفاتحة مشتملة على ما اشتمل عليه القرآن، فلا بُعْدَ أن تكون هي الأولى في النزول بمكة".أهـــ(١).

قلتُ: ترجيح القول بأولية سورة الفاتحة أوليةً مطلقةً قولٌ دخيلٌ في علوم القرآن؛ لسببيْن:

الأول: أنَّه ترجيحٌ مبنيٌّ على القياس في مسألةٍ لا يُسلَّم القول فيها إلا بالنقل، والقول بالقياس- ولو كان صحيحًا- في المسائل التي لا تُعرف إلا بنقلٍ لا يجوز.

الآخر: في ذلك الترجيح عدولٌ عن النقل الصحيح المرفوع إلى النبي ﷺ في هذه المسألة وجنوحٌ نحو الاجتهاد، والاجتهاد مع وجود النصِّ مردودٌ، وقول شيخ أشياخنا القيعي:" لم نجد في المسألة حديثًا صحيحًا سالمًا من المعارضة، مقطوعًا برفعه إلى النبي ﷺ".أهـــ وهمٌ منه عليه الرحمة لا يُقرُّ عليه ولا يُسلَّم له؛ فإنَّ حديث أمِّ المؤمنين عائشة رضي الله عنها في الصحيحيْن - البخاري ومسلم-: «أَوَّلُ مَا بُدِئَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الوَحْيِ.....»(٢). ليدل دلالةً واضحةً على أولية صدر سورة العلق(٣)، وهذا الحديث الشريف المتفق على

---

(١) الأصلان في علوم القرآن ص ١٢، ١٣.

(٢) صحيح البخاري- كتاب بدء الوحي- باب كَيْفَ كَانَ بَدْءُ الوَحْيِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ ١/٧ رقم (٣)، ومسلم - كتاب الإيمان- باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ ١/١٣٩ رقم (١٦٠).

(٣) ويتجلَّى ذلك في قول أمِّ المؤمنين رضي الله عنها: «حَتَّى فَجِئَهُ الحَقُّ وَهُوَ فِي غَارِ حِرَاءٍ، فَجَاءَهُ المَلَكُ فِيهِ، فَقَالَ: اقْرَأْ»، فإنَّ هذه العبارة تقتضي أنَّه لم يكن له عهد بمجيء جبريل وتلقّي الوحي عنه من قبل، وإلا لم يكن مفاجأة. يُنظر: البيان في مباحث من علوم القرآن ص ٩٦ هامش رقم (٢).

صحته مقطوعٌ برفعه إلى النبي ﷺ، بل هو من مقولة النبي ﷺ؛ وذلك لأنَّه لم يحضر معه ﷺ في الغار أحدٌ، بل القصة كلُّها من إخباره هو ﷺ، وقد سمعتها منه أمُّ المؤمنين عائشة رضي الله عنها، وأخذتها من فمه الشريف مباشرةً دون وساطة بدليل قولها في أثناء هذا الحديث (فقال رسول الله) في غير ما موضعٍ من القصة، والأصل عدم الواسطة في حكاية القول(١).

ينضاف إلى ذلك حديث جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنه المروي في الصحيحيْن – أيضًا– في شأن سورة المدثر(٢)؛ فإنَّه يدل على تقرير أولية صدر سورة العلق أوليةً مطلقةً، فقوله ﷺ: «فَإِذَا المَلَكُ الَّذِي جَاءَنِي بِحِرَاءٍ جَالِسٌ عَلَى كُرْسِيٍّ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ» يدل على أنَّه ﷺ قد رآه قبل ذلك وعرفه، وذلك عند نزول صدر سور العلق، فهما – إذن– حديثان صحيحان مقطوعان برفعهما إلى النبي ﷺ يدلان دلالةً واضحةً على أنَّ أول ما نزل من القرآن على الإطلاق صدر سورة العلق؛ ومن هنا يظهر أنَّ العدول عن هذيْن الحديثيْن الصحيحيْن المرفوعيْن إلى النبي ﷺ في هذه المسألة، وتحويل الوجهة شطر الترجيح والاستنباط المفضييْن إلى القول بأولية سورة الفاتحة قياسًا على السنن الكونية في الأرض والسماء – كما هو صنيع الأستاذ الإمام وشيخ أشياخنا

---

(١) يُنظر: فتح الباري ٧١٦/٨ حيث قال الحافظ ابن حجر عليه الرحمة:" وَيُؤَيِّدُ أَنَّهَا سَمِعَتْ ذَلِكَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ قَوْلُهَا فِي أَثْنَاءِ هَذَا الْحَدِيثِ «فَجَاءَهُ الْمَلَكُ فَقَالَ اقْرَأْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا أَنَا بِقَارِئٍ قَالَ فَأَخَذَنِي» إِلَى آخِرِهِ. فَقَوْلُهُ: «قَالَ فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي» ظَاهِرٌ فِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخْبَرَهَا بِذَلِكَ فَتُحْمَلُ بَقِيَّةُ الْحَدِيثِ عَلَيْهِ". أهـــــ، ويُنظر معه: منة المنان في علوم القرآن للدكتور إبراهيم خليفة ٢/ ٢٨٣.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه– كتاب بدء الوحي– باب كَيْفَ كَانَ بَدْءُ الوَحْيِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ ٧/١ رقم (٤)، ومسلم في صحيحه – كتاب الإيمان– باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ ١٤٣/١ رقم (١٦١).

القيعي عليهما الرحمة- مردودٌ على قائله؛ لأنَّه ترجيحٌ بلا دليل، وقياسٌ فاسدٌ لا يُسلَّم، فضلًا عن كونه اجتهادًا مع وجود النصِّ، وسبحان مَنْ تنزَّه عن السَّهو والغفلة!

وقبل أنْ أضع قلمي عن هذا المطلب مُيَمِّمًا شطره إلى المطلب التالي أرى لزامًا عليَّ في هذا المقام تنبيه القارئ الكريم إلى ثلاثة أمورٍ: أولها: القياس الذي اعتمد عليه الأستاذ الإمام وتبعه فيه الدكتور القيعي، واتخذاه دليلًا على أولية سورة الفاتحة نزولًا قياسٌ فاسدٌ لا يُعول عليه ولا يُستند إليه، لا سيما وقد عارض النقل الصحيح المقطوع برفعه إلى مَنْ لا ينطق عن الهوى صلوات الله عليه وسلم، وقد ناقشه وبيَّن فساده من كلِّ وجهٍ شيخُنا العلامةُ الأستاذُ الدكتور إبراهيم خليفة عليه الرحمة(١)، وأرى أنَّه لا حاجة إلي بيان فساد هذا القياس كما هو صنيع شيخنا بعد ما تبيَّن فيما سبق أنَّه يُعارض النقل الصحيح في مسألةٍ لا تُعرف إلا بالنقل.

ثانيها: رجع الأستاذ الإمام عن قوله بأولية نزول سورة الفاتحة أوليةً مطلقةً إلى قوله بأنَّها أولُ سورةٍ كاملةٍ نزلت بعد صدر سورة اقرأ (٢).

ثالثها: الاستدلال على أولية نزول سورة الفاتحة على الإطلاق بما أخرجه البيهقيُّ والواحديُّ عَنْ أَبِي مَيْسَرَةَ عَمْرِو بْنِ شُرَحْبِيلَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ

---

(١) يُنظر: منة المنان في علوم القرآن ٣٤٨/٢ – ٣٥٠.

(٢) حيث قال عند تفسيره لسورة العلق: "صحَّ في الأخبار أنَّ النبي ﷺ أول ما تمثَّل له الملك الذي يتلقى عنه الوحي قال له: اقرأ .... وفي هذا دلالةٌ على أنَّ ﴿اِقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (١) خَلَقَ الْإِنْسانَ مِنْ عَلَقٍ (٢) اِقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ (٣) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (٤) عَلَّمَ الْإِنْسانَ ما لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ١-٥] هو أول خطابٌ إلهيٌّ وُجَّه إلى النبي ﷺ.... ثم هذا لا يُنافي أنَّ أول سورةٍ نزلت كاملةً بعد ذلك هي أمُّ الكتاب كما بيَّناه في تفسيرها". أهـــ الأعمال الكاملة للإمام الشيخ محمد عبده ٤٤١/٥، ٤٤٢.

لِخَدِيجَةَ ولورقة بن نوفل.... الحديث[1] مردودٌ عند أهل العلم لإرساله حيث رفعه عَمْرِو بْنُ شُرَحْبِيلَ إلى رَسُولَ اللهِ ﷺ دون ذكر الصَّحابيِّ، والإرسال نوعٌ من أنواع الانقطاع في السَّند كما صرَّح بذلك: الإمام البيهقيُّ والقاضي الباقلاني عليهما الرحمة بعد ذكره[2]، ولا يخفى أنَّ كون هذا الحديث مرسلًا أمارةٌ كافيةٌ على ضعفه وعدم الاحتجاج به في أمثال هذه المطالب التي تحتاج إلى نقلٍ صحيحٍ عن رسول الله ﷺ أو أحد أصحابه، فكيف وقد عارضه غيره ممَّا هو في الصحيحين من حديث عائشة وجابر بن عبد الله رضي الله عنهما؟! ومن ثمَّ يتقرَّر أنَّ أول ما نزل من القرآن على الإطلاق هو صدر سورة العلق، وهو الرَّاجح لدى المحققين من المفسِّرين والعلماء، والله أعلم.

المطلب الرابع: القول بتكرار نزول سورة الإخلاص:

ذهب الشيخ ابن تيمية طيَّب الله ثراه إلى أنَّ سورة الإخلاص نزلت مرتين، وعدَّها الإمام الزركشي وتبعه السيوطي وشيخ أشياخنا القيعي رحمهم الله جميعًا ممَّا نزل مكررًا[3]، ومنشأ القول بتكرار نزولها عندهم أمران: **الأول:** ما

---

(١) أخرجه البيهقي في دلائل النبوة في جماع أبواب المبعث – باب أَوَّلُ سُورَةٍ نَزَلَتْ مِنَ الْقُرْآنِ ١٥٨/٢، وابن أبي شيبة في مصنفه – كتاب المغازي – باب ما جاء في المبعث ٣٢٩/٧، والواحدي في الوسيط ٧٠/١، ٧١، وأسباب النزول ص١٩، وذكره ابن كثير في البداية والنهاية ٩/٣، ١٠، وعزاه للبيهقي وأبي نعيم، وقال: "وهو مرسل وفيه غرابة، وهو كون الفاتحة أول ما نزل"أهـ، والسيوطي في الدر المنثور ٦/١، وعزاه لابن أبي شيبة والبيهقي وأبي نعيم والواحدي والثعلبي، كلهم عن أبى ميسرة بنحوه.

(٢) يُنظر: دلائل النبوة ١٥٨/٢، والانتصار للقرآن ٢٤١/١.

(٣) يُنظر: مجموع الفتاوى ١٧/ ١٩١، والبرهان في علوم القرآن (النوع الأول: معرفة أسباب النزول) ٣١/١، والإتقان في علوم القرآن (النوع الحادي عشر: ما تكرر نزوله) ١٣٠/١، والأصلان في علوم القرآن ص ٣٣.

أخرجه الترمذي(١)، والطبري(٢)، والبيهقي في الأسماء والصفات وشعب الإيمان(٣)، والواحدي في أسباب النزول(٤)، والحاكم في المستدرك وصححه ووافقه الذهبي(٥) كلُّهم من طريق أبي جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أبي العالية عن أُبيِّ بن كعب رضي الله عنه أنَّ المُشْرِكِينَ قَالُوا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: انْسُبْ لَنَا رَبَّكَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ**﴾ [الإخلاص: ١-٢] فدلَّ هذا على أنَّها مكية نزلت قبل الهجرة بسبب سؤال المشركين، لكن ورد ما يُعارضه ويقضي بأنَّها مدنية نزلت جوابًا لسؤال اليهود، وذلك فيما أخرجه ابن عدي في الكامل، والبيهقي في الأسماء والصفات عَنْ عِكرِمَة، عنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنّ الْيَهُودَ قَالُوا يَا مُحَمد صِفْ لَنَا رَبَّكَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ**﴾(٦). ولا مخرج من هذا التعارض بين الحديثين إلا بالجمع بينهما، ولا يتمُّ ذلك إلا بالقول بالتكرار.

الثاني: أنَّ الفائدة من تكرارها التذكير بمضمونها، وقد أشار الإمام الزركشي رحمه الله إلى هذه الفائدة في معرض حديثه عن فوائد تكرار النزول قائلًا:" وَالْحِكْمَةُ فِي هَذَا كُلِّهِ أَنَّهُ قَدْ يَحْدُثُ سَبَبٌ مِنْ سُؤَالٍ أَوْ حَادِثَةٍ تَقْتَضِي نُزُولَ

(١) سنن الترمذي- أبواب تفسير القرآن- ومن سورة الإخلاص (٤٥١/٥) رقم الحديث (٣٣٦٤).
(٢) جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٦٨٧/٢٤.
(٣) الأسماء والصفات (٩٢/١) رقم الحديث (٥٠)، (٣٩/٢) رقم الحديث (٦٠٧)، وشعب الإيمان (٢٠٦/١) رقم الحديث (١٠٠).
(٤) أسباب النزول ص ٥٠٠ رقم (٨٨٠).
(٥) المستدرك على الصحيحين- كتاب التفسير- تفسير سورة الإخلاص (٥٨٩/٢) رقم الحديث (٣٩٨٧)، وقال: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ»، ووافقه الذهبي.
(٦) الكامل في ضعفاء الرجال ٥/ ٤١٥، والبيهقي في الأسماء والصفات ٣٨/٢ رقم الحديث (٦٠٦).

آيَةٍ وَقَدْ نَزَلَ قَبْلَ ذَلِكَ مَا يَتَضَمَّنُهَا فَتُؤَدَّى تِلْكَ الْآيَةُ بِعَيْنِهَا إِلَى النَّبِيِّ تَذْكِيرًا لَهُمْ بِهَا وَبِأَنَّهَا تَتَضَمَّنُ هَذِهِ".أهـ(١).

وجلَّى هذه الفائدة ووضَّحها مُمثِّلًا لها بسورة الإخلاص الدكتور القيعي رحمه الله حيث قال: " من القرآن ما نزل أكثر من مرة لحكمةٍ اقتضت ذلك؛ مثل: أن يكون في المطلوب شيءٌ قد نزل ولم يتنبّه له الطالب، فيتكرر نزول الآية لإفهام الطالب أن ما يطلبه موجود بين يديه؛ كسورة الإخلاص نزلت جوابًا لسؤال المشركين في مكة عن الله، ونزلت جوابًا لسؤال أهل الكتاب في المدينة".أهـــ(٢).

قلتُ: ما ذهب إليه هؤلاء الأئمة الأعلام من القول بتكرار نزول سورة الإخلاص يُعدُّ من الدخيل في علوم القرآن عن طريق الاجتهاد المخالف للقواعد العلمية المعتبرة، وبيان ذلك فيما يلي:

أولًا: الجمع بين الحديثين – حديث أُبيٍّ وحديث ابن عباس– لا يستقيم وقواعد الترجيح؛ لأنَّ حديث ابن عباس القاضي بأنَّها نزلت جوابًا لسؤال اليهود ضعيفٌ؛ في إسناده: عبد الله بن عيسى الخزاز، قال عنه ابن عدي: "وعبد الله بن عيسى له غَيْرَ مَا ذَكَرْتُ مِنَ الْحَدِيثِ، وَهو مضطرب الحديث، وأحاديثه إفرادات كلُّها، وتختلف عليه لاختلافه في رواياته، ألا ترى أنَّه قال مرة: عن يُونُس عن الحسن، عَن أبي بكرة، وقال مرة: عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ عِكرِمَة، عنِ ابْنِ عَبَّاسٍ في الحديث الذي ذكر فيه جعلني الله فداك، وقد أمليت الروايتين جميعًا، وليس هو ممَّنْ يُحتجُّ بحديثه".أهـ(٣)، وقال عنه ابن حجر في التقريب: "ضعيفٌ".أهـ(٤).

---

(١) البرهان في علوم القرآن (النوع الأول: معرفة أسباب النزول) ٣١/١.
(٢) الأصلان في علوم القرآن ص ٣٣.
(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (ترجمة عبد الله بن عيسى الخزاز) ٥/ ٤١٥.
(٤) تقريب التهذيب ص ٣١٧ رقم الترجمة (٣٥١٩).

وبناءً على ذلك، فمَنْ جمع بين الحديثين بتكرار نزول سورة الإخلاص: مرةً بمكة بسبب سؤال المشركين، ومرةً بالمدينة بسبب سؤال اليهود يكون قد جمع بين روايةٍ صحيحةٍ وأُخرى ضعيفةٍ، وهذا يُخالف قواعد المنهج العلمي الصحيح القاضي باعتماد الرواية الصحيحة، وإسقاط الرواية الضعيفة(١)، والقاضي – كذلك– بالجمع والتوفيق بين الروايتين المتعارضتين المتساويتين في الصحة إنْ أمكن ذلك، لأنَّ الرواية الضعيفة لا تقوى على معارضة الصحيحة كما لا يخفى.

ثانيًا: الحكمة من تكرار نزولها التي قررها الزركشي والقيعي عليهما الرحمة لا تُسلَّم لهما؛ إذ تنبيه الغافل، وجواب السائل عن حكمٍ أو أمرٍ تضمنته آيةٌ شريفةٌ أو سورةٌ كريمةٌ قد نزلت من قبل لا يستلزم تكرار نزول هذه الآية، ولا يستدعي تكرار نزول تلك السورة؛ إذ يكفي لتنبيه الغافل أو إجابة السائل إشارةُ الرسول ﷺ أو أحد أصحابه إلى تلك الآية أو السورة التي قد نزلت من قبل وقراءتها عليهما كأن يُقال: ألم تسمع قوله تعالى كذا؟ ألم تقرأ قوله تعالى كذا؟ أَمَا بلغك نزول قوله تعالى كذا؟ ولا يستلزم أبدًا نزول جبريل عليه السلام بها مرةً أُخرى، وممَّا يدل على أنَّ النبي ﷺ كان يلفت أنظار السائلين ويرشد الغافلين إلى بعض الآيات دون تكرار نزولها امتثالًا لأمر ربه جلَّ جلاله: ﴿**فَذَكِّرْ**

(١) هذا ما قرَّره الحافظ السيوطي طيَّب الله ثراه في قواعد التعامل مع روايات أسباب النزول المتعارضة حيث قال: "وَإِنَّ ذِكْرَ وَاحِدٍ سَبَبًا وَآخَرَ سَبَبًا غَيْرَهُ فَإِنْ كَانَ إِسْنَادُ أَحَدِهِمَا صَحِيحًا دُونَ الْآخَرِ فَالصَّحِيحُ الْمُعْتَمَدُ ". أهـ الإتقان في علوم القرآن (النوع التاسع: معرفة سبب النزول) ١١٧/١. وإنْ تعجب فعجبٌ صنيعه عليه الرحمة حيث قرَّر هذه القاعدة المعتبرة ثم خالفها هنا فاعتمد الروايتين معًا الصحيحة والضعيفة فعدَّ سورة الإخلاص ممَّا تكرر نزوله، والأعجب أنَّه في لباب النقول ص ٢١٩ أسقط الرواية الصحيحة واعتمد الضعيفة فرجَّح أنَّ السورة مدنية؛ فسبحان منْ تنزَّه عن السَّهو والخطأ!

بِالْقُرْآنِ مَنْ يَخَافُ وَعِيدِ﴾ [ق: ٤٥]، وقوله: ﴿**فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ**﴾ [الغاشية: ٢١]: ما أخرجه البخاري في صحيحه عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ ﴿**الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ**﴾ [الأنعام: ٨٢] شَقَّ ذَلِكَ عَلَى المُسْلِمِينَ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّنَا لاَ يَظْلِمُ نَفْسَهُ؟ قَالَ: «لَيْسَ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ الشِّرْكُ **أَلَمْ تَسْمَعُوا مَا قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ** ﴿**يَا بُنَيَّ لاَ تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ**﴾ [لقمان: ١٣]»[(١)]. وما أخرجه مسلم في صحيحه عَنْ مَعْدَانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، خَطَبَ يَوْمَ جُمُعَةٍ، فَذَكَرَ نَبِيَّ اللهِ ﷺ، وَذَكَرَ أَبَا بَكْرٍ، ثُمَّ قَالَ: إِنِّي لَا أَدَعُ بَعْدِي شَيْئًا أَهَمَّ عِنْدِي مِنَ الْكَلَالَةِ، مَا رَاجَعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فِي شَيْءٍ مَا رَاجَعْتُهُ فِي الْكَلَالَةِ، وَمَا أَغْلَظَ لِي فِي شَيْءٍ مَا أَغْلَظَ لِي فِيهِ، حَتَّى طَعَنَ بِإِصْبَعِهِ فِي صَدْرِي، وَقَالَ: « يَا عُمَرُ، **أَلَا تَكْفِيكَ آيَةُ الصَّيْفِ الَّتِي فِي آخِرِ سُورَةِ النِّسَاءِ**[(٢)]، وَإِنِّي إِنْ أَعِشْ أَقْضِ فِيهَا بِقَضِيَّةٍ يَقْضِي بِهَا مَنْ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ، وَمَنْ لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ»[(٣)]. أضف إلى ذلك أنَّ تكرار نزول الآية لإفهام الطالب أنَّ ما يطلبه موجود بين يديه، أو إجابة السائل أو تنبيه الغافل يحتاج إلى دليل صحيحٍ صريحٍ، وهو ما لا يوجد هنا؛ إذ ما ذكره الشيخ القيعي وغيره تمثيلًا لتلك الفائدة وهذه الحكمة بسورة الإخلاص لا يصلح دليلًا يُعوَّل عليه ويُستند إليه في ذلك كما سبق البيان.

ثالثًا: على فرض التسليم جدلًا بصحة حديث ابن عباسٍ فإنَّه لا يعني بالضرورة بيان نزول سورة الإخلاص مرةً أُخرى بالمدينة؛ لاحتمال أن يكون مراده رضي الله عنه وأرضاه بالنزول أنَّ الإجابة على سؤال اليهود ممَّا تضمنته

---

(١) صحيح البخاري – كتاب أحاديث الأنبياء– باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الحِكْمَةَ أَنِ اشْكُرْ لِلَّهِ﴾ [لقمان: ١٢] (١٦٣/٤) رقم الحديث (٣٤٢٩).

(٢) آيَةُ الصَّيْفِ هي قوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ [النساء: ١٧٦].

(٣) صحيح مسلم – كتاب الفرائض– باب ميراث الكلالة (١٢٣٦/٣) رقم الحديث (١٦١٧).

السورة وشمله مضمونها على ما هي عادة الصحابة رضوان الله عليهم في استعمال كلمة النزول على ما حقَّقه الإمام الزركشي عليه الرحمة حيث قال: "وقد عُرف من عادة الصحابة والتابعين أنَّ أحدهم إذا قال (نزلت هذه الآية في كذا) فإنَّه يريد بذلك أنَّ هذه الآية تتضمن هذا الحكم لا أنَّ هذا كان السبب في نزولها".أهـ[١]، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال. وبهذا التحقيق يتجلَّى أنَّ القول بتكرار نزول سورة الإخلاص اجتهادٌ مخالفٌ للقواعد العلمية المحررة والصنعة الحديثية المعتبرة في التعامل بين الروايات المتعارضة، والله أعلم.

المطلب الخامس: القول بوجود الموصول لفظًا المقطوع معنىً في القرآن الكريم:

أشار إلى وجوده في القرآن الإمام ابن قتيبة عليه الرحمة حيث قال في باب مخالفة ظاهر اللفظ معناه: "ومنه أن يتصل الكلام بما قبله حتى يكون كأنَّه قولٌ واحدٌ وهو قولان". أهـ ثم ذكر له أربعة أمثلة[٢]، وذكره الإمام ابن الجوزي طيَّب الله ثراه قائلًا:" وَقد تَأتي كَلِمَة إِلَى جَانب كلمة كَأَنَّهَا مَعهَا وَهِي غير مُتَّصِلَة بهَا فِي الْقُرْآن". أهـ ثم مثَّل بنفس الأمثلة الأربعة التي ذكرها ابن قتيبة[٣]، ثم أفرده الإمام السُّيوطي في النوع التاسع والعشرين في الإتقان، ونوَّه إلى أهميته وفائدته مُوضِّحًا أنَّه يحصل به حلٌّ مشكلات، وكشف معضلات كثيرة، وذكر له الأمثلة الأربعة وزاد عليها أربعةً أخرى[٤]، وقلَّده في صنيعه

(١) البرهان في علوم القرآن (النوع الأول: معرفة أسباب النزول) ٣١/١، ٣٢.

(٢) يُنظر: تأويل مشكل القرآن ص ١٧٩، ١٨٠.

(٣) يُنظر: المدهش ص ٣٨.

(٤) يُنظر: الإتقان في علوم القرآن (النوع التاسع والعشرون: في بيان الموصول لفظا المفصول معنى) ٣٠٩/١ – ٣١٢.

الإمام ابن عقيلة المكي حيث نصَّ على أنَّه علمٌ من علوم القرآن في النوع التاسع والسبعين مع ذكره بعض الأمثلة(١)، وتبعهما شيخ أشياخنا القيعي رحمه الله مُبيِّنًا أنَّ بعض الناس لقلة فهمه قد يتوهم إشكالًا في ترتيب بعض كلمات القرآن على بعض، والسبيل لدفع هذا الإشكال المتوهم – من وجهة نظره– القول بوجود الموصول لفظًا المقطوع معنى، ثم ذكر له خمسة أمثلة(٢).

قلتُ: مراد هؤلاء الأئمة الأعلام رحمهم الله جميعًا بالموصول لفظًا المقطوع معنى: فصل آخر الكلام في النص القرآني عن أوله لدفع إشكالٍ متوهم من ظاهر الآية أو لبيان أنَّ قائل آخر الكلام غير قائل أوله(٣)، ويتجلَّى من كلامهم أنَّ السبب في استنباطهم هذا العلم وتأكيدهم على أهميته ما يترتب عليه من كشف مشكلات وحلِّ معضلات يُفضي إليها وصل الكلام بعضه ببعض، وأرى– والعلم عند الله تعالى– أنَّ القول بوجوده دفعًا للإشكال المتوهم من وصل الكلام – كما قيل– لا يستقيم وقواعد التفسير؛ وذلك للأسباب التالية:

الأول: القول به يتعارض مع ما قرَّره العلماء من فنِّ المناسبات القرآنية القاضي ببلوغ القرآن في نظم جمله وكلماته وسوره وآياته غايةً في الدقة ونهايةً في الإحكام، فكلُّ كلمةٍ في جملتها، وكلُّ آيةٍ في سورتها، وكلُّ سورةٍ مع أختها قد سدَّت مسدَّها، ووُضعت مكانها، وانضمت إلى مثيلاتها، وعانقت سابقتها ولاحقتها بما يجعل القرآن كلَّه بانتظام مفرداته، وترتيب كلماته، وترابط أجزائه، وتناسب سوره وآياته وكأنَّه عقدٌ في غاية الانتظام وكمال الإحكام يتصل أوله

(١) الزيادة والإحسان في علوم القرآن (النوع التاسع والسبعون: علم الموصول لفظًا المفصول معنى) ٤٧٨/٣ – ٤٨٥.

(٢) يُنظر: الأصلان في علوم القرآن ص ٣٣٣، ٣٣٤.

(٣) يُنظر: الإحسان في علوم القرآن للدكتور إبراهيم خليفة ص ٣٦٤ بتصرفٍ.

بآخره، وآخره بأوله اتصالًا بديعًا، وترتبط سوره وآياته وجمله وكلماته ارتباطًا وثيقًا، لا ترى بين حبَّاته المتلألئة من تفاوتٍ أو تباين؛ فكيف يقال بعد ذلك: إنَّ الكلمة في القرآن قد تأتي بجوار أختها وهي غير متصلةٍ بها؟!

الثاني: أكثر أمثلته تتعارض مع ما صرَّح به كثيرٌ من العلماء من سنِّية الوقف على رؤوس الآي وإن تعلقت بما بعدها لِمَا رواه الترمذي عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها أنَّها سُئِلتْ عَن كَيْفِيَةِ قِرَاءَةِ النبي ﷺ، فقَالَتْ: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِﷺ يُقَطِّعُ قِرَاءَتَهُ يَقْرَأُ: ﴿**الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ**﴾ [الفاتحة: ٢]، ثُمَّ يَقِفُ، ﴿**الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**﴾ [الفاتحة: ١]، ثُمَّ يَقِفُ)[(١)] .

الثالث: عند التحقيق في تلك الأمثلة المذكورة له يُتبيَّن أنَّ المشكلة أو المعضلة الناتجة عن الوصل متوهمة وليست حقيقةً، بل وصل الكلام فيها أولى، وإليك تحقيقًا للأمثلة الأربعة التي اقتصر عليها الإمامان ابن قتيبة وابن الجوزي رحمهما الله ليتجلَّى لك أنَّها لا تسلم من نقدٍ، ولا تخلو من نظرٍ، وما يُقال فيها يُقال في غيرها، والله المستعان.

المثال الأول: قوله تعالى: ﴿**قَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ (١٠٩) يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ**﴾ [الأعراف: ١٠٩، ١١٠] لا يُسلَّم أنَّه من الموصول لفظًا المقطوع معنى إلا بانتهاء كلام الملأ عند قوله:

---

(١) سنن الترمذي- أبواب القراءات- باب في فاتحة الكتاب ١٨٥/٥ رقم (٢٩٢٧)، وقال:" هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَبِهِ يَقْرَأُ أَبُو عُبَيْدٍ وَيَخْتَارُهُ. هَكَذَا رَوَى يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الأُمَوِيُّ، وَغَيْرُهُ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِمُتَّصِلٍ لِأَنَّ اللَّيْثَ بْنَ سَعْدٍ، رَوَى هَذَا الحَدِيثَ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ يَعْلَى بْنِ مَمْلَكٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ. وَحَدِيثُ اللَّيْثِ أَصَحُّ". ويُنظر: القطع والائتناف لأبي جعفر النحاس ص ١٢، وجمال القراء وكمال الإقراء للسخاوي ص ٦٦٧، ٦٦٨، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢٦٦/١.

﴿**مِنْ أَرْضِكُمْ**﴾، وجعل الجملة الكريمة: ﴿**فَمَاذَا تَأْمُرُونَ**﴾ من كلام فرعون جوابًا لهم، ولا داعي لهذا؛ إذ ما الذي يمنع أن يكون الكلام كلُّه للملأ؟! بل الأولى والأرجح – من وجهة نظري– أن يكون الكلام كلُّه من مقول قول الملأ – وهم أشراف القوم– قاله بعضهم لبعضٍ في حضور فرعون أو قالوه لفرعون أثناء التشاور فيما بينهم في أمر موسى عليه السَّلام وما جاءهم به، وقولهم لفرعون: ﴿**فَمَاذَا تَأْمُرُونَ**﴾ إمَّا خطابًا لفرعون وقادة جنده، فيكون الجمع على بابه، وإمَّا خطابًا لفرعون وحده، والجمع لتعظيمه باعتباره إلههم وسيدهم المطاع فيهم والمعظَّم عندهم(١)، وإنْ كنتُ أُرجِّح أنَّه خطابٌ لفرعون وقادة جنده أي ما تأمر في هذا أنت وجندك؟

وممَّا يدل على أنَّ القول الكريم: ﴿**فَمَاذَا تَأْمُرُونَ**﴾ من كلام الملأ أمور:

أولها: يلزم على جعله من كلامهم حمل الأمر على معناه الحقيقي، وهذا هو اللائق بصدوره منهم إلى فرعون، أمَّا على جعله من كلام فرعون فيلزم عليه صرف لفظ الأمر من معناه الحقيقي إلى معنى التشاور أي: فماذا تُشيرون عليَّ؟ وهذا هو اللائق بصدوره من فرعون إليهم، أو التأويل بأنَّه قاله على وجه التلطف مع المخاطبين، وأنت خبيرٌ بأنَّه إذا احتمل اللفظ معنيين: أحدهما حقيقي، والآخر مجازي، فالحمل على الحقيقي أولى ما لم يدل دليل على صرفه إلى المجاز، ولا دليل هنا.

فإن قلتَ: أسند القرآن القول الكريم ﴿**فَمَاذَا تَأْمُرُونَ**﴾ لفرعون في سورة الشعراء في قوله تعالى: ﴿**قَالَ لِلْمَلَإِ حَوْلَهُ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ (٣٤) يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ**﴾ [الشعراء: ٣٤، ٣٥] وتأويله: فماذا تُشيرون عليَّ؟

---

(١) جوَّز هذيْن الاحتمالين السابقين: أبو إسحاق الزجاج عليه الرحمة في معاني القرآن وإعرابه ٣٦٤/٢، وكذا الطاهر ابن عاشور طيَّب الله ثراه في التحرير والتنوير ٩/ ٤٢، ٤٣.

قلتُ: صُرف لفظ الأمر في الآية الكريمة من سورة الشعراء من معناه الحقيقي إلى معنى التشاور؛ لوجود الدليل الصارف، وهو قوله تعالى: ﴿**قَالَ لِلْمَلَإِ حَوْلَهُ**﴾، والسياق يدل على أنَّ فاعل (قال) هو فرعون، ومن هنا تعلم أنَّ الجملة الكريمة ﴿**فَمَاذَا تَأْمُرُونَ**﴾ قد قالها فرعون كما قالها الملأ أثناء التشاور فيما بينهم حول أمر موسى عليه السلام، ففي سورة الأعراف نسبها القرآن للملأ، وفي سورة الشعراء نسبها لفرعون، وبذلك اكتملت صورة الحوار فيما بينهم وتمَّت(١).

ثانيها: يلزم على جعله من كلامهم أن يكون الكلام شديد الاتصال بما قبله من غير احتياجٍ إلى تقديرٍ وتأويلٍ، بخلاف جعله من كلام فرعون فيلزم عليه أن يكون الكلام منقطعًا عمَّا قبله محتاجًا إلى تقدير (قال)، وغنيٌّ عن البيان أنَّ الآية إذا احتملت معنيين: أحدهما: متصلٌ بما قبله من غير احتياجٍ إلى تقديرٍ وتأويلٍ، والآخر: منقطعٌ عمَّا قبله يحتاج إلى تقديرٍ وتأويلٍ، فالأولى حملها على المعنى الذي لا يحتاج إلى تقديرٍ وتأويلٍ؛ إذ الكلام عليه حينئذٍ يكون شديد الاتصال بما قبله.

ثالثها: يلزم على جعله من كلام فرعون هنا في سورة الأعراف، أن يكون التصريح بإسناده لفرعون في سورة الشعراء من باب التأكيد له، بخلاف جعله من كلام الملأ، فيكون التصريح بإسناده لفرعون في سورة الشعراء من باب التأسيس لفائدةٍ جديدةٍ تُناسب المقام والحال، وهي أنَّ القول الكريم قد تواطأ فرعون وملؤه على قوله، تبعوا فيه ملكهم أو تبعهم هو فيه، وقد عبَّرت كلٌّ

---

(١) أفدتُ في التوفيق بين الآيتين ممَّا سطره قلم شيخ الإسلام زكريا الأنصاري رحمه الله حيث قال:" إن قلتَ: كيف نسبَ القول هنا للملأ، ونسبه في الشعراء لفرعون؟ قلتُ: قاله فرعون وهم، فحكى قوله ثَمَّ، وقولهم وحدهم أو معه هنا". أهـ. فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن ص ٢٠٣.

سورةٍ عن وجهٍ منهما، وبمجموع الآيتين في السورتين يكتمل المعنى ويتمُّ، والقاعدة الأصولية تُقرِّر أنَّ الكلام إذا احتمل التأسيس أو التأكيد، فحمله على التأسيس أولى. وإذا عرفت أنَّ الأولى والأرجح كون الجملة الكريمة ﴿**فَمَاذَا تَأْمُرُونَ**﴾ من كلام الملأ، فلا قطع ولا وصل، والله أعلم.

المثال الثاني: قوله تعالى: ﴿**قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ الْآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ أَنَا رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ (٥١) ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي كَيْدَ الْخَائِنِينَ**﴾ [يوسف: ٥١، ٥٢] لا يُسلَّم أنَّه من الموصول لفظًا المقطوع معنى إلا إذا جُعل قوله: ﴿ **ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي كَيْدَ الْخَائِنِينَ**﴾ من كلام يوسف عليه السَّلام، أو من كلام العزيز، ويكون كلام امرأة العزيز انتهى عند قوله: ﴿ **وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ**﴾ ولا داعي لذلك؛ إذ الأولى والأرجح أن يكون من تمام كلامها ويدل على ذلك أمور:

أولها: يلزم عليه أن يكون الكلام شديد الاتصال بما قبله من غير احتياجٍ إلى تقدير وتأويلٍ، بخلاف كونه من كلام غيرها فيلزم عليه أن يكون الكلام منقطعًا عمَّا قبله محتاجًا إلى تقدير (قال).

ثانيها: يلزم على كونه من كلام غيرها تشتيت الضمائر، فيكون الضمير المنصوب في قوله: ﴿**أَنَا رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ**﴾ ليوسف، والضمير المنصوب في قوله: ﴿**ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ**﴾ للعزيز إن كان القائل يوسف، أو ليوسف إن كان القائل العزيز، أمَّا على جعله من تتمة كلامها فالضميران المنصوبان ليوسف عليه السَّلام، ومن قواعد التفسير المعتبرة (توحيد مرجع الضمائر إذا تعاقبت أولى من تشتيتها).

فإن قيل: فما مرادها بخيانتها ليوسف عليه السَّلام على هذا؟ فالجواب: أنَّ مرادها ذلك الذي قلتُه من الاعتراف بمراودته والإقرار ببراءته؛ ليعلم يوسف

أنِّي لم أخنه ولم أكذب عليه في حال غيبته في السجن بل جئتُ بالصدق فيما سُئلتُ عنه وقلتُ: ﴿**أَنَا رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ**﴾(١).

ثالثها: سياق الكلام سباقًا ولاحقًا يدل دلالةً ظاهرةً على أنَّه من كلام امرأة العزيز قالته بحضرة الملك ولم يكن يوسف حاضرًا حتى يُنسب له الكلام، فالسباق قوله تعالى: ﴿**وَقَالَ الْمَلِكُ ائْتُونِي بِهِ فَلَمَّا جَاءَهُ الرَّسُولُ قَالَ ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ مَا بَالُ النِّسْوَةِ اللَّاتِي قَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ إِنَّ رَبِّي بِكَيْدِهِنَّ عَلِيمٌ**﴾ [يوسف: ٥٠]، واللحاق قوله تعالى: ﴿**وَقَالَ الْمَلِكُ ائْتُونِي بِهِ أَسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِي فَلَمَّا كَلَّمَهُ قَالَ إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ**﴾ [يوسف: ٥٤]. وممَّن رجحَّ كونه من كلامها اعتمادًا على السياق: الحافظ ابن كثير، وشيخنا العلامة الأستاذ الدكتور إبراهيم خليفة عليهم سحائب الرحمة(٢). وإذا عرفت أنَّ الأولى والأرجح كون القول الكريم ﴿**ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي كَيْدَ الْخَائِنِينَ**﴾ من كلام امرأة العزيزة، فلا قطع ولا وصل، والله أعلم.

المثال الثالث: قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ**﴾ [النمل: ٣٤] لا يُسلَّم أنَّه من الموصول لفظًا

---

(١) يُنظر: مدارك التنزيل للنسفي ٢/ ١١٧ بتصرفٍ، وفيه أنَّ قوله تعالى: ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾[يوسف: ٥٣] من كلام امرأة العزيز أيضًا أي: "وما أُبرئُ نفسي مع ذلك من الخيانة فإنِّي قد خنتُه حين قذفتُه وقلتُ: ﴿مَا جَزَاءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوءًا إِلَّا أَنْ يُسْجَنَ﴾[يوسف: ٢٥] وأودعته السجن تريد الاعتذار ممَّا كان منها؛ فإنَّ كلَّ نفسٍ لأمارةٌ بالسوء إلا ما رحم ربى إلا نفسًا رحمها الله بالعصمة كنفس يوسف ﴿إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ استغفرت ربها واسترحمته مما ارتكبت".أهـــ. وممَّا يؤكِّد أنَّ هذا القول قولها لا قول يوسف مناسبتُه لجنايتها أمَّا هو عليه السَّلام فلم يرتكب شيئًا يستلزم نسبته إلى نفسه الأمارة بالسوء؛ فإنَّ همَّه غير مؤاخذٍ به كما لا يخفى.

(٢) يُنظر: تفسير القرآن العظيم ٤/ ٣٣٨، والإحسان في علوم القرآن ص ٣٦٤.

المقطوع معنى إلا إذا جُعل قوله: ﴿**وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ**﴾ من كلام الحاشية، أو من كلام الله تعالى، ويكون كلام المرأة انتهى عند قوله: ﴿**أَذِلَّةً**﴾، ولا داعي لذلك؛ إذ ما المانع أن يكون القول الكريم من كلام المرأة أيضًا؟ بل الأولى والأرجح أن يكون من كلامها قالته تأكيدًا لما وصفتْ من حالِ الملوك، وتقريرًا له بأنَّ ذلك من عاداتهم الثابتة المستمرة، وهذا ما رجَّحه الزمخشري في كشافه، وابن عطية في محرره، والبيضاوي في أنواره، وأبو السعود في إرشاده، واستظهره الشيخ أبو حيان عليهم جميعًا الرحمة والرضوان(١).

قلتُ: ويدل على ذلك أمور: **أولها:** يلزم عليه أن يكون الكلام شديد الاتصال بما قبله من غير احتياجٍ إلى تقدير وتأويلٍ، بخلاف كونه من كلام غيرها فيلزم عليه أن يكون الكلام منقطعًا عمَّا قبله محتاجًا إلى تقدير (قال).

ثانيها: يلزم على كونه من كلام الله تعالى تصديق المرأة وتقرير قولها في شأن جميع الملوك مؤمنهم وكافرهم، ولا يخفى أنَّ إسناد الإفساد لا يليق إلا بالملك الكافر، أمَّا المؤمن الصَّالح فلا يليق به إسناد الإفساد إليه، فضلًا عمَّن أكرمه الله تعالى بالنبوة والرسالة منهم كسليمان عليه السَّلام، والتأويل بأنَّ الملك المؤمن يُفسد على الكفار دينهم بعيدٌ جدًّا؛ إذ المتبادر إلى الذهن أنَّ الإفساد إذا أُطلق فلا يفهم منه إلا الشر والمعصية.

ثالثها: يلزم على كون القول الكريم من كلام الله تعالى أيضًا تصديق كلام المرأة وتقرير قولها في شأن نبي الله سليمان عليه السَّلام؛ إذ سياق الكلام يدلُّ على أنَّها ما قالته إلا في حق سليمان عليه السَّلام على سبيل الذم، ولا يُعقل أبدًا تصديقها في ذلك من مؤمني البشر فضلًا عن خالق القُوى والقُدر جلَّ جلاله.

---

(١) يُنظر: الكشاف ٣/ ٣٦٥، والمحرر الوجيز ٢٥٨/٤، وأنوار التنزيل ١٦٠/٤، وإرشاد العقل السليم ٢٨٤/٦، والبحر المحيط ٢٣٦/٨.

ومن ثمَّ، فإنَّ جعل الآية الكريمة مثالًا للموصول لفظًا المقطوع معنى لا يخلو من نظر، ولا يسلم من نقد، والله أعلم.

المثال الرابع: قوله تعالى: ﴿**قَالُوا يَا وَيْلَنَا مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ**﴾ [يس: ٥٢] – كذلك– لا يُسلَّم أنَّه من الموصول لفظًا المقطوع معنى إلا إذا جُعل قوله: ﴿**مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا**﴾ من كلام أهل الضلال، وقوله: ﴿**هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ**﴾ من كلام أهل الهدى، أو من كلام الملائكة، ولا داعي لذلك كلِّه؛ إذ يحتمل أن يكون كلا الكلامين من مقول قول أهل الضلال، ويؤيد ذلك أمران:

الأول: يلزم عليه أن يكون الكلام شديد الاتصال بما قبله من غير احتياجٍ إلى تقدير وتأويلٍ، بخلاف كونه من كلام غيرهم. **والآخر:** كونه من كلام أهل الضلال أنسب بسياق الكلام، وأليق بالمقام؛ إذ المقام مقام تحسرٍ وتندمٍ وتفجعٍ على ما كان منهم في الدنيا من تكذيبٍ بالبعث والحساب، ويدل على ذلك " قولهم: ﴿**يَا وَيْلَنَا**﴾ وهي كلمةٌ يقولها الواقع في مصيبة أو المتحسر، والويل: سوء الحال، وحرف النداء الداخل على (ويلنا) للتنبيه وتنزيل الويل منزلة مَنْ يسمع فيُنادى ليحضر، وإنَّما قالوا ذلك لأنَّهم رأوا ما أُعدَّ لهم من العذاب عند ما بُعثوا. وممَّا يدل – كذلك– على تحسرهم وتندمهم استفهامهم عن فاعل البعث ﴿**مَنْ بَعَثَنَا**﴾ فإنَّه مستعملٌ في التعجب والتحسر من حصول البعث؛ لأنَّه عندهم محالٌ، فكنوا عن التعجب من حصوله بالتعجب من فاعله لأنَّ الأفعال الغريبة المستبعد وقوعها تنصرف العقول إلى الاستفهام عن فاعلها. ثم ترقى بهم الحال في الحسرة والندم فاستحضرت نفوسهم ما كانوا يُنذرون به في الدنيا، فعلموا سبب ما تعجبوا منه فبطل العجب، ومن ثمَّ أجابوا أنفسهم بأنفسهم كما يتكلم المتحسر بينه وبين نفسه، أو أجاب بعضهم بعضًا ظنًّا من كلِّ واحدٍ منهم أنَّ صاحبه لم يتفطن للسبب فيريد أن يُعلمه به، فقالوا: ﴿**هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ**

وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ﴾ أي: ما نحن فيه الآن من بعثٍ وحسابٍ وعقابٍ وعذابٍ قد أنذرتنا به آيات الله التي جاءتنا على ألسنة رسله، وصدق المرسلون فيما أخبرونا به، لكنَّنا لم نستمع لهم، ولم نعمل بقولهم، ولم نستعدَّ لما نحن فيه، فيا ليتنا استمعنا وعملنا وأعددنا!"[1]. ولا شكَّ أنَّ ذلك كلَّه يدل على شدة حسرتهم وندمهم، وهو الأليق بمقامهم وحالهم، وإذا كان ذلك كذلك؛ فلا قطع ولا وصل، والله أعلم.

وبناءً على ما سبق تقريره، فإنَّ القول بوجود الموصول لفظًا المقطوع معنى في القرآن الكريم لا أصل له بل هو خلاف الأصل، وكلُّ الأمثلة التي ذكرها القائلون بوجوده تحتمل اتصال الكلام بما قبله وبما بعده، وهو الأولى والأجدر عند التحقيق والترجيح، بالإضافة إلى أنَّ الاحتمال يُسقط الاستدلال كما هو معلومٌ؛ ولعلَّ هذا ما دفع شيخنا الأستاذ الدكتور إبراهيم خليفة طيَّب الله ثراه أن يقول:" فهذا الباب ممَّا لا أصل له عندي على التحقيق".أهـ[2]. والله أعلم.

المطلب السادس: القول بوجود ألفاظٍ غير عربيةٍ في القرآن:

ذهب جمهور العلماء قديمًا وحديثًا إلى أنَّ القرآن كلَّه عربيٌّ استنادًا إلى قول منزِّله جلَّ جلاله: ﴿**إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ**﴾ [يوسف: ٢] وقوله تعالى: ﴿**وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآناً أَعْجَمِيّاً لَقَالُوا لَوْلا فُصِّلَتْ آياتُهُ ءَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ**﴾ [فصلت: ٤٤] كما استدلوا على ذلك بأنَّ الله جعله معجزةً شاهدةً لنبيه ﷺ ودلالةً قاطعةً لصدقه، تحدَّى به العرب العرباء وأفحم الفصحاء والبلغاء، فلو اشتمل على غير لغة العرب لاحتجوا عليه واعترضوا[3]. وممَّنْ

---

(١) أفدته من التحرير والتنوير ٢٣/ ٣٨ بتصرفٍ كبيرٍ وزيادةٍ.

(٢) الإحسان في علوم القرآن ص ٣٦٤.

(٣) يُنظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي (النوع السابع عشر: معرفة ما فيه من غير لغة العرب) ١/٢٨٧.

شدَّد المنع في القول بوقوع ألفاظٍ غير عربيةٍ في القرآن: الإمام الشافعي في رسالته، وأبو عبيدة في مجازه، وابن جرير الطبري في تفسيره، وابن فارس في الصاحبي، والباقلاني في إعجازه، والزركشي في برهانه(١).

وذهب بعض العلماء إلى جواز وقوع غير العربي في القرآن، واختاره السُّيوطيُّ وأيَّده بالأدلة التالية:

"**أولها:** أنَّ الكلمات اليسيرة بغير العربية لا تخرجه عن كونه عربيًّا كما وصفه الله قياسًا على القصيدة الفارسية التي لا تخرج عنها بلفظةٍ فيها عربية.

ثانيها: أنّ معنى قوله تعالى: ﴿ءَ **أَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ**﴾: أكلامٌ أعجميٌّ ومخاطبٌ عربيٌّ؟!

ثالثها: وجود ألفاظٍ بالفعل هي في غير لغة العرب مثل إستبرق وسندس والسجيل ونحو ذلك.

رابعها: اتفاق النُّحاة على أنَّ منع صرف نحو "إبراهيم" للعلمية والعجمة.

خامسها: ما أخرجه ابن جرير بسندٍ صحيحٍ عن أبي ميسرة التابعي الجليل قال:" في القرآن من كلِّ لسانٍ"(٢).

سادسها: حكمة وقوع هذه الألفاظ في القرآن أنَّه حوى علوم الأولين والآخرين ونبأ كلِّ شيءٍ، فلا بُدَّ أن تقع فيه الإشارة إلى أنواع اللغات والألسن ليتمَّ إحاطته بكلِّ شيءٍ فاختير له من كلِّ لغةٍ أعذبها وأخفها وأكثرها استعمالًا للعرب.

---

(١) يُنظر: الرسالة ص ٤٣ –٤٧، ومجاز القرآن ص ١٨، وجامع البيان عن تأويل آي القرآن ١٣/١ وما بعدها، وإعجاز القرآن ص ١٣، والبرهان في علوم القرآن (النوع السابع عشر: معرفة ما فيه من غير لغة العرب) ٢٨٧/١.

(٢) جامع البيان عن تأويل آي القرآن ١٥/١.

سابعها: النبي ﷺ مرسلٌ إلى كلِّ أمةٍ وقد قال تعالى: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ**﴾ [إبراهيم: ٤] فلا بُدَّ وأن يكون في الكتاب المبعوث به من لسان كلِّ قومٍ وإن كان أصله بلغة قومه هو"(١).

ثم عدَّ السُّيوطيُّ الألفاظ المعربة في القرآن ورتبها على حروف المعجم فبلغ بها مئةً وعشرين كلمةً، نظم تاج الدين السبكي منها سبعة وعشرين لفظًا في أبياتٍ، وذيَّل عليها الحافظ ابن حجر بأبياتٍ فيها أربعةٌ وعشرون لفظًا، وذيَّل عليها السُّيوطيُّ ببضعٍ وستين ثم ذكر جميع الأبيات(٢).

قلتُ: ما ذهب إليه بعض العلماء واختاره السُّيوطيُّ من القول بوقوع ألفاظٍ غير عربيةٍ في القرآن يُعدُّ من الدخيل في علوم القرآن؛ وذلك لما يلي:

أولًا: مخالفته الصَّريحة للنصوص القرآنية، وذلك من وجهين: **الأول:** وصف القرآن في غير ما آيةٍ بأنَّه عربيٌّ مبينٌ. وقول السُّيوطيُّ: "إنَّ الكلمات اليسيرة بغير العربية لا تخرجه عن كونه عربيًّا" ممَّا لا يُلتفتُ إليه؛ إذ المتبادر إلى الذهن أنَّ اسم الشيء ووصفه المخلوع عليه عند الإطلاق يُحمل على جميعه لا على بعضه إلا بدليلٍ صريحٍ يُخرج ذلك البعض وإلا كان تخصيصًا بلا مخصصٍ، ولا دليل هنا.

الآخر: ردّ الله تعالى على مَنْ زعم أنَّ نبيه ﷺ إنَّما يعلمه بشر بقوله: ﴿**لِسانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهذا لِسانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ**﴾ [النحل: ١٠٣] فلو كان في القرآن ما هو بلغة أعجمية لبيَّن الله ذلك في معرض الإنكار عليهم(٣).

---

(١) يُنظر: الإتقان في علوم القرآن (النوع الثامن والثلاثون: فيما وقع فيه بغير لغة العرب) ١٢٦/٢، ١٢٧ بتصرفٍ وزيادةٍ.

(٢) السابق ١٤٢/٢، ١٤٣.

(٣) أفدتُ في بيان هذيْن الوجهيْن من الإحسان في علوم القرآن للأستاذ الدكتور إبراهيم خليفة ص ١٨٦بتصرفٍ وزيادةٍ.

ثانيًا: معارضته لسنة الله تعالى الجارية في رسله مع أقوامهم القاضية بأن يُبعث الرسول بلسان قومه المبعوث إليهم مصداقًا لقوله تعالى: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ**﴾ [إبراهيم: ٤] هذا ما تقتضيه الحكمة الإلهية ويتفق مع منطق العقل وحكم العادة؛ وبناءً على ذلك فإنَّ تصور بعثة الرسول بغير لسان قومه مستحيلٌ لمخالفته سنن الله في رسالاته الأولى، ومعارضته الفطرة القاضية بتمام التجانس بين الرسول وقومه، ولهذا لم يجعل الله الملائكة رسلًا إلى عموم الناس لعدم التجانس قال تعالى: ﴿**وَقَالُوا لَوْلا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنْزَلْنا مَلَكاً لَقُضِيَ الْأَمْرُ ثُمَّ لا يُنْظَرُونَ (٨) وَلَوْ جَعَلْناهُ مَلَكاً لَجَعَلْناهُ رَجُلاً وَلَلَبَسْنا عَلَيْهِمْ ما يَلْبِسُونَ**﴾ [الأنعام: ٨، ٩] لقد كان في مقدور الله جلَّ جلاله أن يجعل القرآن أعجميًا أو أن يصرِّح بما يفيد أنَّ بعض ألفاظه أعجمية لكنَّه سبحانه لم يفعل لأنَّ حكمته تأبى أن يكون الرسول عربيًا وكتابه بلغةٍ أعجميةٍ غير لغته ولغة قومه المبعوث فيهم أولًا(١).

ثالثًا: لو جاز في تقدير الله تعالى أن يكون القرآن أو بعضه أعجميًا لكان للعرب محاولةٌ جدليةٌ حسبما أفصح عنها القرآن بقول الله سبحانه: ﴿**وَلَوْ جَعَلْناهُ قُرْآناً أَعْجَمِيًّا لَقالُوا لَوْلا فُصِّلَتْ آياتُهُ ءَ أَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ**﴾ [فصلت: ٤٤] والمعنى: لو أنزلنا هذا القرآن أو بعضه بلغةٍ أعجمية لقالوا: أيكون القرآن أعجميَّ اللغة والرسول المبعوث به عربيًّا؟!

فلو كان شيءٌ من القرآن بغير لغتهم لبادر بالطعن عليه وإظهاره في صورة المتناقض المتعارض المشركون من العرب الذين كانوا أحرص خلق الله على تطلب سقطةٍ والوقوف على هفوةٍ للقرآن، لا سيما وقد تحداهم الله – وهم

(١) يُنظر: في رياض القرآن للشيخ محمد عبد اللطيف السبكي ص ٥٣، ٥٤ بتصرفٍ كبيرٍ وزيادةٍ.

الفصحاء والبلغاء- أن يأتوا بمثله أو بعشر سورٍ من مثله أو بسورةٍ واحدةٍ من مثله فلم يستطيعوا، فكان من أبسط عذرهم حفظًا لماء وجوههم وصونًا لمكانتهم ومنزلتهم أن يقول قائلهم: لقد تحدَّانا محمد بكلامٍ فيه ما ليس بلغتنا، فتسقط حجة القرآن وحاشاه، وتذهب معجزته لا قدَّر الله، وغنيٌّ عن البيان أنَّ شيئًا من هذا لم يحدث، ولو حدث لنُقل إلينا نقلًا متواترًا[1].

رابعًا: مخالفته لما قعَّده علماء البلاغة من أنَّ غرابة الكلمة ووحشيتها وكونها مجهولة المعنى غير مأنوسة الاستعمال- على خلوص عربيتها- من العيوب المخلَّة بفصاحة الكلام المسقطة لبلاغته.. فكيف بالكلمة الأعجمية المجهولة اللفظ والمعنى معًا لدى جمهور العرب؟![2].

خامسًا: القول بوجود ألفاظٍ بالفعل في القرآن من غير لغة العرب **يُردُّ عليه** بأنَّه لا يُحيط باللغة إلا نبيٌّ كما قال الشافعيُّ عليه الرحمة[3]، فمن أين لكم أنَّ تلك الألفاظ ليست في لغة العرب، ولغة العرب متسعةٌ جدًّا، ولا يبعُد أن تخفى على البعض؟! وكيف السبيل إلى معرفة أي اللغات أسبق في استعمال هذه الألفاظ: لغة العرب أم اللغات الأخرى؟! إنَّ ذلك يحتاج إلى إثباتٍ زمنيٍّ بدليلٍ صحيحٍ، وهو ما لا يُوجد هنا. ولِمَ لا يُقال: إنَّها ممَّا تواردت عليه اللغات كما ذهب إليه الطبري؟![4].

---

(١) يُنظر: الإحسان في علوم القرآن ص ١٨٧ بتصرفٍ وزيادةٍ.

(٢) السابق نفس الصفحة.

(٣) ونصُّ عبارته:" ولسان العرب أوسع الألسنة مذهبًا وأكثرها ألفاظًا ولا نعلمه يُحيط بجميع علمه إنسانٌ غيرُ نبيٍّ ولكنَّه لا يذهب منه شيءٌ على عامتها حتى لا يكون موجودًا فيها مَنْ يعرفه". أهـــ الرسالة ص ٤٢.

(٤) يُنظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن ١/١٥، ١٦.

سادسًا: الاستدلال باتفاق النُّحاة على منع صرف الأعلام الأعجمية **يُجاب عنه** بأنَّها ليست محلَّ نزاعٍ، والقياس عليها لا يجوز؛ لأنَّه لا مفرَّ من استعمال تلك الأسماء كما هي وإلا لكان في تبديلها كذبٌ، والكذب على الله تعالى محالٌ، أمَّا غيرها من الألفاظ ففي لغة العرب غُنيةٌ عنه.

سابعًا: الاستدلال بما أخرجه ابن جرير عن أبي ميسرة بأنَّ في القرآن من كلِّ لسانٍ – على صحته– **لا يصلح دليلًا في المسألة؛** لاحتمال أن يكون مراد أبي ميسرة من قيله هذا أي في القرآن من كلِّ لسانٍ اتفق فيه لفظ العرب ولفظ غيرهم يعني أنَّه فيه ممَّا تواردت عليه اللغات، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال(١).

ثامنًا: القول بأنَّ عالمية القرآن ورسالة النبي عليه الصَّلاة والسَّلام تقتضي اشتماله على ألفاظٍ بكلِّ الألسن واللغات **مردودٌ** بأنَّ عروبة القرآن لا تتعارض أبدًا مع عالميته، ولا تمنع من بلوغ دعوته بأي لسان آخر؛ إذ لغة العرب ليست شرطًا للدخول في الإسلام كما هو معلومٌ، والواقع خير شاهدٍ؛ فقد دخلت في الإسلام أمم غير عربية دون أن تعوقها لغةٌ أو يمنعها لسانٌ، وقرأ أفراد تلك

---

(١) على أنَّ الإمام الطبري مُخرِّج الأثر قد فسَّره بهذا الاحتمال المذكور آنفًا وعلَّله قائلًا:" وذلك أنَّه غير جائزٍ أن يُتوهم على ذي فطرةٍ صحيحةٍ، مقرٍّ بكتاب الله، ممَّن قرأ القرآن، وعرف حدود الله، أن يعتقد أنَّ بعض القرآن فارسيٌّ لا عربيٌّ، وبعضه نبطيٌّ لا عربيٌّ، وبعضه عربيٌّ لا فارسيٌّ، وبعضه حبشيٌّ لا عربيٌّ، بعد ما أخبر الله تعالى ذكره عنه، أنَّه جعله قرآنًا عربيًّا، لأنَّ ذلك إن كان كذلك فليس قول القائل: القرآن حبشيٌّ أو فارسيٌّ، ولا نسبة مَنْ نسبه إلى بعض ألسن الأمم، التي بعضه بلسانه دون العرب، بأولى بالتطول من قول القائل هو عربيٌّ، ولا قول القائل هو عربيٌّ بأولى بالصِّحة والصَّواب، من قول ناسبه إلى بعض الأجناس التي ذكرناها، إذ كان الذي بلسان غير العرب، من سائر ألسن أجناس الأمم فيه نظير الذي فيه من لسان العرب، وإذ كان ذلك كذلك، فبيِّنٌ إذًا خطأ قول مَنْ زعم أنَّ القائل من السلف: في القرآن من كل لسان، إنَّما عنى بقيله ذلك، أنَّ فيه من البيان ما ليس بعربيٍّ، ولا جائزة نسبته إلى لسان العرب".أهـ جامع البيان ١٨/١، ١٩.

الأمم القرآن غضًا طريًّا كما أنزله الله، على أنَّ الأدعى والأجدر بعموم بعثته وعالمية رسالته ﷺ أن تكون لغة الكتاب المبعوث به واحدة؛ لتجمع الناس جميعًا على اختلاف أجناسهم وتعدد ألسنتهم وتباين ألوانهم وتباعد أقطارهم تحت رايته في عقيدةٍ واحدةٍ، ولتكون وحدة اللغة هاتفةً بالمسلمين من كلِّ الأمم أن يلتفوا حول القرآن الذي هو إمامهم جميعًا، ثم لو سلمنا جدلًا بأن يكون في القرآن باعتبار عالميته ألفاظ أعجمية من لسان كلِّ قومٍ فإنَّني أتساءل ما هي اللغة الأعجمية التي تضمنها القرآن؟! وهل اللغات الحبشية والنبطية والفارسية والرومية هي كلُّ اللغات الأعجمية؟! ولماذا لم تكن فيه ألفاظٌ من الإنجليزية والفرنسية والألمانية والإسبانية وغيرها باعتبار عالميته أيضًا؟! إنَّ اللغات الأعجمية -كما يقول الشيخ محمد عبد اللطيف السبكي عليه الرحمة " لا حصر لها وهي متباينة في مفاهيمها وضوابطها، فأية لغة أولى من سواها مع الاضطراب بينها جميعًا؟!.أهـ"(١). وبهذا التحقيق يتجلَّى أنَّه لم يقع شيءٌ في القرآن بغير لغة العرب، وأنَّ جميع ألفاظه عربيةٌ صرفة، وأنَّ القول بوجود شيءٍ فيه من لغةٍ أعجميةٍ قولٌ دخيلٌ مناقضٌ للقرآن نفسه، ويحسُن بي في ختام هذا المطلب التنبيه على ما يلي:

أولًا: محلُّ الخلاف بين المانعين والمجوزين لوقوع غير العربي في القرآن ينحصر في الألفاظ المفردة فقط، أمَّا الكلام المركب فمحلُّ اتفاقٍ بين الجميع أنَّ أساليب القرآن قد أُجريت على أساليب العرب وقوانينها في الكلام دون أن تخرج عنها قطُّ، ويخرج – كذلك- عن محلِّ النزاع الأعلام الأعجمية فهي محلُّ اتفاقٍ على وجودها كما سبق البيان(٢).

ثانيًا: محاولة تخريج الخلاف بين الفريقين على أنَّه خلافٌ لفظيٌّ واردٌ على محلَّيْن لا محلٍّ واحدٍ -كما ذهب إليه أبو عبيد القاسم بن سلَّام، وتبعه فيه

(١) يُنظر: في رياض القرآن ص ٥٤، ٥٥ بتصرفٍ كبيرٍ وزيادةٍ.

(٢) يُنظر: البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي ٣٢/٣، وعلوم القرآن بين البرهان والإتقان دراسة موازنة للدكتور حازم سعيد حيدر ص ٢٣٤.

ابن فارس، والجواليقي، وابن عطية، وابن الجوزي[١]، وأيَّده شيخنا العلامة الدكتور إبراهيم خليفة عليهم جميعًا رحمات الله وبركاته حيث قال: " ... فإنَّ مَنْ ينفي وقوع الأعجمي في القرآن إنَّما يقصد هذا الذي لا تعرفه العرب ولا تستعمله، وأمَّا الذي يقول بوقوعه فإنَّما يقصد منه ما عرفه العرب في جاهليتهم من الأعاجم وأخذوه منهم فعرَّبوه وغيَّروا منطقه على أنحاء شتى حتى زلَّ لألسنتهم ولان وانقاد لطبيعة لغتهم، فما جاء القرآن إلا وله من لغتهم ما لعربيٍّ الأصل منها سواءً بسواءٍ، فهكذا ترى الخلاف لم يتوارد على محلٍّ واحدٍ قطُّ".أهـ[٢]– محاولةٌ غير سديدةٍ؛ وذلك لأنَّ الناظر في أقوال كلِّ فريقٍ وأدلته يُدرك من أول وهْلةٍ أنَّ الخلاف حقيقيٌّ واردٌ على محلٍّ واحدٍ لا محليْن؛ فالمانعون يؤكِّدون على أنَّ كلَّ ألفاظ القرآن أُصولها عربية، أمَّا المجوزون فيرون أنَّه لا مانع من اشتماله على كلماتٍ بلغاتٍ أُخرى أصولها غير عربية باعتبار عالميته، وذلك لا يُؤثر في كونه عربيًا على حدِّ قولهم، فكيف يكون الخلاف بينهما على محليْن لا محلٍّ واحدٍ كما يرى شيخنا؟! والله أعلم.

المطلب السابع: عدُّ التكرير القاطع لوصل الكلام في الظاهر من أسباب الإجمال في القرآن:

عدَّه الإمام الزركشي والعلامة السيوطي وتبعهما الدكتور القيعي والدكتور إبراهيم خليفة عليهم جميعًا سحائب الرحمة وشآبيب المغفرة من أسباب الإجمال

---

(١) حيث نقلوا عنه قوله:" والصَّواب عندي مذهبٌ فيه تصديق القولين جميعًا؛ وذلك أنَّ هذه الأحرف أصولها أعجمية كما قال الفقهاء، لكنَّها وقعت للعرب فعرَّبتها بألسنتها وحوَّلتها عن ألفاظ العجم إلى ألفاظها فصارت عربيةً، ثم نزل القرآن وقد اختلطت هذه الحروف بكلام العرب، فمَنْ قال: إنَّها عربيةٌ فهو صادقٌ، ومَنْ قال: أعجميةٌ فصادقٌ". أهـ. يُنظر: الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها ص ٣٣، والمعرَّب ص ٥، والمحرر الوجيز ٥١/١، وفنون الأفنان من عيون علوم القرآن ص ٣٤٤.

(٢) الإحسان في علوم القرآن ص ١٨٧.

في القرآن، ومثَّلوا له بقوله تعالى: ﴿**قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ أَتَعْلَمُونَ أَنَّ صَالِحًا مُرْسَلٌ مِنْ رَبِّهِ**﴾ [الأعراف: ٧٥]، وزاد الزركشي مثالًا آخر هو قوله سبحانه: ﴿**وَمَا يَتَّبِعُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ شُرَكَاءَ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ**﴾ [يونس: ٦٦][(١)]. **قلتُ:** عدُّ هذا السبب من أسباب الإجمال في القرآن لا يُسلَّم؛ وذلك لما يلي:

أولاً: التعارض بين الإجمال والتكرير[(٢)]؛ إذ المجمل موصوفٌ بعدم وضوح دلالته بحيث لابدَّ لفهم المراد منه من الاعتماد على قرينةٍ خارجيةٍ سواء كانت نصًّا من الشارع أو قرينةٍ من عرفٍ أو لغةٍ ونحو ذلك[(٣)]، أمَّا التكرير فالمتبادر منه التأكيد، والتأكيد زيادةٌ في البيان، فكيف يتسبب في عدم وضوح الدلالة؟!

ثانيًا: التكرير لا يزيد عن كونه جملةً اعتراضية[(٤)]، فلو كان سببًا للإجمال من هذه الحيثية لثبت ذلك لسائر الجمل الاعتراضية، ولا قائل بذلك.

ثالثًا: عند التحقيق يتجلَّى أنَّ المثالين المذكورين تمثيلًا له منشأ الإجمال فيهما شيءٌ آخر غير التكرير القاطع لوصل الكلام في الظاهر[(٥)]؛ فقوله تعالى: ﴿**قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ أَتَعْلَمُونَ**

---

(١) يُنظر: البرهان في علوم القرآن (النوع الحادي والأربعون: معرفة تفسيره وتأويله) ٢١٢/٢، والإتقان في علوم القرآن (النوع السادس والأربعون: في مجمله ومبينه) ٦٠/٣، والأصلان في علوم القرآن ص ٣٦٥، والإحسان في علوم القرآن ص ٢٥٢.

(٢) التكرير أي تكرار اللفظ أو الجملة وهو نوعٌ من أنواع الإطناب، ولابُدَّ أن يكون لنكتةٍ وإلا كان تطويلًا. يُنظر: الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني ٢٠٠/٣، ٢٠١.

(٣) يُنظر تعريف المجمل عند الجمهور: الغيث الهامع شرح جمع الجوامع للعراقي ص ٣٥٣، وعند الأحناف: خلاصة الأفكار شرح مختصر المنار لقطلوبغا الحنفي ص٩٠.

(٤) الاعتراض: هو الإتيان بجملة أو أكثر، لا محل لها من الإعراب، في أثناء كلام أو كلامين متصلين معنى؛ لنكتةٍ غير دفع الإيهام، ويقع مؤكدًا لمفهوم الكلام الذي وقع فيه، ومقررًا له في نفوس السامعين. يُنظر: الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني ٢١٤/٣.

(٥) أفدتُ في بيان هذه الأسباب الثلاثة من أسباب الإجمال في الكتاب والسنة للأستاذ الدكتور أسامة عبد العظيم ص ٣٤٧ –٣٤٩ بتصرفٍ وزيادةٍ.

أَنَّ صَالِحًا مُرْسَلٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ [الأعراف: ٧٥]، منشأ الإجمال فيه تعدد مرجع الضمير في قوله: ﴿**منهم**﴾. قال الشيخ أبو حيان عليه الرحمة: "وَالضَّمِيرُ فِي ﴿**مِنْهُمْ**﴾ إِنْ عَادَ عَلَى الْمُسْتَضْعَفِينَ كَانَ بَدَلَ بَعْضٍ مِنْ كُلٍّ، وَيَكُونُ الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا قِسْمَيْنِ مُؤْمِنِينَ وَكَافِرِينَ، وَإِنْ عَادَ عَلَى ﴿**قَوْمِهِ**﴾ كَانَ بَدَلَ كُلٍّ مِنْ كُلٍّ، وَكَانَ الِاسْتِضْعَافُ مَقْصُورًا عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، وَكَانَ الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا قِسْمًا وَاحِدًا، وَ ﴿**مَنْ آمَنَ**﴾ مُفَسِّرًا لِلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنْ قَوْمِهِ".أهـــ(١).

أمَّا قوله سبحانه: ﴿**وَمَا يَتَّبِعُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ شُرَكَاءَ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ**﴾ [يونس: ٦٦] فسبب الإجمال فيه هو الاشتراك في لفظ (ما) حيث يحتمل معناها ثلاثة احتمالات:

الأول: أن تكون نافيةً و«شركاء» مفعولُ «يَتَّبع»، ومفعولُ «يَدْعون» محذوفٌ لفَهْمِ المعنى، والتقدير: وما يتبع الذين يَدْعُون مِنْ دون الله آلهةً شركاءَ، فآلهةً مفعول «يَدْعون» و «شركاءَ» مفعول «يتبع» وهو الظاهر.

الثاني: أن تكون استفهاميةً في موضع نصب بـــ «يَتَّبع»، و«شركاءَ» منصوب بـــ «يَدْعون» أي: وأيَّ شيءٍ يَتَّبعون؟ على تحقير المتبع، كأنَّه قيل: مَنْ يدعو شريكًا لله لا يتَّبع شيئًا.

الثالث: أن تكون موصولةً معطوفةً على (مَنْ)(٢) والعائد محذوف أي: والذي يتَّبعه الذين يدعون من دون الله شركاء أي: ولله شركاؤهم، ويجوز أن

---

(١) البحر المحيط ٩٤/٥. ويُنظر معه: روح المعاني ٤٠٢/٤، وفيه ضعَّف العلامة الألوسي طيَّب الله ثراه الاحتمال الثاني بقوله: "ولا يخفى بُعده".أهـــ. وهو كما قال؛ لأنَّ سياق الآيات يدل على أنَّ الكلام مع المؤمنين من قومه خاصةً بدليل قوله تعالى: ﴿أَتَعْلَمُونَ أَنَّ صَالِحًا مُرْسَلٌ مِنْ رَبِّهِ قَالُوا إِنَّا بِمَا أُرْسِلَ بِهِ مُؤْمِنُونَ (٧٥) قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا بِالَّذِي آمَنْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ﴾ [الأعراف: ٧٥، ٧٦].

(٢) يعنى (مَنْ) في صدر الآية الكريمة: ﴿أَلا إِنَّ لِلَّهِ مَن فِي السماوات وَمَنْ فِي الأرض وَمَا يَتَّبِعُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ شُرَكَاءَ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾ [يونس: ٦٦]

تكون موصولةً في موضع رفع على الابتداء، والخبر محذوف تقديره: والذي يتبعه المشركون باطل[1]. وممَّا يؤكِّد أنَّ التكرير القاطع لوصل الكلام لا يُعدُّ من أسباب الإجمال في القرآن عدمُ ذكر الأصوليين له ممَّا يدلُّ على أنَّهم لا يعتبرونه ولا يعتدُّون به، ودونك كتب الأصول فلينظر فيها مَنْ شاء ولْيقلب صفحاتها فهل يرى إمامًا من أئمة الأصول قد دوَّنه في كتابه أو سطَّره في مصنفه؟! ولعلَّ الإمام ابن عقيلة المكي قد فطن لهذا فلم يقلِّد السيوطي في عدِّه رغم شدة اتِّباعه له ونقله عنه وسيره على دربه في كتابه، والله أعلم.

المطلب الثامن: التوسع في عدِّ المنسوخ في القرآن:

توسَّع بعض العلماء والمفسرين وتزيَّدوا في عدِّ الآيات المنسوخة في القرآن، وأفسحوا المجال في ذلك لعقولهم، وأطلقوا العنان لاجتهادهم حتى بلغوا بالآيات المنسوخة خمسمائة آية، ومنهم مَنْ زاد، بل ألف بعضهم في بيان الناسخ والمنسوخ كتبًا مستقلةً؛ كأبي جعفر النحاس، وأبي عبيد القاسم بن سلام، وهبة الله بن سلامة، وابن حزم، وابن الجوزي، ومكي بن أبي طالب، وكتبهم مطبوعة ومتداولة.

قلتُ: التوسع في عدِّ الآيات المنسوخة يُعدُّ من الدخيل في علوم القرآن؛ وذلك لمخالفته عدة قواعد معتبرة حرَّرها الأصوليون وأكَّدوا عليها، فقد قرَّروا رحمهم الله أنَّ النسخ لا يقع في الأخبار، وإلا كان كذبًا، وإنَّما يقع في الأوامر والنواهي فقط، وكذلك لا نسخ في العقائد التي شهدت بصحة أصولها العقول؛ لأنَّ العقل لا يُناقض نفسه، كما لا نسخ لأصول العبادات ومكارم الأخلاق والأحكام المؤبَّدة، كما بيَّنوا أنَّ النسخ يتعلق بالحكم الشرعي فقط؛ فلا نسخ للبراءة الأصلية، ولا نسخ للأحكام اللغوية أو العقلية، كما قعَّدوا قاعدتين ذهبيتين

(١) يُنظر: الكشاف للزمخشري ٣٥٧/٢، ومدارك التنزيل للنسفي ٣١/٢، ٣٢، والبحر المحيط لأبي حيان ٨٤/٦، والدر المصون للسمين الحلبي ٢٣٥/٦.

فوق ما سبق هما: (لا يقال بالنسخ إلا عند تحقق التعارض من كلِّ وجهٍ بين النصين ومعرفة المتقدم والمتأخر منهما، فإذا انفكت الجهة وأمكن الجمع فلا نسخ)، وكذلك: (لا يقال بالنسخ إلا استنادًا إلى نقلٍ صحيحٍ عن رسول الله ﷺ؛ لأنَّ النسخ رفع حكمٍ وإثبات آخر، فلا يقال بالاجتهاد)[١].

وحذَّروا من الانخداع بكلِّ ما نقل عن السلف أنَّه منسوخ؛ فإنَّ السلف يطلقون النسخ كذلك على تخصيص العام، وتقييد المطلق، وبيان المبهم، فهو عندهم أعمُّ من النسخ بالمعنى الاصطلاحي عند المتأخرين[٢]، كما فرَّقوا بدقةٍ متناهيةٍ بين النسخ والإنساء؛ إذ النسخ رفع الحكم الشرعي بالخطاب الشرعي قبل التمكن من العمل بالحكم الأول، أمَّا الإنساء، فهو شرع الحكم من أجل سببٍ أو إلى وقتٍ، ثم يتغير هذا الحكم بتغير السبب والوقت[٣]، وهتفوا بوجوب التفرقة بين النسخ والتخصيص ببيان أنَّ النسخ: رفعٌ لحكمٍ كان معمولًا به، وإبطال العمل به كلِّه، والتخصيص: قصرٌ للعام على بعض أفراده بعد أن كان مستغرقًا لكلِّ أفراده، فلم يبطل حكمه كلُّه بعد التخصيص؛ وإنَّما ارتفع الحكم عن المقدار الذي يتناوله التخصيص، فليس بينه وبين النسخ عَلاقة[٤].

إذا تمهَّد لك هذا، فاعلم أنَّ الغفلة عن مراعاة تلك الأصول هو الذي أوقع كثيرًا من العلماء لا سيما المفسرين في التوسع والإكثار من عدِّ الآيات

---

(١) أفدتُ في بيان تلك القواعد من عبارة شيخ أشياخنا الأستاذ الدكتور محمد عبد المنعم القيعي في كتابه الأصلان في علوم القرآن ص ٨٠، ٨٥، ٩٠، وقد لخصها طيَّب الله ثراه تلخيصًا محرَّرًا من كتب الأصول.

(٢) يُنظر: الفوز الكبير في أصول التفسير للدهلوي ص ٨٣.

(٣) يُنظر: البرهان في علوم القرآن (النَّوْعُ الرَّابِعُ وَالثَّلَاثُونَ: مَعْرِفَةُ نَاسِخِهِ مِنْ مَنْسُوخِهِ) ٤٢/٢.

(٤) يُنظر: المستصفى في علم الأصول للغزالي ص٨٧ – ٨٩، وقد ذكر عليه الرحمة بينهما فروقًا أخرى فارجع إليها إن شئت.

المنسوخة، أمَّا بمراعاة تلك القواعد فلن يتجاوز عدد المنسوخ في القرآن أصابع اليد الواحدة، ومن ثمَّ فإنني أُثمِّن صنيع المحققين من العلماء الذين تتبعوا تلك الآيات التي قيل بنسخها وقاموا بعرضها على القواعد والأصول، وكشفوا منشأ الغلط والتزيُّد في القول بنسخها، وبيَّنوا أنَّ غالب ما قيل بنسخه إنَّما هو مجرد توهمٍ أو اشتباهٍ، وعند التأمل يتجلَّى أنَّه لا نسخ، ومن أمثال هؤلاء المحققين: العلامة السيوطي فبلغ في الإتقان بالآيات المنسوخة عشرين آيةً ونظمها في أبياتٍ[1]، ثم تعقَّبه حجة الله الدهلوي وحرَّر أنَّ المنسوخ منها فقط خمس آياتٍ هي: (آية الوصية للوارث، آية العدة، آية الصبر عند القتال، وآية حل زواج النبي ﷺ من غير نسائه، وآية تقديم الصدقة عند المناجاة)[2]، أمَّا الشيخ الزرقاني فالمنسوخ عنده منها بعد التحقيق سبع آياتٍ هي تلك الخمس الآنفة الذكر، وزاد اثنتين هما: (آية عقاب الفاحشة في سورة النساء، وآية قيام الليل من سورة المزمل)[3]. ثم جاء شيخ أشياخنا القيعي فرجَّح بعد تأصيلٍ وتحريرٍ النسخ في اثنتين فقط هما: (آية عقاب الفاحشة في سورة النساء وهي قوله تعالى: ﴿**وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا**﴾ [النساء: ١٥] فقد نُسخت بقوله تعالى: ﴿**الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ**﴾ [النور: ٢]، وقوله تعالى: ﴿**الزَّانِي لا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً**﴾ [النور: ٣] منسوخٌ بقوله تعالى: ﴿**وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ**﴾ [النور: ٣٢])[4].

---

(١) يُنظر: الإتقان في علوم القرآن (النوع السابع والأربعون: في ناسخه ومنسوخه) ٣/٧٣ – ٧٧.

(٢) يُنظر: الفوز الكبير في أصول التفسير ص ٨٥ – ٩٣.

(٣) يُنظر: مناهل العرفان في علوم القرآن ٢/٢٥٦ – ٢٧٠.

(٤) يُنظر: الأصلان في علوم القرآن ص ٨٥ – ٩٠.

ومن أعجب وأغرب أمثلة توسعهم في النسخ: الادِّعاء بأنَّ آية السَّيفِ[١] نَاسِخَةٌ لِمِائَةٍ وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ آيَةٍ من آيات الأمر بالصفح والعفو والصبر على أذى المشركين وإمهالهم ونحوه[٢]، والتحقيق أنَّ هذا ليس بنسخٍ، وإنَّما هو نسءٌ، وقد سبق بيان الفرق بينهما، فالآيات الآمرة بالصبر والعفو وتحمل أذى الكفار هي " من الآيات التي دارت أحكامها على أسبابٍ فالله تعالى أمر المسلمين بالصبر وعدم القتال في أيام ضعفهم وقلة عددهم لعلة الضعف والقلة، ثم أمرهم بالجهاد في أيام قوتهم وكثرتهم لعلة القوة والكثرة، وأنت خبيرٌ بأنَّ الحكم يدور مع علته وجودًا وعدمًا، وأنَّ انتفاء الحكم لانتفاء علته لا يُعدُّ نسخًا بدليل أنَّ وجوب التحمل عند الضعف والقلة لا يزال قائمًا إلى اليوم، وأنَّ وجوب الجهاد والدفاع عند القوة والكثرة لا يزال قائمًا كذلك إلى اليوم"[٣]، أضف إلى ذلك أنَّ الصفح والعفو والصبر من مكارم الأخلاق وهي لا تُنسخ.

---

(١) مرادهم بآية السَّيف قوله تعالى: ﴿فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة: ٥]، أو قوله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩]، أو قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً﴾ [التوبة: ٣٦].

(٢) ينظر: الناسخ والمنسوخ لهبة الله بن سلامة المقري ص ٩٨، والناسخ والمنسوخ لابن العربي ٢٤٠/٢، والتسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي ٢١/١.

(٣) مناهل العرفان في علوم القرآن ٢٥٤/٢. ويُنظر معه: البرهان في علوم القرآن (النَّوْعُ الرَّابِعُ وَالثَّلَاثُونَ: مَعْرِفَةُ نَاسِخِهِ مِنْ مَنْسُوخِهِ) (٤٢/٢).

وممَّا ينبغي التنبيه عليه في هذا المقام أنَّ إنكار النسخ في القرآن بالكلية هو أيضًا من الدخيل في علوم القرآن؛ لمناقضته قول الله تعالى: ﴿**ما نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِها نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْها أَوْ مِثْلِها أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**﴾ [البقرة: ١٠٦]، وقوله تعالى: ﴿**وَإِذا بَدَّلْنا آيَةً مَكانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِما يُنَزِّلُ قالُوا إِنَّما أَنْتَ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لا يَعْلَمُونَ**﴾ [النحل: ١٠١] والله أعلم.

الـخـاتمـــة

(نسأل اللّه – تعالى- حسنها)

وبعد؛ فهذا آخر ما منَّ الله به عليَّ، ووفقني لكتابته في هذا البحث، فله الحمد في المبدء والمختتم، ولم يبق لي إلا أن أُسجِّل في الختام بعض النتائج والمقترحات، فهاكها:

أهمّ النتائج التي توصلتُ إليها:

قد توصَّلتُ من خلال معايشتي لمسائل هذا البحث إلى أهمِّ النتائج التالية:

أولاً: قُدِّر لعلوم القرآن أن يُصيبها ما أصاب غيرها من العلوم الشريفة– ابتلاءً من الله تعالى وامتحاناً لهذه الأمة– فتسربت إليها أفهامٌ سقيمة، وآراءُ غير مستقيمة، وتسللت إليها أفكارٌ دخيلة، وأقوالٌ عليلة، وتطرَّق إلى كتبها أباطيلُ يردُّها التمحيص والتحقيق، وأقوالٌ تحتاج إلى تحريرٍ وتدقيقٍ.

ثانيًا: الدخيل في علوم القرآن هو: ما عُدَّ من مسائل علوم القرآن استنادًا إلى نقلٍ غير صالحٍ للحجيَّة أو اجتهادٍ غير مقبولٍ لمخالفته للأصول ومناقضته للمعقول.

ثالثًا: ينقسم الدخيل في علوم القرآن إلى قسميْن: الأول: دخيلٌ عن طريق النقل، وهو: ما جاء في علوم القرآن من أقوالٍ مستندةٍ إلى نقلٍ غير صالحٍ للحجيَّة، الثاني: دخيلٌ عن طريق الاجتهاد المردود، وهو: ما جاء من أقوالٍ مستندةٍ إلى اجتهادٍ غير مقبولٍ يُخالف الأصول ويُعارض المعقول.

رابعًا: وقع الدخيل عن طريق النقل في نوعين: ما جاء من أقوالٍ مستندةٍ إلى الأحاديث الموضوعة أو إلى الإسرائيليات المخالفة أو المسكوت عنها، ووقع الدخيل عن طريق الاجتهاد – كذلك– في نوعين: الاجتهاد المردود لمخالفته نصًّا قرآنيًّا أو حديثًا نبويًّا صالحًا للحُجيَّة، والاجتهاد المردود لمخالفته القواعد العقلية والأصول العلمية المتفق عليها.

خامسًا: الأقوال المستندة إلى الأحاديث الضعيفة لا تعدُّ من صور الدخيل عن طريق النقل؛ لأنَّ الضعيف إن ارتقي فلا يُعدُّ دخيلًا، وإن لم يرتق نتعامل معه على أنَّه رأيٌ واجتهادٌ من قائله، ومن ثمَّ نُحاكمه إلى القواعد والأصول.

سادسًا: أكثر الدخيل في علوم القرآن من الأقوال الشاذة والآراء المردودة هي من الدخيل عن طريق الاجتهاد وإبداء الرأي المخالف للأصول والمناقض للعقول.

سابعًا: من الأسباب التي أدَّت إلى وجود الدخيل بنوعيه في علوم القرآن: (الجمع دون تحريرٍ وتحقيقٍ، عدم وضع تعريفٍ جامعٍ مانعٍ لمصطلح علوم القرآن، الاجتهاد الخاطئ مع حسن القصد وسلامة النية، التعصب للرأي والانتصار للمذهب، التقليد والمتابعة دون تبصرٍ).

ثامنًا: من الآثار السيئة لوجود الدخيل في علوم القرآن: (الطعن في القرآن وإثارة الشبهات حوله، فقد الثقة في كتب علوم القرآن ومؤلفيها، ترويج الأقوال الخاطئة وقبولها على أنَّها مُسلَّمات).

تاسعًا: من أمثلة الدخيل في علوم القرآن لمخالفته ظاهر القرآن: (القول بوجود ألفاظٍ غير عربيةٍ في القرآن).

عاشرًا: الأصل أنَّ القرآن كلَّه نزل على النبي ﷺ وهو في الأرض؛ لأنَّ هذا هو المدلول الحقيقي لكلمة النزول في لغة العرب: الهبوط من أعلى إلى أسفل.

حادي عشر: القول بنزول شيءٍ من القرآن مشيعًا دخيلٌ؛ إذ لم يثبت وجوده بالنقل الصحيح فما من خبرٍ فيه نزول ملائكةٍ مع جبريل بسورةٍ من السُّور إلا فيه علةٌ قادحةٌ في سنده أو في متنه، كما أنَّه لا فائدة تترتب على القول به، بل هو معارضٌ لما دلَّ عليه القرآن والسنة وأجمع عليه جماهير

المسلمين من هذه الأمة من أنَّ الموكل بنزول القرآن إلى سيدنا محمد ﷺ هو جبريل عليه السَّلام وحده.

ثاني عشر: ترجيح القول بأولية سورة الفاتحة أوليةً مطلقةً دخيلٌ؛ لأنَّه ترجيحٌ مبنيٌّ على القياس في مسألةٍ نقليةٍ، كما أنَّه عدولٌ عن النقل الصحيح المرفوع إلى النبي ﷺ وجنوحٌ نحو الاجتهاد، والاجتهاد مع وجود النصِّ مردودٌ.

ثالث عشر: القول بتكرار نزول سورة الإخلاص، والقول بوجود الموصول لفظًا المقطوع معنىً في القرآن الكريم، وعدُّ التكرير القاطع لوصل الكلام في الظاهر من أسباب الإجمال في القرآن، والتوسع في عدِّ المنسوخ في القرآن من الدخيل عن طريق الاجتهاد المخالف للقواعد العلمية المعتبرة.

بعض المقترحات:

أولًا: إفراد الآراء الدخيلة في علوم القرآن بمؤلفاتٍ مستقلةٍ تسهيلًا الوقوف على أسباب دخلها وبطلانها.

ثانيًا: تدريس مسائل الدخيل في علوم القرآن للطلاب المتخصصين في مادة الدخيل في التفسير؛ ليصبح اسمها الدخيل في التفسير وعلوم القرآن.

ثالثًا: إعادة صياغة موضوعات علوم القرآن صياغةً محرَّرةً بعد تنقيحها من الدخيل والآراء المرجوحة.

رابعًا: تحقيق أشهر كتب علوم القرآن- لا سيما البرهان والإتقان- تحقيقًا علميًا دقيقًا يتناول التحرير لكلِّ مسألةٍ، والتعليق على كلِّ قولٍ، والتأصيل لكلِّ رأيٍّ بما يجلِّي للقارئ الصحيح والعليل والأصيل والدخيل.

وصلَّى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى جميع الأنبياء والمرسلين، والحمد لله في البدء والختام.

أهم المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم.

ثانيًا: كتب التفسير:

(١) إرشاد العقل السليم لمحمد بن محمد العمادي أبو السعود، المتوفى سنة ٩٨٢هـ [طبعة دار إحياء التراث العربي – بيروت].

(٢) أنوار التنزيل وأسرار التأويل لأبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي القاضي البيضاوي المتوفى سنة ٦٩١هـ [دار إحياء التراث العربي – بيروت، قدم له: محمد عبد الرحمن المرعشلي، الطبعة الأولى].

(٣) البحر المحيط للإمام محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي المتوفى سنة٧٤٥هـ [طبعة دار الكتب العلمية –بيروت، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود – الشيخ علي محمد معوض، شارك في التحقيق: د/زكريا عبد المجيد النوقي ود /أحمد النجولي الجمل. وقرظه د/عبد الحي الفرماوي، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/٢٠٠١ م]

(٤) التحرير والتنوير للشيخ محمد الطاهر بن عاشور [طبعة الدار التونسية للنشر سنة ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م].

(٥) تفسير القرآن العظيم مسندًا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين للإمام الحافظ عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي ابن أبي حاتم المتوفى سنة ٣٢٧هـ [طبعة مكتبة نزار مصطفى الباز– مكة المكرمة، تحقيق: أسعد محمد الطيب، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٧م].

(٦) تفسير القرآن العظيم لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي المتوفى سنة٧٧٤هـ [دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون – بيروت الطبعة: الأولى – ١٤١٩ هـ].

(٧) جامع البيان في تأويل القرآن لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري المتوفى سنة ٣١٠هـ [ط مؤسسة الرسالة، تحقيق أحمد محمد شاكر، الطبعة: الأولى سنة ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠ م].

(٨) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للإمام أبي الفضل شهاب الدين محمود الألوسي البغدادي المتوفى سنة ١٢٧٠هـ [طبعة دار إحياء التراث العربي – بيروت].

(٩) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي المتوفى ٥٣٨هـ [مكتبة العبيكان، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود - الشيخ علي محمد معوض، شارك في التحقيق: د/فتحي عبد الرحمن حجازي، الطبعة الأولي ١٤١٨ هـ/١٩٩٨م].

(١٠) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للإمام أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي المتوفى سنة ٥٤٦هـ [طبعة دار الكتب العلمية – بيروت، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م].

(١١) مدارك التنزيل وحقائق التأويل (تفسير النسفي) للإمام أبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي المتوفي ٧٠١هـ [ط دار النفائس – بيروت، تحقيق الشيخ: مروان محمد الشعار، طبعة ٢٠٠٥م].

(١٢) معالم التنزيل (تفسير البغوي) للإمام محي السنة أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي المتوفى سنة ٥١٦هـ [طبعة دار طيبة للنشر والتوزيع، تحقيق محمد عبد الله النمر، وعثمان جمعة خميرية، وسليمان مسلم الحرش، طبعة سنة ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م]

(١٣) مفاتيح الغيب للإمام فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي المتوفى سنة٦٠٦هـ [طبعة دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠ م الطبعة: الأولى].

ثالثًا: كتب علوم القرآن:

(١) الإتقان في علوم القرآن للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ [طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ م].

(٢) الإحسان في علوم القرآن للعلامة الدكتور إبراهيم عبد الرحمن خليفة المتوفى سنة ٢٠١٣هـ [الطبعة الأولى سنة ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م].

(٣) أسباب الإجمال في الكتاب والسنة وأثرها في الاستنباط للأستاذ الدكتور أسامة محمد عبد العظيم حمزة المتوفى سنة ١٤٤٤هـ/ ٢٠٢٢م [دار الفتح بالقاهرة، الطبعة الأولى سنة ١٤١١هـ/ ١٩٩١م].

(٤) أسباب النزول لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي المتوفى سنة ٤٨٦هـ [طبعة دار الإصلاح، الدمام، تخريج وتدقيق: عصام بن عبد المحسن الحميدان، الطبعة الثانية ١٤١٢ هـ/١٩٩٢م].

(٥) الإسرائيليات في التفسير والحديث للشيخ محمد حسين الذهبي [طبعة مكتبة وهبة القاهرة – مصر، الطبعة الرابعة، سنة ١٩٩٠م].

(٦) الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير للشيخ محمد بن محمد أبي شهبة [ط مكتبة السنة بالقاهرة، الطبعة الرابعة ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م].

(٧) الأصلان في علوم القرآن للأستاذ الدكتور محمد عبد المنعم القيعي [دار الطباعة المحمدية، الطبعة: الرابعة مزيدة ومنقحة ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م].

(٨) البرهان في علوم القرآن للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، المتوفى سنة ٧٩٤هـ [طبعة دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، [الطبعة الأولى، ١٣٧٦هـ – ١٩٥٧م].

(٩) تأويل مشكل القرآن للإمام أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ) حققه: إبراهيم شمس الدين [دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان بدون تاريخ].

(١٠) علوم القرآن الكريم لنور الدين محمد عتر الحلبي [مطبعة الصباح – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م].

(١١) الزيادة والإحسان في علوم القرآن للإمام محمد بن أحمد بن سعيد الحنفي المكيّ، شمس الدين، المعروف كوالده بعقيلة (ت ١١٥٠ هـ) حققه: مجموعة من الباحثين في رسائل جامعية ماجستير [مركز البحوث والدراسات جامعة الشارقة الإمارات، الطبعة: الأولى ١٤٢٧هـ].

(١٢) الفوز الكبير في أصول التفسير للإمام أحمد بن عبد الرحيم المعروف بـ «ولي الله الدهلوي» (ت ١١٧٦هـ) عَرَّبَه من الفارسية: سلمان الحسيني النَّدوي [دار الصحوة – القاهرة، الطبعة: الثانية ١٤٠٧هـ–١٩٨٦م].

(١٣) فنون الأفنان في عيون علوم القرآن للإمام جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ) [دار النشر: دار البشائر – بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م].

(١٤) في رياض القرآن للشيخ محمد عبد اللطيف السبكي المتوفى سنة ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م [طبعة هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف، الطبعة الأولى سنة ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٩م].

(١٥) المدخل لدراسة القرآن الكريم للدكتور محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة المتوفى: ١٤٠٣هـ [مكتبة السنة – القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م].

(١٦) المدهش للإمام جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ) حققه: الدكتور مروان قباني [دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م].

(١٧) مناهل العرفان في علوم القرآن للشيخ العلامة محمد عبد العظيم الزرقاني المتوفى سنة ١٣٦٧هـ [طبعة دار الكتب العلمية ــ بيروت، تحقيق: أحمد شمس الدين ١٤١٦هـ،١٩٩٦م].

(١٨) منة المنان في علوم القرآن للأستاذ الدكتور إبراهيم عبد الرحمن خليفة [الطبعة الأولي ١٤١٥هـ/١٩٩٥م].

رابعًا: كتب الحديث وعلومه:

(١) الأسماء والصفات للبيهقي للإمام أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي المتوفى: ٤٥٨هـ [مكتبة السوادي، جدة – المملكة العربية السعودية، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبد الله بن محمد الحاشدي، وقدم له: فضيلة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م].

(٢) اختصار علوم الحديث للحافظ أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت ٧٧٤ هـ) حققه: أحمد محمد شاكر [دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية بدون تاريخ].

(٣) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للحافظ عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) [دار طيبة بدون تاريخ، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي].

(٤) الجامع الصحيح المختصر (صحيح البخاري) للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي المتوفي سنة ٢٥٦هـ [دار ابن كثير، اليمامة – بيروت، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا أستاذ الحديث وعلومه في كلية الشريعة – جامعة دمشق، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م].

(٥) دلائل النبوة لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ) [دار الكتب العلمية، دار

الريان للتراث، تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي الطبعة: الأولى – ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م].

(٦) سنن الترمذي للإمام محمد بن عيسى بن سورة الترمذي المتوفى سنة ٢٧٩هـ [دار إحياء التراث العربي – بيروت، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون، الطبعة الأولى بدون تاريخ].

(٧) سنن أبي داود للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني المتوفى سنة ٢٧٥هـ [طبعة دار الكتاب العربي ـ بيروت، اعتني به فريق دار الأفكار الدولية، الطبعة الأولى بدون تاريخ].

(٨) سنن ابن ماجة للإمام أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني الشهير بابن ماجه المتوفى سنة ٢٧٣هـ [طبعة دار الفكر – بيروت، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولى بدون تاريخ].

(٩) صحيح مسلم للإمام الحافظ أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري المتوفي سنة ٢٦١هـ [طبعة بيت الأفكار الدولية ـ الرياض، طبعة ١٤١٩هـ/١٩٩٨م]

(١٠) فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ [ط دار المعرفة بيروت، تحقيق الشيخ عبد العزيز بن باز، الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي، الشيخ محب الدين الخطيب].

(١١) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للإمام نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، المتوفى سنة ٨٠٧هـ [دار الفكر ـ بيروت، ١٤١٢ هـ/١٩٩٢م].

(١٢) المستدرك على الصحيحين للإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري المتوفى سنة ٤٠٥هـ [دار المعرفة بيروت، تحقيق: عبد السلام علوش، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٨م].

(١٣) المسند للإمام أحمد بن محمد بن حنبل المتوفى سنة ٢٤١هـ [طبعة مؤسسة الرسالة، شعيب الأرنؤوط وآخرون، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م].

(١٤) مصنف ابن أبي شيبة (الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار لأبي بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ) [مكتبة الرشد – الرياض، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ].

(١٥) المعجم الكبير للإمام سليمان بن أحمد بن أيوب أبي القاسم الطبراني، المتوفى سنة ٣٦٠ هـ [طبعة مكتبة العلوم والحكم – الموصل، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الطبعة الثانية ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٣م].

(١٦) منهج النقد في علوم الحديث لنور الدين محمد عتر الحلبي [دار الفكر دمشق–سوريا، الطبعة: الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ –١٩٩٧م].

(١٧) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للإمام أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ) [دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثانية، سنة: ١٣٩٢هـ].

(١٨) الموضوعات للإمام العلامة أبى الفرج عبد الرحمن بن على بن الجوزي القرشي المتوفى سنة ٥٩٧هـ [طبعة المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الطبعة الأولى ١٣٨٦ هـ/ ١٩٦٦م].

خامسًا: كتب الفقه وأصوله:

(١) البحر المحيط في أصول الفقه للعلامة محمد بن بهادر الزركشي الشافعي المتوفى سنة ٧٩٧ هـ، قام بتحريره الشيخ عبد القادر عبد الله العاني، وراجعه الدكتور سليمان الأشقر، طبع للمرة الثانية ١٤١٣ هـ/١٩٩٢ م بوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت.

(٢) الرسالة للإمام محمد بن إدريس الشافعي المتوفى ٢٠٤ هـ، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر [مصطفى البابي الحلبي وأولاد – مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م].

(٣) فتاوى ابن الصلاح للإمام عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ) حققه: د. موفق عبد الله عبد القادر [مكتبة العلوم والحكم، عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ].

(٤) المستصفى لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠٥هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي [دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م].

سادسًا: كتب الرجال والتراجم والسير:

(١) الأعلام للإمام خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي المتوفى سنة ١٣٩٦هـ [دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر مايو ٢٠٠٢م].

(٢) تقريب التهذيب للإمام الحجة الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ [طبعة دار الرشيد ـ سوريا، تحقيق محمد عوامة، طبعة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م].

(٣) تهذيب التهذيب للإمام الحجة الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ [طبعة دار الكتب العلمية بيروت، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ /١٩٩٤م]

(٤) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لشمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، حققه الدكتور إحسان عباس، [طبع بدار صادر، بيروت سنة ١٤١٤ هـ/١٩٩٤م].

سابعًا: كتب اللغة والمعاجم:

(١) الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني المتوفى سنة ٧٣٩هـ [طبعة مؤسسة المختار – القاهرة، تحقيق: د/عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/١٩٩٩م].

(٢) تاج العروس من جواهر القاموس للسيد أبي الفيض محمد مرتضى الزبيدي المتوفى سنة١٢٠٥هـ [سلسلة أصدرتها وزارة الإرشاد والأنباء بالكويت، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، الطبعة ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م].

(٤) الصحاح [تاج اللغة وصحاح العربية] لإسماعيل بن حماد الجوهري المتوفى سنة ٣٩٣هـ [طبعة دار العلم للملايين بيروت، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطا، الطبعة الرابعة ١٤١٠هـ/١٩٩٠م].

(٥) لسان العرب للإمام العلامة جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم ابن منظور الأنصاري الإفريقي المصري المتوفى سنة ٧١١هـ [طبعة دار الكتب العلمية بيروت، تحقيق: عامر أحمد حيدر، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ /٢٠٠٣م].

(٦) مقاييس اللغة للإمام أبي الحسين أحمد بن فارِس بن زكَرِيّا المتوفى سنة٣٩٥هـ [طبعة اتحاد الكتاب العرب، تحقيق: عبد السَّلام محمد هَارُون، طبعة ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٢م].

(٧) النهاية في غريب الحديث والأثر لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، المتوفى سنة٦٠٦هـ [ط المكتبة العلمية – بيروت، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، ط ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م].

ثامنًا: كتب أُخرى:

(١) الأعمال الكاملة للإمام الشيخ محمد عبده المتوفى ١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م، تحقيق وتقديم الدكتور محمد عمارة [دار الشروق- بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م] .

(٢) إيضاح المبهم من معاني السلم للإمام أحمد بن عبد المنعم الدمنهوري المتوفى سنة ١١٩٢هـ حققه وعلَّق عليه سلاف زكي [دار الدقاق – دمشق – سوريا، سنة ١٤٣٦هـ/٢٠١٥م].

(٤) موسوعة العلامة المحدث المتفنن الشيخ عبد الله بن الصديق الغماري المتوفى ١٤١٣هـ [دار السلام القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٣٨هـ].

وغيرها من المصادر والمراجع التي ذكرتُها في ثنايا البحث

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

References

Firstly:

The Holy Quran

Secondly, Exegesis books

(1) *Irshad Al-Aql As-Salim* by Muhammad bin Muhammad Al-Emadi Abu As-Saud, Dar Ihyaa At-Turath Al-Arabi – Beirut.

(2) *Anwar At-Tanzil wa Asrar At-Taweel* by Abu Saeed Al-Baydawi, Dar Ihyaa At-Turath Al-Arabi – Beirut, First Edition.

(4) *At-Tahrir wa At-Tanweer*, At-Tahir Ibn Ashur , Ad-Dar At-Tunisiyyah Edition, 1405AH/1984AD].

Third: Quran Sciences Books:

1- *Al- Itqan fi Uloum Al-Quran*, by Abd Ar-Rahman bin Abi Bakr, Jalal Ad-Din As-Suyuti, Publisher: Egyptian General Book Organization, Edition: 1394AH/1974AD.

(2) *Al-Ihsan fi Uloum Al-Quran* , Dr. Ibrahim Abd Ar-Rahman Khalifa, the first edition in 1423AH/2002AD.

Fourth: Hadith and its Sciences:

(1) *Al-Asmaa wa As-Sifat*, Al-Baihaqi, As-Sawadi Bookstore, Jeddah, Saudi Arabia, 1413AH/1993AD.

(2) *Ikhtisar Uloum Al-Hadith*, Ibn Kathir, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut – Lebanon, Second Edition n.d.

(3) *Tadrib Ar-Rawi fi Sharh Taqreeb An-Nawawi* , Jalal Ad-Deen As-Soyouti, Dar Taibah n.d.,

Fifth: Fiqh and its Principles (Ususl Al-Fiqh)

(1) *Al-Bahr Al-Muheet fi Usul Al-Fiqh*, Muhammad bin Bahader Az-Zarkashi, 2nd edition, 1413AH/1992AD at the Ministry of Endowments and Islamic Affairs in Kuwait.

(2) *Ar-Risala* by Imam Muhammad bin Idris Ash-Shafei, Mustafa Al-Babi Al-Halabi and Sons – Egypt, First Edition, 1357AH -1938AD].

Sixth: books of narrators and biographies:

(1) *AL-Alam*, Khair AD-Din AZ-Zarkali Publisher : Dar El Ilm li Al-Malayin: 15th Edition- May 2002 AD

(2) *Taqreeb At-Tahzib*, Ibn Hajar Al-Asqalani, Dar Ar-Rasheed, Syria, 1406 - 1986.

Seventh: Language Books and Dictionaries:

(1) *Al-Idah fi Uloum Al-Balaghah*, by Al-Khatib Al-Qazwini, Al-Mukhtar Foundation Edition - Cairo, First Edition 1419AH/1999AD.

Eighth: Other books:

(2) *Idah Al-Mubham min Maani As-Salam*, Imam Ahmed bin Ad-Damanhouri, Dar Ad-Daqaq – Damascus – Syria, in 1436AH/2015AD].

فهرس الموضوعات

م	الموضـــــــوع
١	**المقدمة**
٢	**خطة البحث**
٣	**المبحث الأول: الدخيل في علوم القرآن تعريفٌ وتأصيلٌ**
٤	المطلب الأول: معنى الدخيل في علوم القرآن
٥	المطلب الثاني: أنواع الدخيل في علوم القرآن
٦	المطلب الثالث: أسباب تسلُّل الدخيل إلى علوم القرآن
٧	المطلب الرابع: الآثار السيئة لوجود الدخيل في علوم القرآن
٨	المطلب الخامس: الواجب تجاه الدخيل في علوم القرآن
٩	**المبحث الثاني: الدخيل في علوم القرآن ... تطبيقٌ وتمثيلٌ**
١٠	المطلب الأول: القول بنزول شيءٍ من القرآن في السَّماء أو الفضاء
١١	المطلب الثاني: القول بنزول شيءٍ من القرآن مشيَّعًا
١٢	المطلب الثالث: ترجيح القول بأولية نزول سورة الفاتحة أوليةً مطلقةً قياسًا على السنن الكونية
١٣	المطلب الرابع: القول بتكرار نزول سورة الإخلاص
١٤	المطلب الخامس: القول بوجود الموصول لفظًا المقطوع معنىً في القرآن الكريم
١٥	المطلب السادس: القول بوجود ألفاظٍ غير عربيةٍ في القرآن
١٦	المطلب السابع: عدُّ التكرير القاطع لوصل الكلام في الظاهر من أسباب الإجمال في القرآن
١٧	المطلب الثامن: التوسع في عدِّ المنسوخ في القرآن
١٨	**الـــخـــاتمـــــــة (نسأل الله تعالى حسنها)**
١٩	**المصادر والمراجع**
٢٠	**فهرس الموضوعات**